المنكر ودلالته
عند الإمام أبي زرعة الرازي المتوفى (٢٦٤هـ)
دراسة تطبيقية

إعداد
أ. م.د. حسن إبـراهيم مصطفى أحمد
أستاذ الحديث وعلومه المساعد
كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان
جامعة الأزهر

مجـــلة

كلية الدراسات الإسلامية للبنين

بأســـوان

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

العدد الثامن

إصدار يونيو ٢٠٢٥م

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: ISSN ٢٨١٢-٥٢٦٦

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ISSN ٢٨١٢-٥٢٧٤

موقع المجلة https://fisb.journals.ekb.eg

رئيس مجلس الإدارة والتحرير

أ.د. كامل محمد جاهين إسماعيل

عميد كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان

نائب رئيس مجلس الإدارة

أ.د. حسن إبراهيم مصطفى

وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

مدير التحرير

د. أحمد فكري صديق خليل

أعضاء مجلس الإدارة

أ.د. أحمد الأمير محمد جاهين

د. حمدي محمد ضيف حسين

د. سامي خميس بهنسي سلامة

د. محمد رمضان خليل أحمد

الهيئة الاستشارية

أ.د/ طارق عثمان الرفاعي إبراهيم

أ.د/ بلخير طاهري الإدريسي

أ.د/ أحمد عبد العزيز السيد

أ.د/ مشعل بن محمد العنزي

أ.د/ سلمى محمد صالح الهوساوي

"المنكر ودلالته عند الإمام أبي زرعة الرازي المتوفى (٢٦٤هـ) دراسة تطبيقية"

حسن إبراهيم مصطفى أحمد

قسم الحديث وعلوم، كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، جامعة الأزهر، أسوان، مصر.

البريد الإلكتروني:hassanmostafa.islam.asw.b@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث دراسة مصطلح "المنكر" ومشتقاته عند الإمام أبي زرعة الرازي، أحد أئمة الجرح والتعديل والنقد الحديثي، وذلك من خلال استقراء تطبيقي لأقواله الواردة في ثلاثة مصادر رئيسة هي: كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وكتاب العلل لابن أبي حاتم، وسؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي.

ويهدف البحث إلى تحديد دلالة مصطلح "المنكر" عند أبي زرعة، من حيث استخدامه له في نقد الرواة أو الأحاديث.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مصطلح "المنكر" عند أبي زرعة لا يقتصر على معنى واحد، بل تتعدد دلالاته وفق السياق، فقد يُطلقه على رواية الراوي المخالف لمن هو أوثق منه، أو على رواية يُستغرب تفرد الراوي بها، أو ضعف المتن، أو لضعف في الراوي نفسه، مما يعكس عمق نظره وتنوع أدواته النقدية.

وقد أسهم هذا البحث في تجلية معالم اصطلاح النكارة عند أبي زرعة، وأكد ضرورة العودة إلى التطبيقات الواقعية للأئمة لفهم مصطلحاتهم على وجهها الصحيح.

الكلمات المفتاحية: المنكر، أبو زرعة الرازي، منكر الحديث، دلالة، التفرد، حديث منكر.

Al-Munkar and Its Implication According to Imam Abu Zur‘ah al-Razi (d. 264 AH): An Applied Study

Hassan Ibrahim Mostafa Ahmed

Department of Hadith and Its Sciences, Faculty of Islamic Studies for Boys in Aswan, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt

E-mail: hassanmostafa.islam.asw.b@azhar.edu.eg

Research Summary:

This study explores the term *"al-Munkar"* and its derivatives as used by Imam Abu Zur‘ah al-Razi, one of the prominent scholars in the field of al-Jarh wa al-Ta‘dil (criticism and validation of narrators) and Hadith criticism. The research is based on an applied analysis of his statements found in three main sources: *Kitab al-Jarh wa al-Ta‘dil* by Ibn Abi Hatim, *Kitab al-‘Ilal* by Ibn Abi Hatim, and *Su’alat al-Bardhī‘ī li Abī Zur‘ah al-Rāzī*. The aim of the study is to define the implication of the term *"al-Munkar"* in Abu Zur‘ah's usage, specifically whether he applied it to narrators or to Hadith texts. The study concludes that Abu Zur‘ah did not restrict the use of *"al-Munkar"* to a single definition. Rather, its implication varies according to context: he might use it to refer to a narration that contradicts that of a more reliable narrator, or a narration uniquely reported by a narrator in a surprising way, or due to textual weakness, or because of the weakness of the narrator himself. This reflects the depth of his critical insight and the diversity of his evaluative tools. This research helps clarify the nuances of Abu Zur‘ah's terminology regarding *nakarah* (denial or rejection), and underscores the importance of returning to the actual applications of early scholars to properly understand their terminologies.

Keywords: al-Munkar, Abu Zur‘ah al-Razi, Rejected Hadith, Implication, Singularity, Munkar Hadith.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدين كله، وجعل في سنة نبيه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هديًا ونورًا لمن أراد الرشد والصلاح، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين، سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن مصطلح "المنكر" يعد من المصطلحات النقدية المهمة في علوم الحديث، وقد تباينت دلالاته عند النقاد المتقدمين بحسب السياقات والمناهج النقدية المتَّبعة لدى كلٍّ منهم.

ونظرًا لما لهذا المصطلح من أثر في الحكم على الروايات، فإن الوقوف على استعمالاته الدقيقة لدى كبار الأئمة يُعد خطوةً أساسية في فهم مناهج النقد الحديثي المبكرة.

ومن بين هؤلاء النقاد، برز الإمام أبو زرعة الرازي بوصفه أحد أئمة العلل والجرح والتعديل، الذين عُرفوا بدقة النظر وعمق التمييز في نقد الأخبار.

وقد وردت عنه إطلاقات متعدّدة لمصطلح "المنكر" ومشتقاته، مما يثير الحاجة إلى استقراء استعمالاته وتحليلها وفق السياق الذي وردت فيه.

من هنا جاءت هذه الدراسة بعنوان: **"المنكر ودلالته عند الإمام أبي زرعة الرازي المتوفى (٢٦٤هـ): دراسة تطبيقية"** لتسلّط الضوء على دلالة مصطلح "المنكر" عند الإمام أبي زرعة الرازي، من خلال استقراء تطبيقي لأقواله الواردة في ثلاثة من أبرز المصادر التي تحفظ آراءه النقدية، وهي: كتاب "العلل"، وكتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، وكتاب "سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي".

وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على المعاني التي يحملها المصطلح عند الإمام، واستجلاء الفروق الدقيقة في دلالته بحسب السياق، بما يسهم في بيان منهجه النقدي، ويفتح آفاقًا أوسع لفهم استعمالات المصطلحات عند المتقدمين.

أولا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف العلمية، من أبرزها:

١- استقراء استعمالات مصطلح "المنكر" ومشتقاته في أقوال الإمام أبي زرعة الرازي،

من خلال مصادره الأصلية.

٢- تحليل السياقات التي ورد فيها هذا المصطلح عند أبي زرعة، واستخلاص العلل أو القرائن التي رافقت وصفه للنصوص بالنكارة.

٣- إبراز ملامح منهج الإمام أبي زرعة في نقد المتون والأسانيد، وتوضيح كيفيات تعامله مع الحديث المنكر في ضوء أدوات النقد الحديثي المتقدمة.

٤- تمييز الفروق الدقيقة بين إطلاقات النكارة عند أبي زرعة وبين ما قد يُفهم منها في المصطلح المتأخر.

٥- الإسهام في تأصيل فهم المصطلحات النقدية عند المتقدمين من خلال الدراسة التطبيقية المباشرة لأقوالهم.

ثانيا: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في عدد من الجوانب، أبرزها:

١- أن موضوعه يتعلق بأحد أهم المصطلحات النقدية في علم الحديث، وهو مصطلح "المنكر"، الذي يتكرر في أقوال النقاد دون اتفاق موحّد على دلالته.

٢- أنه يتناول إمامًا من كبار نقاد الحديث في القرن الثالث الهجري، وهو الإمام أبو زرعة الرازي، مما يمنح البحث قيمة علمية وتاريخية.

٣- أنه يُسهم في كشف مراد الإمام أبي زرعة الرازي من استعمال مصطلح "المنكر" على الأحاديث، ويزيل الغموض الذي قد يعتري دلالته عند بعض الباحثين بسبب اختلاف استخدامات الأئمة لهذا اللفظ.

٤- أنه يعتمد على المنهج التطبيقي والتحليلي لأقوال الإمام، مما يضفي عليه طابعًا عمليًا يسهم في فهم واقع استعمال المصطلحات عند النقاد.

٥- أنه يسهم في تصحيح بعض المفاهيم المتداولة حول المصطلحات الحديثية التي نُقلت عن المتقدمين وأُعيد تفسيرها في ضوء الاصطلاحات المتأخرة.

٦- أنه يُسهم في دعم الدراسات الحديثية المعاصرة بإضافة علمية أصيلة تسهم في خدمة علم العلل والجرح والتعديل، وفهم آليات النقد عند الأئمة المتقدمين.

٧- يعزز من أهمية اعتماد المنهج الاستقرائي التحليلي في التعامل مع النصوص النقدية، باعتباره الوسيلة الأجدى لفهم المصطلحات كما أرادها أصحابها.

ثالثا: الدراسات السابقة

١- هناك دراسة بعنوان "**الحديث المنكر وتطبيقاته عند الحافظ أبي زرعة الرازي في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم في باب العبادات**" للدكتور/ياسر عواد ارحيم، والطالب/جليل محسن وناس، وهذه الدراسة عبارة عن بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد العاشر، العدد التاسع والثلاثون، لعام (٢٠١٩م).

٢- وهناك دراسة بعنوان " **الحديث المنكر عند الإمام أبي زرعة الرازي دراسة تطبيقية**" لمشهور علي سليمان، ومعتصم عودة الجماعات، وهذه الدراسة عبارة عن بحث منشور في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد (٤٣٢)، ماحق (٢)، لعام (٢٠١٦م). وقد حاول الباحثان استقراء أقوال الحافظ أبي زرعة الرازي من خلال كتاب "العلل" لابن أبي حاتم واستخراج الأحاديث التي حكم عليها بالمنكر، وقد جاء هذا البحث مختصرا جدا بحيث لم تتجاوز صفحاته أربع عشرة صفحة.

الفرق بين هذا البحث والدراسات السابقة:

أن هذا البحث تناول دراسة مصطلح "المنكر" ومشتقاته عند الإمام أبي زرعة الرازي من خلال استقراء تطبيقي لأقواله الواردة في ثلاثة مصادر رئيسة هي: كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وكتاب العلل لابن أبي حاتم، وكتاب سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، هذا بالإضافة إلى اختلاف الأسلوب والعرض والنتائج النهائية التي توصلت إليها من إطلاقات لفظ النكارة ومدلوله عند الإمام أبي زرعة الرازي.

رابعا: منهج البحث:

منهج هذه الدراسة استقرائي مع ما يخدمه من التحليل والاستنتاج.

أما المنهج الاستقرائي فيظهر في الاستقراء والتتبع التام في كل أقوال الإمام أبي زرعة الرازي من خلال كتاب "العلل"، وكتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، وكتاب "سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي" لمصطلح النكارة واشتقاقاته وحصرها بشكل دقيق.

وأما المنهج التحليلي الاستنتاجي: فيأتي في أعقاب استقراء هذا اللفظ واشتقاقاته، وهو يقتضي القيام بدراسة هذا اللفظ عند الإمام أبي زرعة الرازي سعيا إلى التوصل إلى نتيجة في المراد من هذا المصطلح عنده.

خامسا: خطة البحث

تشتمل خطة البحث على:

المقدمة: وهي تشتمل على أهداف هذا البحث، وأهميته، والدراسات السابقة، والمنهج في كتابته، وخطته.

المبحث الأول: التعريف بالحافظ أبي زرعة الرازي، والتعريف بالمنكر في اللغة والاصطلاح، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالحافظ أبي زرعة الرازي.

المطلب الثاني: التعريف بالمنكر في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: إطلاقات لفظ النكارة عند الإمام أبي زرعة الرازي، ومدلوله، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: إطلاقات لفظ النكارة عند الإمام أبي زرعة الرازي

المطلب الثاني: مدلول لفظ النكارة عند الإمام أبي زرعة الرازي

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث، والتوصيات.

المبحث الأول
التعريف بالحافظ أبي زرعة الرازي وتعريف المنكر في اللغة والاصطلاح
المطلب الأول
التعريف بالحافظ أبي زرعة الرازي

أ- اسمه ونسبه وكنيته.

هو الإمام الحافظ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي المخزومي مولى عياش بن مطرف بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، أبو زرعة الرازي[١].

وقد ذكر ابن عساكر في تاريخه سبب تكنيته بأبي زرعة حيث روى بإسناده عن جعفر بن محمد الكندي قال: حدثنا أبو زرعة الدمشقي قال: قدم علينا جماعة من أهل الري دمشق قديما، منهم: أبو يحيى فرخويه، فلما انصرفوا - فيما أخبرني غير واحد، منهم: أبو حاتم الرازي - رأوا هذا الفتى قد كاس - يعني أبا زرعة الرازي - فقالوا له: نكنيك بكنية أبي زرعة الدمشقي. ثم لقيني أبو زرعة الرازي بدمشق، وكان يذكرني هذا الحديث، ويقول: بكنيتك اكتنيت[٢].

ب - مولده ونشأته.

اختلف في مولده على أقوال: فروى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي زرعة الرازي أنه قال: ولدت سنة مائتين.[٣]

وقال الحافظ الذهبي: مولده: بعد نيف ومائتين.[٤]

وقال أيضا: قال أبو الحسين بن المنادي، وأبو سعيد بن يونس: مولده كان في

---

(١) ينظر ترجمته في (الجرح والتعديل ٥/٥٢٣-٥٢٥، وثقات ابن حبان: ٨/٤٠٧، رجال صحيح مسلم لابن منجويه ٢/١٤، تاريخ بغداد ١٠/٣٢٦ - ٣٣٧، طبقات الحنابلة ١/١٩٩ - ٢٠٣، تاريخ دمشق لابن عساكر٣٨/١١-٣٩، المنتظم ٥/٤٧ - ٤٨، تهذيب الكمال ١٩/٨٩-١٠٤، تذهيب التهذيب ٣/١٨ - ١٩، تذكرة الحفاظ: ٢/٥٥٧ - ٥٥٩، العبر ٢/٢٨ - ٢٩، البداية والنهاية ١١/٣٧، تهذيب التهذيب ٧/٣٠ - ٣٤، طبقات الحفاظ ٢٤٩ - ٢٥٠، خلاصة تذهيب الكمال:٢٥١ - ٢٥٢، شذرات الذهب ٢/١٤٨ – ١٤٩).

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٨/١٦).

(٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٠/٣٢٩).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٦٥).

سنة مائتين[١].

وقال كذلك: قد ذكر الحاكم في كتاب: (الجامع لذكر أئمة الأعصار المزكين لرواة الأخبار): سمعت عبد الله بن محمد بن موسى، سمعت أحمد بن محمد بن سليمان الرازي الحافظ يقول أن أبا زرعة ولد سنة أربع وتسعين ومائة.[٢]

وقد نشأ الإمام أبو زرعة في بيت علم ودين، وساعدته النشأة في الري على التعرف المبكر إلى حلقات السماع والمذاكرة، فبدأ في سماع الحديث صغيرًا، وهو ما أشار إليه الإمام الذهبي بقوله: وطلب هذا الشأن وهو حدث.[٣]

ويدل عليه ما ذكره ابن أبي حاتم حيث قال: سمعت أبا زرعة يقول: ذهب بي أبي إلى عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الدشتكي[٤]، فلما رأيته نفرت من هيبته فتقدم أبي إليه فسلم عليه وقعد بجنبه، فلم أزل أدنو وأنظر إليه ولا أجسر من الهيبة أن أدنو منه، فلما رآني أتقدم قال لأبي: من هذا؟ قال: هذا ابني، قال: ادعوه، فدعاني فجئت حتى دنوت من أبي فقال لي عبد الرحمن: ادن مني، وأنا أدنو شيئا بعد شئ، فلم يزل يقول: ادن، حتى دنوت فأظنه أقعدني على فخذه أو أقعدني بجنبه، فقال لي: أخرج يدك فأخرجت يدي فنظر إلى شقوق باطن أصابعي فتفرس فقال لأبي: إن ابنك هذا سيكون له شان ويحفظ القرآن والعلم، وذكر أشياء.[٥]

جـ-طلبه للعلم ورحلاته وشيوخه:

كان الإمام أبو زرعة الرازي من أولئك الذين نذروا أنفسهم للعلم مبكرًا، فبدأ بطلب الحديث في بلده الري، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: كتبت بالري قبل أن أخرج إلى العراق عن نحو ثلاثين شيخا[٦].

ثم انتقل إلى البلدان العلمية الكبرى في المشرق الإسلامي، مشاركًا في النهضة

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧٧/١٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (٧٨/١٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (٦٦/١٣).

(٤) هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الدشتكي الراسبي، كنيته أبو محمد، ودشتك قرية بالري، يروى عن عمرو بن أبى قيس روى عنه محمد بن حميد الرازي وأهل بلده. ينظر (التاريخ الكبير ٣١٥/٥، الجرح والتعديل ٢٥٤/٥).

(٥) الجرح والتعديل (٣٣٩/١).

(٦) الجرح والتعديل (٣٣٥/١).

الحديثية الكبرى في القرن الثالث الهجري، وهي الفترة التي نضج فيها علم العلل، وظهرت فيها طبقة كبار النقاد.

فارتحل من الري، وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وأقام بالكوفة عشرة أشهر، ثم رجع إلى الري، ثم خرج في رحلته الثانية، وغاب عن وطنه أربع عشرة سنة، وجلس للتحديث وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة .

وقد شملت رحلاته العلمية عددًا كبيرًا من الأمصار، فزار العراق (الكوفة والبصرة وبغداد)، والحجاز (مكة والمدينة)، والشام، ومصر، وخراسان، وسمع من أئمة الحديث في تلك البلاد، مع ملازمة طويلة لأقرانه في الطلب والمذاكرة[١].

وقد سمع من الأئمة: إسماعيل بن مسلمة القَعْنَبِيُّ (ت٢٠٩هـ)، والحسن بن عطية بن نجيح (ت٢١١هـ)، وثابت بن محمد الكِنَانِي أبو إسماعيل الزاهد الشَّيْبَانِي(ت٢١٥هـ)، وإِسْمَاعِيلُ بنُ أَبَانِ الوَرَّاقُ(ت٢١٦هـ)، وإبراهيم بن شماس الغازي، أبو إسحاق السمرقندي، نزيل بغداد (ت٢٢١هـ)، وسهل بن عثمان بن فارس، الْكِنْدِيّ، نزيل الري (ت٢٣٥هـ)، وأحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، وداود بن رشيد الهاشمى (ت٢٣٩هـ)، وإسحاق بن وهب بن زياد العلاف، (ت بعد ٢٥٥هـ)، وغيرهم[٢].

د- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه :

لقد تبوأ الحافظ أبو زرعة الرازي مكانة علمية عظيمة، وبالرغم من ازدهار عصره بالعلماء إلا أنه أصبح من أكابر العلماء، يقصده طلاب العلم من مختلف البلدان والأقطار.

قال أبو عثمان البرذعي: سمعت محمد بن يحيى النيسابوري يقول: لا يزال المسلمين بخير ما أبقى الله -عَزَّوَجَلَّ- لهم مثل أبي زرعة، وما كان الله ليترك الأرض إلا وفيها مثل أبي زرعة يعلم الناس ما جهلوه[٣]. وقال الإمام النسائي: ثقة[٤].

وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي: الإمام المتفق عليه بلا مدافعة بالحجاز والعراق

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦٦/١٣، ٧٨).

(٢) ينظر: (تاريخ بغداد ٣٢٦/١٠، تاريخ دمشق ١١/٣٨، تهذيب الكمال ٨٩/١٩، سير أعلام النبلاء (٦٦/١٣).

(٣) الجرح والتعديل (٣٢٥/٥).

(٤) مشيخة النسائي (صـ ٩١).

والشام ومصر والجبل وخراسان، لا يختلف فيه أحد حافظ، قال أبو عبد الله بن ساكن الزنجاني: دخلت مصر والشام فرأيت الكبراء من أصحاب الشافعي، ودخلت البصرة والكوفة ورأيت المبزرين، ما رأيت فيهم مثل أبي زرعة ورعا وديانة وحفظا[١].

وقال الخطيب البغدادي: كان إماما ربانيا متقنا حافظا مكثرا صادقا[٢].

وقال عبد الله بن عدي: سمعت أبا يعلى الموصلي يقول ما سمعنا بذكر أحد في الحفظ إلا كان اسمه أكثر من رؤيته إلا أبو زرعة الرازي فإن مشاهدته كانت أعظم من اسمه وكان قد جمع حفظ الأبواب والشيوخ والتفسير وغير ذلك[٣].

وقال الإمام الذهبي: كان من أفراد الدهر حفظا وذكاء ودينا وإخلاصا وعلما وعملا[٤].

وقال ابن كثير: أحد الحفاظ المشهورين قيل إنه كان يحفظ سبعمائة ألف حديث وكان فقيها ورعا زاهدا عابدا متواضعا خاشعا أثنى عليه أهل زمانه بالحفظ والديانة، وشهدوا له بالتقدم على أقرانه[٥].

هـ - وفاته.

ذكر الخطيب البغدادي بسنده عن أبي سعيد ابن يونس المصري قال: عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي نسبوه في قريش وكانت وفاته بالري آخر يوم من ذي الحجة سنة أربع وستين ومائتين.

وقال أيضا: أخبرنا محمد بن عبد الواحد حدثنا محمد بن العباس قال: قرئ على بن المنادى وأنا اسمع قال: وبالري يعني مات أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء سلخ ذي الحجة سنة أربع وستين كان مولده سنة مائتين فمات وقد بلغ أربعا وستين سنة.[٦]

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي (٦٧٨/٢).

(٢) تاريخ بغداد (٣٢٦/١٠).

(٣) تاريخ بغداد (٣٣٥/١٠).

(٤) تذكرة الحفاظ (١٠٥/٢).

(٥) البداية والنهاية لابن كثير (٤٤/١١).

(٦) تاريخ بغداد (٣٣٥/١٠).

المطلب الثاني
تعريف المنكر في اللغة والاصطلاح

أولا: تعريف المنكر في اللغة

قال أبو منصور الأزهري: النَّكِرَةُ: إنكارك الشيء وهو نقيض المعرفة.

ويقال: أنكرتُ الشيء وأنا أُنكره إنكاراً ونكِرْتُه: مثله[١].

وقال الجوهري: النُكِرة: ضد المعرفة. وقد نَكِرْتُ الرجلَ بالكسر نُكْراً ونُكوراً، وأَنْكَرْتُهُ واسْتَنْكَرْتُهُ، بمعنًى.

قال الأعشى:

وأنكرَتْني وما كانَ الَّذِي نَكِرَتْ *** مِنَ الحوادثِ إلاَّ الشَّيبَ والصَّلَعا[٢]

وقال ابن فارس: النون والكاف والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على خلاف المعرفة التي يَسكُن إليها القَلب. ونَكِرَ الشَّيءَ وأنكَره: لم يَقْبَلْه قلبُه ولم يعترِفْ به لسانُه[٣].

وقال ابن سيده: والنكرة: خلاف المعرفة.

ونكر الأمر نكيرا، وأنكره إنكارا، ونكراً: جهله، عن كراع.

والصحيح: أن الإنكار. المصدر، والنكر: الاسم. والمنكر من الأمر: خلاف المعروف. والجمع: مناكير[٤].

وقال ابن منظور: والمُنْكَرُ من الأَمر خلاف المعروف وقد تكرر في الحديث الإِنْكارُ والمُنْكَرُ وهو ضد المعروف وكلُّ ما قبحه الشرع وحَرَّمَهُ وكرهه فهو مُنْكَرٌ[٥].

من خلال ما أوردته من كلام أئمة اللغة يتبين أن النكارة هي الجهالة وعدم المعرفة، فالحديث المنكر هو المجهول، وهو غير المعروف والذي تنكره النفس ولا تقبله، ولا تستريح إليه.

---

(١) تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ١٠/١٠٩

(٢) الصحاح للجوهري ٢/٨٣٦

(٣) مقاييس اللغة لابن فارس ٥/٤٧٦

(٤) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٦/٨٠٤

(٥) لسان العرب لابن منظور ٥/٢٣٢

ثانيا: تعريف المنكر في الاصطلاح

قال الإمام مسلم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله(١).

هذه عبارة الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، إلا أن الحافظ ابن الصلاح لم يذكر ممن عرف المنكر قبله إلا الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي المتوفى (٣٠١هـ)، مع أن الإمام مسلماً سابق عليه، وأشهر منه، وعبارته أقرب مظنة، وأيسر منالا من عبارة البرديجي.

وكأنه رأى أن الإمام مسلم لم يعرف المنكر بمقولته هذه، وإنما ذكر علامته، وسمته التي تدل عليه وهي: "المخالفة، والتفرد".

ومما يؤكد هذا الفهم - إضافة إلى إعراض ابن الصلاح عن ذكر هذه العبارة في مبحث المنكر من كتابه- أن الحافظ ابن رجب الحنبلي لما تعرض للكلام على المنكر في "شرحه لعلل الترمذي" نص على أن أول من عرف المنكر هو الإمام البرديجي، حيث قال: ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث وتعريفه، إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: " أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة، لا يُعْرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً".

ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة، أو سعيد بن أبي عروبة، أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة عن أنس عن النبي -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر(٢).

أما في كتب مصطلح الحديث الأولى مثل كتاب "المحدث الفاصل" للقاضي أبي محمد الرامهرمزي، وكتاب "معرفة علوم الحديث" لأبي عبد الله الحاكم، وغيرهما، فلم أقف على تعريف صريح، ولعل أول من عرفه من علماء المصطلح، وجعله نوعا مستقلا من علوم الحديث هو الحافظ ابن الصلاح في كتابه "معرفة أنواع علم الحديث"، المشهور "بمقدمة ابن الصلاح" حيث قال: المنكر ينقسم قسمين، على ما ذكرناه في

(١) مقدمة صحيح الإمام مسلم صـ٦.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ٦٥٣/٢، ٦٥٤.

الشاذ[١]، فإنه بمعناه.

مثال الأول - وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات -: رواية مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: **"لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ[٢]"**.

فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: عُمر بن عثمان، بضم العين.

وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب " التمييز" أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: عَمرو بن عثمان، يعني، بفتح العين[٣].

---

(١) يشير ابن الصلاح إلى ماذكره في معرفة الشاذ حيث قال: الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم. مقدمة ابن الصلاح (صـ ٧٩).

(٢) أخرجها الإمام مالك في الموطأ، رواية محمد بن الحسن الشيباني، كتاب (الفرائض)، باب (ميراث أهل الملل)، (٢٥٥/١ ح٧٢) قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: «لا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ». قال ابن عبد البر في (التمهيد ١٠/٩، ١٦١): هكذا قال مالك. وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون: عمرو بن عثمان. ورواه ابن بكير عن مالك على الشك فقال: عن عمر بن عثمان أوعمرو بن عثمان، وقال ابن القاسم فيه: عن عمرو بن عثمان والثابت عن مالك: عمر كما رواه يحيى وأكثر الرواة ولا خلاف في أن لعثمان ولدا يسمى بعمر وآخر مسمى بعمرو، وإنما الاختلاف في هذا الحديث هل هو لعمر أو لعمرو؟ فأصحاب ابن شهاب غير مالك يقولون: عمرو بن عثمان، ومالك يقول: عمر، وقد وقفه على ذلك الشافعي ويحيى بن سعيد القطان فأبى أن يرجع، وقال: هو عمر. والحق أن مالكا يكاد يقاس به غيره في الحفظ والإتقان لكن الغلط لا يسلم منه أحد وأبى أهل الحديث أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو بالواو. انتهى ملخصا.

(٣) قلت: رواية عمرو بن عثمان أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب (الفرائض)، باب (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)، (١٥٦/٨ ح ٦٧٦٤): قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لاَ يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ وَلاَ الكَافِرُ المُسْلِمَ». وأخرجها الإمام مسلم في صحيحه، كتاب (الفرائض)، (١٢٣٣/٣ ح١٦١٤)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: «لَا يَرِثُ
=

وذكر أن مالكا كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان، كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعا ولد عثمان، غير أن هذا الحديث إنما هو عن عَمرو - بفتح العين - وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه، والله أعلم.

ومثال الثاني: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده: ما رويناه من حديث أبي زُكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: أن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: **"كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا رَأَى ذَلِكَ غَاظَهُ، وَيَقُولُ: عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْجَدِيدَ بِالْخَلِقِ**[(١)]". تفرد به أبوزُكير، وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم

الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

(١) أخرجه الإمام النسائي في السنن الكبرى، كتاب (الوليمة)، باب (البلح بالتمر)، (١٦٦/٤ ح٦٧٢٤) قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَطَاءِ بْنِ مُقَدِّمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: " كُلُوا الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ...الحديث.

دراسة إسناد الإمام النسائي:

. محمد بن عمر بن على بن عطاء بن مُقَدِّمٍ المُقَدِّمى، أبو عبد الله البصرى، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل "٢١/٨": سئل أبى عنه فقال صدوق. وَقَال النَّسَائي كما في تهذيب الكمال "١٧٦/٢٦": لا بأس به، وَقَال في موضع أخر: ثقة. وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات ١٠٩/٩". وقال ابن حجر في التقريب "صـ٤٩٨": صدوق.

. يحيى بن محمد بن قيس البصري المحاربى الضرير، أبو محمد المدنى، لقبه أَبُو زُكَيْر، قال إِسْحَاق بْن مَنْصُوركما في الجرح والتعديل "١٨٤/٩": عَنْ يحيى بْن مَعِين: ضعيف. وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل أيضا: سألت أبى عن أبى زكير فقال: يكتب حديثه، وقال سئل أبو زرعة عن يحيى بن محمد بن قيس قال: أحاديثه متقاربة الا حديثين حدث بهما. وَقَال أَبُو جَعْفَرٍ العقيلي في الضعفاء "٤٢٧/٤": لا يتابع على حديثه. وقال ابن حبان في المجروحين "١١٩/٣٧": كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد فلما كثر ذلك منه صار غير محتج به الا عند الوفاق وان اعتبر بما لم يخالف الأثبات في حديثه فلا ضير. وَقَال ابن حجر "صـ٥٩": صدوق يخطئ كثيرا.

. هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو المنذر، قال العجلي في ثقاته "٣٣٢/٢": ثقة. وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل "٦٣/٩": سئل أبى عن هشام بن عروة فقال: ثقة إمام في الحديث. وقال ابن سعد في طبقاته "٣٢١/٧": كان ثقة ثبتا، كثير الحديث، حجة. وقال ابن حجر في

يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، والله أعلم(١).

وقال الإمام الذهبي: المنكر هو ما انفرد الراوي الضعيفُ به. وقد يُعَدُّ مُفْرَدُ الصَّدُوقِ منكَراً(٢).

وقال الإمام بدر الدين ابن جماعة: المنكر قيل: هو ما تفرد به من ليس بثقة ولا ضابط(٣).

وقال ابن كثير: وهو كالشَّاذِّ إِنْ خالف رَاوِيه اَلثِّقات فمنكر مردود، وكذا إن لم

التقريب "صـ٥٧٣": ثقة فقيه ربما دلس.

. عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي الأسدي، أبو عبد الله المدني، ذكره محمد بن سعد في طبقاته "١٧٩/٥" في الطبقة الثانية من أهل المدينة، وقال: كان ثقة كثير الحديث فقيها عالما مأمونا ثبتا. وقال أحمد بن عبد الله العجلي في ثقاته "١٣٣/٢": مدني تابعي ثقة، وكان رجلا صالحا لم يدخل في شيء من الفتن. وقال ابن حجر في التقريب "صـ٣٨٩": ثقة فقيه مشهور.

. أم المؤمنين عائشة بنت الإمام الصديق الأكبر، خليفة رسول الله --صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ-- أبي بكر عبد الله بن أبي قحافة القرشية، التيمية، المكية، النبوية، أم المؤمنين، زوجة النبي --صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ-- أفقه نساء الأمة على الإطلاق. "حلية الأولياء ٤٣/٢، الاستيعاب: ١٨٨١/٤، أسد الغابة: ١٨٨/٧، الإصابة: ٣٨/١٣".

قلت: بعد دراسة إسناد الإمام النسائي تبين أن إسناده ضعيف لأجل ضعف أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، فقد ضعفه ابن معين والعقيلي وابن حبان وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقد تفرد بهذه الرواية.

وقد أخرج هذا الحديث أيضا الإمام ابن ماجة في سننه، كتاب (الأطعمة)، باب (أكل البلح بالتمر)، (١١٠٥/٢ ح٣٣٣٠)، والحاكم في المستدرك، كتاب (الأطعمة)، (١٣٥/٤ ح٧١٣٨)، والإمام أبو يعلى في مسنده (٣٦٥/٧ ح٤٣٩٩)، وابن حبان في المجروحين (١٢٠/٣)، جميعهم من طريق أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس...به بالفظ متقاربة، وقال ابن حبان: هذا كلام لا أصل له من حديث النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ-. وقال الذهبي قي تلخيص المستدرك: حديث منكر. وساقه ابن الجوزي في الموضوعات (٢٥/٣، ٢٦)، والسيوطي في اللآلي المصنوعة، كتاب (الأطعمة) (٢٠٦/٢).

(١) مقدمة ابن الصلاح (صـ ٨٠-٨٢).

(٢) الموقظة في علم الحديث للذهبي (صـ٤٢).

(٣) المنهل الروي لبدر الدين ابن جماعة (صـ٥١).

يكن عَدْلًا ضابِطًا، وَإن لم يخالف، فمنكر مردود[١].

وقال الحافظ ابن حجر في النكت: وأما ما انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين[٢].

وقال في نزهة النظر: إنْ وقعت المخالفة مع الضعف؛ فالراجح يقال له: "المعروف"، ومقابلُهُ يقال له: "المنكَر"... وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة، وافتراقا في أن الشاذ رواية ثقة، أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف. وقد غفل من سوى بينهما، والله تعالى أعلم[٣].

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير (صـ١٦٥).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٧٥/٢).

(٣) نزهة النظر لابن حجر (صـ٢١٤).

المبحث الأول
إطلاقات لفظ النكارة عند الإمام أبي زرعة، ومدلوله
المطلب الأول
إطلاقات لفظ النكارة عند الإمام أبي زرعة

للوقوف على مراد الإمام أبي زرعة الرازي من النكارة، وللوصول إلى الصورة المقربة لحد مصطلح المنكر عنده كان لابد أولا من تتبع المعاني التي أطلق الإمام أبو زرعة عليها هذا اللفظ.

فقد حكم الإمام أبو زرعة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- على كثير من الأحاديث بالنكارة، ولقد أحصيت ما يزيد على ثمانين موضعا نقل فيها تلاميذ الإمام أبي ذرعة إعلاله الحديث بالنكارة وذلك من خلال الكتب الآتية:

١- العلل لابن أبي حاتم، وقد بلغ عدد المواضع فيه تسعة وخمسون موضعا(١).

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وقد بلغ عدد المواضع فيه اثنان (٢).

٣- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، وقد بلغ عدد المواضع فيه واحد وعشرون(٣).

ومن خلال دراسة هذه المواضع أستطيع أن أقسم إطلاقات الإمام أبي زرعة الرازي للنكارة إلى الآتي:

١- إطلاقات مجردة

٢- إطلاقات مقرونة بما يدل على المبالغة في الوصف بالنكارة

٣- إطلاقات مقيدة بالإسناد

---

(١) ينظر العلل لابن أبي حاتم (٥٩٦/١، ٦١٦، ٦٣١، ٣٧/٢، ٥٠، ٤٥٢، ٥١٧، ٥٢٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ١٣٩/٣، ١٥٥، ١٦٦، ٢٨٢، ٣٢٦، ٣٩٩، ٦٥٩، ٦٨٤، ٦٩١، ١٣١/٤، ٢٢٢، ٢٨٧، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٣٤، ٣٨٩، ٣٩٩، ٤٢٦، ٤٣٤، ٤٨٦، ٦٠٨، ٦٢/٥، ٢٧١، ٢٨٥، ٣٥٨، ٣٧٣، ٤٤٥، ٤٥٣، ٥٢١، ٥٣٥، ٥٦٣، ١٦٥/٦، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٤١٠، ٥٠٧، ٥١٣، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٨، ٦٣٥.

(٢) ينظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣١٦/٤، ٤٨/٦).

(٣) ينظر سؤالات البرذعي (٧٥، ٨٢، ٨٣، ١٠٥، ١١١، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢٦، ١٥٠، ١٥٩، ٢١٠، ٢٢٨، ٢٦٠، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٧٧).

٤- إطلاقات مقرونة بما يفسر هذا اللفظ

أولاً: الإطلاقات المجردة

وهي التي اقتصر فيها الإمام أبو زرعة الرازي على وصف الحديث بالنكارة فقط مثل قوله: (منكر)، أو (هذا منكر)، أو (هو منكر)، أو (هذا حديث منكر)، أو (هو عندي منكر) أو (ربما أُنكر).

وكذلك ما نقله عنه تلاميذه مثل قولهم: (ينكر)، أو (زعم أنه منكر) أو (وأنكره)، أو (أنكر).

وهاك بعض الأمثلة على ذلك:

المثال الأول:

قال الإمام أبو عثمان البرذعي[(١)]: وشهدت أبا زرعة ينكر حديث العلاء بن عبد الرحمن " **إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ**" وزعم أنه منكر[(٢)].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أبو داود في سننه، كتاب (الصيام)، باب (في كراهية ذلك)، (٧١٣/١ ح٢٣٣٧)، قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَدِمَ عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ الْمَدِينَةَ، فَمَالَ إِلَى مَجْلِسِ الْعَلَاءِ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ، فَأَقَامَهُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ، فَلَا تَصُومُوا»، فَقَالَ الْعَلَاءُ: اللَّهُمَّ إِنَّ أَبِي، حَدَّثَنِي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِذَلِكَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، وَشِبْلُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَأَبُو عُمَيْسٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: " وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، لَا يُحَدِّثُ بِهِ، قُلْتُ لِأَحْمَدَ: لِمَ قَالَ؟ لِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ، وَقَالَ: عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خِلَافَهُ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَلَيْسَ هَذَا عِنْدِي خِلَافُهُ، وَلَمْ يَجِئْ بِهِ غَيْرُ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ».

---

(١) هو: الإمام، الحافظ، أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار الأزدي، البرذعي. وبَرْذعَة: بلدٌ من أعمال أَذْرَبيجان، رحل، وسمع: أبا كُريب، وعبدَةَ بنَ عبد الله، وأبا سعيد الأشجّ، والفلّاس، وبُنْدارًا، وأحمدَ بنَ أخي ابن وهب، وخلائق. وصحبَ أبا زُرْعة وتخرَّج به، توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين. ينظر: (طبقات علماء الحديث ٤٤٩/٢، سير أعلام النبلاء ٧٧/١٤).

(٢) سؤالات البرذعي (صـ١٢٦، ١٢٧).

وأخرجه أيضا الإمام الترمذي في سننه، كتاب (الصوم)، باب (ما جاء في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان)، (١١٥/٣ ح٧٣٨)، والإمام النسائي في السنن الكبرى، كتاب (الصيام)، باب (صيام شعبان)، (١٧٢/٢ ح٢٩١١)، والإمام ابن ماجة في سننه، كتاب (الصيام)، باب (ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم)، (٥٢٨/١ح١٦٥١)، جميعهم من طريق: العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بألفاظ متقاربة. وقال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقال الإمام النسائي: لا نعلم أحدا روى هذا الحديث غير العلاء بن عبد الرحمن.

دراسة إسناد الإمام أبي داود:

١- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طَرِيف الثقفي، وثقه ابن معين وأبو حاتم الرازي، وقال ابن حجر: ثقة ثبت(١).

٢- عبد العزيز بن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني، مولاهم، المدني، قال مصعب بن عبد الله الزبيرى: كان مالك بن أنس يوثق الدراوردى، وقال أبو طالب: سئل أحمد بن حنبل، عن عبد العزيز الدراوردي، فقال: كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمري يرويه عن عبيد الله بن عمر. وَقَال الدارمي عن يحيى: لا بأس به. وَقَال أيضا: قلت: فسُلَيْمان بْن بلال أحب إليك أو الدَّراوَرْدِيّ؟ فقَالَ: سُلَيْمان وكلاهما ثقة، وَقَال العجلي: ثقة، وذَكَره ابنُ حِبَّان في "الثقات" وَقَال: كان يخطئ. وَقَال أحمد: حاتم بْن إِسْمَاعِيلَ أحب إلى منه. وقال يعقوب بن سفيان: عبد العزيز عند أهل المدينة إمام ثقة. وقال ابن حجر في التقريب: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر. وقال في نتائج الأفكار: الدراوردي ثقة(٢).

قلت: بل هو ثقة؛ فقد وثقه الإمام مالك، وابن معين، ويعقوب بن سفيان،

---

(١) ينظر: (الجرح والتعديل ١٤٠/٧، التقريب صـ٤٥٤).

(٢) ينظر: (تاريخ يحيي بن معين برواية الدارمي ترجمة ٣٨٩، وترجمة ٦٢٩، ثقات العجلي ٩٧/٢، الجرح والتعديل ٣٩٥/٥، ثقات ابن حبان ١١٦/٧، المعرفة والتاريخ ٣٤٩/١، تهذيب الكمال ١٨٧/١٨، التقريب صـ٣٥٨، نتائج الأفكار ٢٩٧/١).

والعجلي، وكتابه صحيح كما قال الإمام أحمد، ووثقه ابن حجر كما في نتائج الأفكار، وقال في كتابه (موافقة الخبر الخبر[١]) في حديث هو أحد رجاله: رجاله ثقات.

وروايته عن عبد الله بن عمر العمري ضعيفة، لأنها مقلوبة كما قال الإمام أحمد أيضا.

٣- العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي - بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف- أبو شِبْل -بكسر المعجمة وسكون الموحدة- المدني، قال محمد بن سعد: قال مُحَمَّد بْن عُمَر: وصحيفة العلاء بالمدينة مشهورة، وكان ثقة، كثير الحديث، ثبتا، وقال عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل: قال أبى: العلاء بن عبد الرحمن ثقة، لم نسمع أحدا ذكر العلاء بسوء، وقال أبو داود: سمعت أحمد قيل له: العلاء بن عبد الرحمن، أليس ثقة؟ قال: بلى هو ثقة، وقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: سألت أبى عن العلاء بن عبد الرحمن فقال: صالح. قلت: فهو أوثق أو العلاء بن المسيب؟ فقال: العلاء بن عبد الرحمن عندي أشبه، وقال ابن أبي حاتم أيضا: قَال أَبُو زُرْعَة: ليس هو بأقوى ما يكون، وقال أيضا: قَال أَبُو بكر بْن أَبي خيثمة، عَن يحيى بن مَعِين: ليس بذا، لم يزل الناس يتوقون حديثه، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس، وَقَال التِّرْمِذِيّ: هو ثقة عند أهل الحديث، وَقَال أبو أحمد بْن عدي: وللعلاء نسخ عَن أبيه عَن أَبِي هُرَيْرة يرويها عنه الثقات، وما أرى به بأسا، وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب "الثقات، وَقَال ابن حجر في التقريب: صدوق ربما وهم[٢].

قلت: بل هو ثقة؛ فقد وثقه الإمام أحمد، والترمذي، وابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صالح، روى عنه الثقات، ولكنه أنكر من حديثه أشياء، وقال ابن عدي: ما أرى به بأسًا، واحتج به مسلم في صحيحه.

٤- عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني، مولى الحُرَقة - بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف-، قال عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبي حَاتِم: سَأَلتُ أبي عنه، قلت: هُوَ أوثق أو المُسَيَّب بن

(١) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر لابن حجر (٣٣٢/٢).

(٢) ينظر: (الطبقات الكبرى ٢٢٠/٩، سؤالات أبي داود للإمام أحمد "ص٢١٧، معرفة الثقات ١٤٦/٢، الجرح والتعديل ٣٥٧/٦، ثقات ابن حبان ٢٤٧/٥، الكامل ٢٧٣/٢، تهذيب الكمال ٥٢٣/٢٢، التهذيب لابن حجر ١٦٦/٨، التقريب ص٤٣٥).

رافع؟ فَقَالَ: ما أقربهما، وَقَال العجلي: مدني تابعي ثقة، وَقَال النَّسَائي: ليس بِهِ بأس، وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب الثقات، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة[١].

٥- أبو هريرة الدوسي، اليماني، صاحب رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، سيد الحفاظ الأثبات، اختلف في اسمه على أقوال جمة، أرجحها: عبد الرحمن بن صخر[٢].

الحكم على الإسناد: الحديث صحيح بهذا الإسناد

بيان وجه النكارة:

قلت: تبين بعد الدراسة أن إسناد الإمام أبي داود صحيح كما ذكرت؛ إلا أن الحافظ أبا زرعة الرازي أنكر هذا الحديث كما نقل تلميذه أبو عثمان البرذعي، وأنكره أيضا الإمام أحمد؛ حيث قال المروذي: ذكرت له - أي للإمام أحمد- حديث زهير بن محمد عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "إِذَا كَانَ نِصْفُ شَعْبَانَ فَلَا صَوْمَ". فأنكره وقال: سألت ابن مهدي عنه فلم يحدثني به وكان يتوقاه. ثم قال أبو عبد الله: هذا خلاف الأحاديث التي رويت عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

ومن الواضح أن سبب هذا الإنكار هو تفرد العلاء بن عبد الرحمن به، فقد قال الإمام أبو داود عقب روايته لهذا الحديث: «ولم يجئ به غير العلاء، عن أبيه». وقال الإمام الترمذي أيضا عقب روايته لهذا الحديث: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وقال الإمام النسائي أيضا عقب تخريجه لهذا الحديث: لا نعلم أحدا روى هذا الحديث غير العلاء بن عبد الرحمن، وقد سبق بيان ذلك في تخريج الحديث.

وانضم إلى ذلك مخالفته للأحاديث المروية والمعروفة عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-[٣]، مع أن العلاء بن عبد الرحمن ثقة عند الإمام أحمد، كما سبق في ترجمته.

(١) ينظر: (معرفة الثقات ٩١/٢، الجرح والتعديل ٣٠١/٥، ثقات ابن حبان ١٠٨/٥، تهذيب الكمال ١٩/١٨، التقريب صـ٣٥٣).

(٢) ينظر: (الاستيعاب: ١٧٦٨/٤، حلية الأولياء: ٣٨٥/١ ٣٧٦، أسد الغابة: ٣١٨/٦).

(٣) من هذه الأحاديث: حديث أم المؤمنين عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، قَالَتْ: " لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَصُومُ شَهْرًا أَكْثَرَ مِنْ شَعْبَانَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب (الصوم)، باب (صوم شعبان)، (٦٩٥/٢ ح١٨٦٩) باللفظ السابق، وأخرجه الإمام سلم في صحيحه، كتاب (الصيام)، باب (صيام النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في غير رمضان)، (٨٠٩/٢ ح١١٥٦) بلفظ قريب. ومنها: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: «لاَ يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ

وخلاصة حاله أيضا ثقة كما سبق في ترجمته، إلا أنه ليس على قدر كاف من تمام الضبط لاحتمال أفراده وغرائبه، لذلك قال الإمام أبو زرعة كما سبق في ترجمته: ليس هو بأقوى ما يكون.

وعليه يمكن تلخيص وجه النكارة عند الإمام أبي زرعة في هذا الحديث في أمرين رئيسين:

أولا: تفرد راوٍ ثقة دون أن يبلغ منزلة يُحتمل معها تفرده، خاصة في أبواب الأحكام، وهو العلاء بن عبد الرحمن في هذا السياق.

ثانيا: مخالفة المتن لما هو محفوظ ومعروف عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في صيام شعبان.

غير أن فريقًا من أهل الحديث، منهم من صحّح الحديث كالإمام الترمذي وابن حبان والحاكم والطّحاويّ وابن عبد البر، ورأوا أنه لا معارضة حقيقية بين حديث العلاء وأحاديث صيام شعبان.

قال الإمام ابن رجب: واختلف العلماء في صحة هذا الحديث، ثمّ في العمل به: فأمّا تصحيحه؛ فصحّحه غير واحد، منهم الترمذيّ وابن حبان والحاكم والطّحاويّ وابن عبد البر، وتكلّم فيه من هو أكبر من هؤلاء وأعلم، وقالوا: هو حديث منكر؛ منهم عبد الرحمن بن مهدي، والإمام أحمد، وأبو زرعة الرازيّ، والأثرم. وقال الإمام أحمد: لم يرو العلاء حديثا أنكر منه، وردّه بحديث «لا تقدّموا رمضان بصوم يوم أو يومين[1]»، فإنّ مفهومه جواز التّقدّم بأكثر من يومين. وقال الأثرم: الأحاديث كلها تخالفه؛ يشير إلى أحاديث صيام النبيّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- شعبان كلّه ووصله برمضان، ونهيه عن التقدّم على رمضان بيومين، فصار الحديث حينئذ شاذّا مخالفا للأحاديث الصّحيحة. وقال الطّحاويّ: هو منسوخ، وحكى الإجماع على ترك العمل به. وأكثر العلماء على أنّه لا يعمل به، وقد أخذ به آخرون؛ منهم الشافعيّ وأصحابه، ونهوا عن ابتداء التطوّع بالصّيام بعد

=

أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمَهُ، فَلْيَصُمْ ذَلِكَ اليَوْمَ». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب (الصوم)، باب (لا يتقدمن رمضان بصوم يوم ولا يومين)، (٦٧٦/٢ ح١٨١٥)، وأخرجه الإمام سلم في صحيحه، كتاب (الصيام)، باب (لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين)، (٧٦٢/٢ ح١٠٨٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب (الصوم)، باب (لا يتقدمن رمضان بصوم يوم ولا يومين)، (٦٧٦/٢ ح١٨١٥)، وأخرجه الإمام سلم في صحيحه، كتاب (الصيام)، باب (لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين)، (٧٦٢/٢ ح١٠٨٢).

نصف شعبان لمن ليس له عادة، ووافقهم بعض المتأخرين من أصحابنا[١].

وقال الحافظ شمس الدين ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: الذين ردوا هذا الحديث لهم مأخذان: أحدهما: أنه لم يتابع العلاء عليه أحد؛ بل انفرد به عن الناس وكيف لا يكون هذا معروفا عند أصحاب أبي هريرة، مع أنه أمر تعم به البلوى ويتصل به العمل؟ والمأخذ الثاني: أنهم ظنوه معارضا لحديث عائشة في صيام النبي -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- شعبان كله، أو قليلا منه، وقوله: " إلا أن يكون لأحدكم صوم فليصمه". وربما ظن بعضهم أن هذا الحديث لم يسمعه العلاء من أبيه.

وأما المصححون له فأجابوا عن هذا بأنه ليس فيه ما يقدح في صحته، وهو حديث على شرط مسلم، فإن مسلما أخرج في صحيحه عدة أحاديث عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، وتفرده به تفرد ثقة بحديث مستقل، وله عدة نظائر في الصحيح. قالوا: والتفرد الذي يعلل به هو تفرد الرجل عن الناس بوصل ما أرسلوه، أو رفع ما وقفوه، أو زيادة لفظة لم يذكروها. وأما الثقة العدل إذا روى حديثا وتفرد به لم يكن تفرده علة، قالوا: وأما ظن معارضته بالأحاديث الدالة على صيام شعبان، فلا معارضة بينهما، وإن تلك الأحاديث تدل على صوم نصفه مع ما قبله، وعلى الصوم المعتاد في النصف الثاني، وحديث العلاء يدل على المنع من تعمد الصوم بعد النصف، لا لعادة، ولا مضافا إلى ما قبله[٢].

المثال الثاني:

قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبا زرعة، وحدثنا: عن سليمان بن النعمان الشيباني، قال: حدثنا يحيى بن العلاء، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أن أبا أيوب الأنصاري أخذ عن رسول الله -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- شيئًا[٣]، **فقال النبي** -صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **لا يُصِبْكَ السُّوءُ يَا أَبَا أَيُّوبَ**. قال أبو زرعة: هذا حديث منكر[٤].

تخريج الحديث:

هذا الحديث أخرجه الإمام الحاكم في المستدرك، كتاب (معرفة الصحابة - رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ-)، (ذكر مناقب أبي أيوب الأنصاري -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ-)، (٣/٥٢٣ح ٥٩٤٣)، قال:

(١) لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف للإمام ابن رجب الحنبلي (صـ ٢٤٤).

(٢) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته للإمام ابن القيم (١/٤٠٦، ٤٠٧).

(٣) هذا الشيء جاء مصرحًا به كما عند الحاكم في المستدرك وفيه: أنه أخذ من لحية رسول الله - صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- شيئا (وستأتي رواية الحاكم في موضعها في التخريج).

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (٦/٢٨١).

أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْعَنَزِيُّ، ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، ثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ لِحْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ- شَيْئًا، فَقَالَ: «لَا يَكُنْ بِكَ السُّوءُ يَا أَبَا أَيُّوبَ». وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

وأخرجه الإمام الطبراني في الكبير، (١٣٠/٤ ح٣٨٩٠)، والإمام البيهقي في شعب الإيمان، (الأربعون من شعب الإيمان، وهو باب في الملابس والزي والأواني، وما يكره منها)، فصل (في الأخذ من اللحية والشارب)، (٤٢٤/٨ح٦٠٣٤)، كلاهما من طريق يحيى بن العلاء... به بنحوه. وقال البيهقي: تفرد به يحيى بن العلاء.

دراسة إسناد ابن أبي حاتم:

١- أبو زرعة الرازي: إمام حافظ ثقة كما سبق في ترجمته في المبحث الأول.

٢- سليمان بن النعمان الشيباني البصري، قال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات[١].

٣- يحيى بن العلاء البجلي، أبو سلمة، ويقال: أبو عمرو الرازي، ابن أخي شعيب بن خالد، مدني الأصل، قال ابن معين: ليس بثقة، وقال أحمد: كذاب يضع الحديث، وقال عمرو بن علي: متروك الحديث جدًا، وقال أبو زرعة: في حديثه ضعف، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال النسائي: متروك الحديث، وذكره العقيلي في الضعفاء الكبير، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال عنه: كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها من الحديث صناعته سبق إلى قلبه أنه كان المعتمد لذلك لا يجوز الاحتجاج به، وقال ابن عدي الضعف بين على روايته وحديثه، وقال الأزدي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال الذهبي: تركوه، وقال ابن حجر: رمي بالوضع[٢].

٤- يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة بن الحارث بن زيد بن ثعلبة

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٤٧/٤)، والثقات لابن حبان (٢٨٦/٨)، وتاريخ الإسلام (٣٢٩/٥).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢٨٤/٢)، والضعفاء والمتروكين للنسائي(ص٢٤٩)، والضعفاء الكبير للعقيلي (٤٣٧/٤)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٨٠/٩)، والمجروحين لابن حبان (١١٦/٣)، والكامل لابن عدي (٢٨/٩)، وسنن الدارقطني (٢٣٢/١)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢٠٠/٣)، والكاشف (٣٧٢/٢)، وتقريب التهذيب ترجمة رقم(٧٦١٨).

بن غنم بن مالك بن النجار ويقال: يحيى بن سعيد بن قيس بن فهد الأنصاري النجاري أبو سعيد المدني قاضي المدينة، قال الذهبي: حافظ فقيه حجة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت(١).

٥- سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي، المخزومي، أبو محمد المدني، سيد التابعين، قال الذهبي: أحد الاعلام وسيد التابعين ثقة حجة فقيه رفيع الذكر رأس في العلم والعمل، وقال ابن حجر: أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل(٢).

٦- أبو أيوب الأنصاري خالد بن زيد ابن كليب من كبار الصحابة، شهد بدرا، ونزل النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حين قدم المدينة عليه، مات غازيا الروم سنة خمسين وقيل بعدها(٣).

الحكم على الإسناد:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، فيه يحيى بن العلاء البجلي رمي بالوضع.

بيان وجه النكارة:

يتّضح من كلام الإمام أبي زرعة الرازي أن وصفه لهذا الحديث بكونه "منكرًا" مبنيّ على سببين رئيسيين متلازمين:

أولًا: تفرد راوٍ متهم شديد الضعف بالحديث.

فالحديث تفرد به يحيى بن العلاء البجلي، كما صرّح الإمام البيهقي بقوله: "تفرد به يحيى بن العلاء".

ثانيًا: حال الراوي المتفرد (يحيى بن العلاء البجلي)

فيحيى بن العلاء متروك الحديث عند جمهور الأئمة، بل قد اتُّهم بالوضع صراحة، وقد سبق بيان ذلك في ترجمته.

إذن، التفرد إذا جاء من راوٍ بهذه المثابة من التهمة والضعف الشديد، جعله في حكم الحديث المنكر عند الإمام أبي زرعة، وهو استعمال نقدي دقيق للمصطلح، حيث يُطلق "النكارة" على ما تفرد به من لا يُقبل تفرده.

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٣٦٤/٣١)، والكاشف (٣٦٦/٢)، وتقريب التهذيب ترجمة رقم (٧٥٥٩).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٦٦/١١)، والكاشف (٤٤٤/١)، وتقريب التهذيب ترجمة رقم(٢٣٩٦).

(٣) ينظر: (الاستيعاب ١٦٠٦/٤، أسد الغابة ١١٦/٢).

ثانيا: إطلاقات مقرونة بما يدل على المبالغة في الوصف بالنكارة

ويستعمل الإمام أبو زرعة الرازي فيها ألفاظا دالة على المبالغة في وصف الحديث بالنكارة، مثل (منكر جدا).

مثال ذلك:

قال الإمام أبو عثمان البرذعي: قلت: أبو إسماعيل المؤدب عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: "لا تقصوا أعرافها؟ فقال: حديث منكر جدا[١].

تخريج الحديث:

لم أقف على الحديث من هذا الطريق، وقد وقفت عليه من ثلاثة طرق أخرى.

أما الطريق الأول فقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه، كتاب (السير)، باب (ما ذكر في حذف أذناب الخيل)، (٣٨٥/١٧ح٣٣٢٤٠)، قال حدثنا وكيع، قال ثنا ثور الشامي، عن الوضين بن عطاء، قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "لاَ تَحْذِفُوا أَذْنَابَ الْخَيْلِ فَإِنَّهَا مَذَابُّهَا، وَلاَ تَقُصُّوا أَعْرَافَهَا فَإِنَّهَا دِفَاؤُهَا".

قلت: إسناده ضعيف للانقطاع بين الوضين بن عطاء والنبي-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ فقد ذكره ابن حجر في الطبقة السادسة حيث قال في ترجمته في التقريب: الوضين - بفتح أوله وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم نون- بن عطاء بن كنانة أبو عبد الله أو أبو كنانة الخزاعي الدمشقي صدوق سيء الحفظ ورمي بالقدر من السادسة مات سنة ست وخمسين وهو ابن سبعين[٢].

والطبقة السادسة هم الذين عصروا صغار التابعين ولم يثبت لأحد منهم لقاء أحد من الصحابة كما نص على ذلك ابن حجر في مقدمة التقريب[٣].

وأما الطريق الثاني فقد أخرجه أبو داود في سننه، كتاب (الجهاد)، باب (في كراهية جز نواصي الخيل وأذنابها)، (٣٢٧/٢ح٢٥٤٢)، قال حدثنا أبو توبة، عن الهيثم بن حميد، ح وحدثنا خشيش بن أصرم، حدثنا أبو عاصم، جميعا عن ثور بن يزيد، عن نصر الكناني، عن رجل، وقال: أبو توبة، عن ثور بن يزيد، عن شيخ، من بني سليم، عن عتبة بن عبد السلمي، وهذا لفظه أنه سمع رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقول: «لَا تَقُصُّوا

(١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (صـ١١٩).

(٢) التقريب لابن حجر (صـ ٥٨١).

(٣) التقريب لابن حجر (صـ ٧٥).

نَوَاصِي[١] الْخَيْلِ، وَلَا مَعَارِفَهَا[٢]، وَلَا أَذْنَابَهَا[٣]، فَإِنَّ أَذْنَابَهَا مَذَابُّهَا[٤]، وَمَعَارِفَهَا دِفَاؤُهَا[٥]، وَنَوَاصِيَهَا مَعْقُودٌ فِيهَا الْخَيْرُ».

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده، (٧/٣٩٥٢ح١٧٩١٥)، قال حدثنا عبد الله بن الحارث، حدثني ثور بن يزيد... به بنحوه.

وأخرجه الإمام الطبراني في الكبير، (١٧/١٣٠ح٣١٩)، قال حدثنا محمد بن صالح بن الوليد النرسي، ثنا محمد بن المثنى، ثنا عبد الملك بن الصباح المسمعي، عن ثور بن يزيد... به بنحوه.

قلت: إسناده ضعيف، فيه نصر الكناني، مجهول، قال عنه الإمام الذهبي: لا يعرف[٦]. وقال ابن حجر: نصر بن عبد الرحمن الكناني شامي مجهول[٧].

وأما الطريق الثالث فقد أخرجه، أبو نعيم في تاريخ أصبهان، (١/٢١٠)، قال حدثنا إبراهيم بن أبي حصين، ثنا الحضرمي مطين، ثنا محمد بن الصباح من ولد سفينة، ثنا أبو هدبة خادم أنس، عن أنس، عن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «لَا تُهَلِّبُوا[٨] أَذْنَابَ الْخَيْلِ، وَلَا تَجُزُّوا أَعْرَافَهَا وَنَوَاصِيَهَا؛ فَإِنَّ الْبَرَكَةَ فِي نَوَاصِيهَا، وَدِفَاؤُهَا فِي أَعْرَافِهَا، وَأَذْنَابُهَا مَذَابُّهَا».

قلت: إسناده ضعيف جدًا فيه أبو هدبة متروك الحديث. قال ابن أبي حاتم:

(١) النواصي: جمع ناصية، والمراد بالناصية هنا: الشعر المسترسل على الجبهة. (شرح سنن أبي داود لابن رسلان ١١/١٩٦).

(٢) ولا معارفها أي: لا تقصوا شعر معارفها، أي: شعور عنقها، جمع عرف على غير قياس، وقيل: هي جمع معرفة، وهي المحل الذي ينبت عليه العرف، فأطلق على الأعراف مجازًا. (بذل المجهود في حل سنن أبي داود للشيخ خليل أحمد السهارنفوري ٩/١١٣).

(٣) ولا أذنابها: ولا تقصوا شعر أذنابها. (بذل المجهود في حل سنن أبي داود ٩/١١٤).

(٤) مَذَابُّهَا: بفتح الميم والباء المشددة، جمع مِذَبة بكسر الميم وفتح الذال. وهي: ما يذب به الذباب، أي: يدفع، ومنه سمي الذباب؛ لأنه كلما ذب آب، أي: رجع. (شرح سنن أبي داود لابن رسلان ١١/١٩٦).

(٥) دفاؤها: أي كساؤها التي تدفؤ بها. (بذل المجهود في حل سنن أبي داود ٩/١١٤).

(٦) ميزان الاعتدال (٤/٢٥٢).

(٧) التقريب لابن حجر (صـ ٥٦٠).

(٨) أي لا تَسْتَأصِلُوها بالجَزِّ والقَطْع يقال: هَلَبْتُ الفَرَسَ إذا نَتَفْتَ هُلْبَه فهو مَهلوب. (النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/٦٢٥).

سألت أبي عن أبي هدبة فقال: كذاب[١]. وقال الإمام النسائي: متروك الحديث[٢]. وقال ابن عدي: هو متروك الحديث بين الأمر في الضعف جدا[٣].

بيان وجه النكارة:

يتبين من استقراء طرق هذا الحديث وتحليلها أن إطلاق الإمام أبي زرعة لهذا الحكم جاء مستندًا إلى مجموعة من العلل والقرائن النقدية التي تؤكد ضعف الحديث، ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: تفرد الطريق المنكَر، وهو طريق: أبي إسماعيل المؤدب، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، حيث لم يُعرف لهذا الطريق أصل معتبر في مصادر السنة الموثوقة، مما يُعدّ قرينة على ضعف الحديث ونكارته.

ثانيا: ضعف الطرق الأخرى التي ورد بها المعنى نفسه، فقد ورد الحديث بطرق متعددة كلها لا تخلو من علل قادحة، منها:

- طريق الوضين بن عطاء، وهو ضعيف لانقطاعه بين الوضين والنبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.
- طريق نصر الكناني، وفيه جهالة نصر الكناني.
- طريق أبي هدبة خادم أنس، وهو طريق متروك الحديث متهم بالكذب.

ثالثا: اضطراب الألفاظ واختلاف الروايات في الطرق الأخرى، مع إجماعها على ضعف الأسانيد، مما يُسقط إمكانية تقوية الحديث بتعدد الطرق.

وعليه، فإن إطلاق الإمام أبي زرعة لوصف "حديث منكر جدًا" في هذا الموضع، يجسّد منهجه النقدي في الجمع بين علل متعددة، ويُبرز شدة إنكاره للحديث استنادًا إلى ما ظهر له من ضعف السند، واضطراب الروايات.

ثالثا: الإطلاقات المقيدة بالإسناد

المثال الأول:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبا زرعة عن حديث حدثنا به فقال: حدثنا زكريا بن يحيى الخزاز المقرئ البصري، عن عبد الله بن عيسى أبي خلف الخزاز، عن يونس ابن

---

(١) الجرح والتعديل (١٤٤/٢).

(٢) الضعفاء والمتروكين للإمام النسائي (صـ١٤٦).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٢٠٨/١).

عبيد، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: **خَرَجَ رسولُ اللَّهِ -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- عِنْدَ الظَّهيرة، فوجَدَ أَبَا بَكْرٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟، قَالَ: أخرجَني الَّذِي أخرجَكَ، وَجَاءَ عمرُ بْنُ الخطَّاب، فَقَالَ: يَا ابْنَ الخَطَّابِ، مَا أَخْرَجَكَ؟... فَذَكَرَ حديثَ أَبِي الهَيْثَم بْنِ التَّيِّهَانِ بطولِهِ؟**

فقال أبو زرعة: «هذا حديث منكر»؛ يعني: بهذا الإسناد(١).

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام البزار في مسنده، (٣١٥/١ح٢٠٥)، قال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: نا أبو خلف عبد الله بن عيسى قال: نا يونس بن عبيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، سمع عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- خَرَجَ يَوْمًا عِنْدَ الظَّهِيرَةِ فَوَجَدَ أَبَا بَكْرٍ -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ- فِي الْمَسْجِدِ جَالِسًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ-: «مَا أَخْرَجَكَ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- مَا أَخْرَجَكَ؟ قَالَ: " أَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكَ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ- جَاءَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ-: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟» قَالَ: أَخْرَجَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ الَّذِي أَخْرَجَكُمَا، فَقَعَدَ مَعَهُمَا فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- يُحَدِّثُهُمَا فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ-: «هَلْ بِكُمَا مِنْ قُوَّةٍ فَتَنْطَلِقَانِ إِلَى هَذَا النَّخْلِ فَتُصِيبَانِ مِنْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ؟»...الحديث. وقال الإمام البزار: هذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا رواه عن يونس إلا عبد الله بن عيسى.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير، (٢٨٦/٢)، قال حدثناه داود بن محمد قال: حدثنا زكريا بن يحيى الخزاز قال: حدثنا عبد الله بن عيسى، به بنحوه.

وقال عقبه: وقد روي في هذا الباب أحاديث من غير هذا الوجه بأحاديث صالحة الإسناد.

وأخرجه الطبراني في الكبير، (٢٥٣/١٩ح٥٦٨)، قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل وجعفر بن محمد الفريابي قالا: ثنا زكريا بن يحيى الرياشي، ثنا عبد الله بن عيسى الخزاز، به بنحوه.

وأخرجه ابن عدي في الكامل، (٤١٣/٥)، قال حدثنا أبو عروبة، حدثنا هلال بن بشر، حدثنا عبد الله بن عيسى، به بنحوه. وقال عقبه: وهذا الحديث لا أعلم رواه عن يونس بهذا الإسناد غير عبد الله بن عيسى.

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٦٢/٥، ٦٣).

دراسة ابن أبي حاتم

١- زكريا بن يحيى بن عمر، أبو السكين الكوفي الخزاز، قال أبو بكر الخطيب: وكان ثقة، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام لينه بسببها الدارقطني(١).

٢- محمد بن عبد الأعلى الصنعاني القيسي أبو عبد الله البصري، قال أبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة(٢).

٣- عبد الله بن عيسى الخزاز، أبو خلف البصري صاحب الحرير، قال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال ابن عدي: يروي عن يونس بن عبيد وداود بن أبي هند مما لا يوافقه عليه الثقات، وقال أيضًا: وعبد الله بن عيسى له غير ما ذكرت من الحديث، وهو مضطرب الحديث وأحاديثه إفرادات كلها ونختلف عليه لاختلافه في رواياته وليس هو ممن يحتج بحديثه، وقال الذهبي: ضعفوه، وقال ابن حجر: ضعيف(٣).

٤- يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبد الله، ويقال: أبو عبيد البصري، مولى عبد القيس، قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل ورع(٤)، وقد ذكره ابن حجر - رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين(٥).

٥- عكرمة القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني، مولى عبد الله بن عباس، قال يحيى ابن معين: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: يحتج به، وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا الا وهو يحتج بعكرمة، وقال العجلي: ثقة، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة(٦).

---

(١) ينظر: (تاريخ بغداد ٤٥٧/٨، ثقات ابن حبان ٢٥٤/٨، التقريب صـ٢١٦).

(٢) ينظر: (الجرح والتعديل ١٦/٨، التقريب صـ٤٩١).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ١٢٧/٥، والكامل لابن عدي ٤١١/٥، ٤١٥، وتهذيب الكمال ٤١٦/١٥، والكاشف ٥٨٣/١، التقريب ص٣١٧).

(٤) ينظر: الطبقات الكبرى٢٥٩/٩، والجرح والتعديل ٢٤٢/٩، وتهذيب الكمال ٥١٧/٣٢ والكاشف (/٤٠٣، التقريب ص٦١٣).

(٥) طبقات المدلسين(صـ٣٦).

(٦) ينظر: الثقات للعجلي١٤٥/٢، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/٧، وتهذيب الكمال ٢٦٤/٢٠، =

٦- عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي رضي الله عنه[١].

الحكم على الإسناد:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، فيه عبد الله بن عيسى الخزاز ضعيف.

بيان وجه النكارة:

قلت: مما تقدم في التخريج ودراسة الإسناد يظهر لي أن مقصود الحافظ أبي زرعة الرازي بقوله «هذا حديث منكر يعني بهذا الإسناد»: تفرد أحد رواته مع ضعفه، فإن قد تفرد به عبد الله بن عيسى الخزاز كما ذكر الإمام البزار والعقيلي وابن عدي وقد سبق بيان ذلك في تخريجه، وهو ضعيف كما سبق في ترجمته، والله أعلم.

ثم إن هذا المتن قد ورد عن الصحابي الجليل أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه[٢].

وقد أشار الإمام العقيلي بعد أن ساق حديث عبد الله بن عيسى إلى وجود روايات أخرى في هذا الباب من غير هذا الوجه، فقال - كما ذكرت سابقا-: «وقد رُوي في هذا الباب أحاديث من غير هذا الوجه صالحة الإسناد».

ويُفهم من كلامه أنه يُلمّح إلى رواية أبي هريرة المشار إليها، بوصفها الرواية المعتمدة لهذا المتن.

ومع تداول أهل الحديث لهذا المتن عن طريق أبي هريرة، تفرد عبد الله بن عيسى، وهو راوٍ ضعيف من طبقة صغار أتباع التابعين، برواية أخرى لهذا المتن، لا يُعرف لها أصل من طريقه.

ولو كان هذا المتن قد رُوي فعلًا عن عكرمة عن ابن عباس، لوجدنا له روايات عند عدد من الثقات الذين اعتادوا نقل روايات عكرمة، والاحتفاء بها، لا سيما في المتون الشهيرة.

=
التقريب صـ٣٩٧).

(١) ينظر ترجمته في الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٩٣٣/٣)، والإصابة في تمييز الصحابة (١٢١/٤).

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب (الأشربة)، باب (جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك، وبتحققه تحققا تاما، واستحباب الاجتماع على الطعام)، (١٦٠٩/٣ ح٢٠٣٨).

لكن لما لم يُعرف لهذا المتن أصلٌ عن عكرمة، ولا وُجد في دواوين السنة إلا من طريق عبد الله بن عيسى، ظهرت قرينة قوية على نكارته، وأن عبد الله بن عيسى قد خولط عليه في هذا الإسناد، أو دخل له إسناد في إسناد، قطعًا، ولهذا أنكره الحافظ أبو زرعة وغيره من الأئمة النقاد ممن عُرفوا بتحري العلل، والله أعلم.

المثال الثاني:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث حدثنا به يونس بن عبد الأعلى، عن العرقي، عن ابن المبارك، عن عاصم، عن أنس قال: **قال رَسُولُ اللَّهِ** -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **شَفَاعَتِي لأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي؟** فسمعت أبي وأبا زرعة يقولان: هذا حديث منكر بهذا الإسناد.

وقال أبي: هذا خطأ؛ إنما هو: "عاصم، عن أنس: من كذب بالشفاعة أو بالحوض، لم تنله"[(١)].

تخريج الحديث

أخرجه الإمام الطبراني في الأوسط، (٤٣/٤،ح ٣٥٦٦)، قال حدثنا خير بن عرفة التجيبي المصري قال: نا عروة بن مروان العرقي قال: نا عبد الله بن المبارك، عن عاصم الأحول، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»، وقال الإمام الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عاصم، إلا ابن المبارك تفرد به: عروة بن مروان.

وأخرجه ابن المقرئ في معجمه، (١٩٧/١، ح ٦١٠)، قال حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن الفرج الغافقي، بمصر ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا عروة العرقي، به بلفظه.

دراسة إسناد ابن أبي حاتم

١- يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة أبو موسى المصري، قال النسائي وابن حجر: ثقة[(٢)].

٢- خير بن عرفة بن عبد الله بن كامل، أبو طاهر المصري، قال الذهبي: المحدث الصدوق[(٣)].

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٥٢١/٥، ٥٢٢).

(٢) تهذيب الكمال (٥١٥/٣٢)، التقريب (صـ٦١٣).

(٣) تاريخ الإسلام (٧٤٩/٦)، وسير أعلام النبلاء (٤١٣/١٣)

٣- عروة بن مروان، أبو عبد الله العِرقي[١] الطرابلسي الزاهد.

قال الدارقطني: كان أميًا وليس بالقوي في الحديث[٢].

٤- عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي، مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي، قال ابن سعد: كان ثقة، مأمونًا، إمامًا، حجة، كثير الحديث، وقال يحيي بن معين: كان عبد الله بن المبارك كيسًا مستثبتًا ثقة، وكان عالمًا صحيح الحديث، وكانت كتبه التي حدث بها عشرين ألفًا أو واحدًا وعشرين ألفًا، وقال أبو حاتم: ثقة إمام، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير.[٣]

٥- عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن، البصري، مولى بني تميم، ويقال: مولى عثمان بن عفان، ويقال: مولى ابن زياد، قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال علي بن المديني: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: ثقة من الحفاظ، وقال العجلي: بصري تابعي ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال البزار: ثقة، وقال ابن حجر ثقة لم يتكلم فيه إلا القطان فكأنه بسبب دخوله في الولاية [٤].

٦- أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر ابن غنم بن عدي بن النجار بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج بن حارثة الأنصاري الخزرجي النجاري البصري-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- [٥].

الحكم على الإسناد:

(١) العِرقي: بكسر العين المهملة وسكون الراء وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى عرقة، وهي بليدة تقارب طرابلس الشام، وهي بين رفنية وطرابلس. (الأنساب للسمعاني ٢٧٧/٩).

وهي الآن: مدينة هامة تقع على بعد ثمانية كيلومترات من الشاطئ وتشغل موقعاً استراتيجياً لأنها تتحكم بالطريق بين طرطوس وطرابلس وتبعد عرقة عن طرابلس خمساً وعشرين كيلومتراً إلى الشمال.
https://ar.wikipedia.org

(٢) ينظر: (المؤتلف والمختلف للدارقطني ٥٣٧/١، تاريخ الإسلام ٣٩٦/٥).

(٣) ينظر: (الطبقات الكبرى٣٧٦/٩، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين٣٦٨/١، الجرح والتعديل ١٧٩/٥، تهذيب الكمال ٥/١٦، سير أعلام النبلاء٣٧٨/٨، التقريب صـ٣٢٠).

(٤) ينظر: (الطبقات الكبرى٢٥٥/٩، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني١٤٥/١، الثقات للعجلي٨/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم٢٤٤/٦-٢٣٤، الكاشف٥١٩/١، تهذيب الكمال ٤٨٥/١٣، التقريب صـ٢٨٥).

(٥) ينظر: (الاستيعاب في معرفة الأصحاب١١٠/١، الإصابة في تمييز الصحابة٢٧٥/١).

ضعيف فيه عروة بن مروان، العِرقي، قال عنه الدارقطني -كما سبق في ترجمته-: كان أميًا وليس بالقوي في الحديث، وقد حكم عليه الحافظان أبو حاتم وأبو زرعة بالنكارة.

بيان وجه النكارة:

يتّضح من هذا المثال أن الإمام أبا زرعة الرازي أطلق وصف النكارة مقيدًا بالإسناد، حيث حصر إنكاره للطريق المروي عن ابن المبارك بواسطة عروة بن مروان العرقي، وهو طريق تفرد به - كما نص على ذلك الإمام الطبراني في الأوسط-، وعروة بن مروان العرقي قال عنه الدارقطني: «كان أميًا، وليس بالقوي في الحديث».

كما أفرد الإمام أبو حاتم الرازي تعليلًا إضافيًا، يُبرز وجه النكارة من زاوية أخرى، إذ أكّد أن الحديث المعروف عن عاصم بن سليمان الأحول، عن أنس، ليس بهذه الصيغة، بل المتداول والمحفوظ عنه هو قوله: «من كذب بالشفاعة أو بالحوض لم تنله[1]» فدل ذلك على أن مروان العرقي قد دخل له حديث في حديث آخر.

ومن هنا يظهروجه النكارة في هذا المثال ووجود عدة علل قادحة أبرزها:

أولا: ضعف الإسناد بسبب حال عروة العرقي، وهو راوٍ ضعيف، لا يُحتمل تفرده في مثل هذا الحديث الذي يختص ببيان أمر عظيم من مسائل العقيدة والشفاعة.

ثانيا: إشارة الإمام أبي حاتم إلى أن العرقي قد دخل عليه حديث في حديث، وهو ما يفهم من قوله: "هذا خطأ، إنما هو..."، مما يدلّ على أن العرقي إمّا خلط بين متنين، أو ظن أن أحد المتون يُروى بهذا السند، وهذا مما يُفسد الرواية ويوقعها في باب النكارة.

ثالثا: مخالفة هذا الطريق لما هو محفوظ ومعروف عن الثقات، حيث خالف الرواية المعروفة عن عاصم الأحول، وهي رواية صحيحة، بخلاف هذه الرواية المنكرة.

رابعا: ثبوت المتن من غير هذا الطريق بإسناد صحيح، فقد ورد حديث الشفاعة لأهل الكبائر من طريق آخر صحيح ثابت أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب السنة - باب في الشفاعة، (٣٧٩/٤، ح ٤٧٣٩)، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا بَسْطَامُ بْنُ حُرَيْثٍ، عَنْ أَشْعَثَ الْحُدَّانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي». وإسناده صحيح.

---

(١) الحديث بهذا المتن أخرجه هناد بن السري في الزهد، باب (الشفاعة)، (١٤٣/١، ح ١٨٩)، قال حدثنا أبو معاوية، عن عاصم الأحول، عن أنس قال: «من كذب بالشفاعة فليس له فيها نصيب، ومن كذب بالحوض فليس له فيه نصيب» قلت: وهو بهذا الإسناد صحيح.

وأخرجه أيضًا الإمام أحمد في مسنده، (٥/٢٧٩٦، ح ١٣٤٢٤)، والإمام الحاكم في المستدرك، كتاب (الإيمان)، (١/١٤٠، ح٢٣٠)، والآجري في الشريعة، باب (ما روي أن الشفاعة إنما هي لأهل الكبائر)، (٣/١٢١٤، ح ٧٨١)، جميعهم من طريق سليمان بن حرب، عن بسطام بن حريث، عن أشعث الحداني، عن أنس بن مالك.

قلت: يتّضح من إطلاق الإمام أبي زرعة للنّكارة بهذا الإسناد أن نقده موجّه إلى الطريق الذي جاء به الحديث، لا إلى أصل الحديث الذي ثبت من وجه آخر صحيح، وهو ما يعكس دقة الإمام في التفريق بين الثابت والمعلول، والتمييز بين المقبول والمردود، وهو أصل أصيل في منهج النقاد المتقدمين.

رابعا: الإطلاقات المقرونة بما يفسر هذا اللفظ

أحيانا يستعمل الإمام أبو زرعة الرازي أو تلاميذه الذين ينقلون عنه لفظ النكارة مقرونا بما يفسره أو يبين وجه النكارة.

وهذه الإطلاقات يمكن إجمالها فيما يلي:

١-أن يقرنه بما يدل على الخطأ، أو إطلاق المنكر بمعنى الخطأ.

أمثلة ذلك:

المثال الأول

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث رواه يوسف بن عدي، عن عثام، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: **أَنَّ النبيَ** -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- **كَانَ إِذَا تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الوَاحِدُ القَهَّارُ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا العَزِيزُ الغَفَّارُ؟**

قالا: هذا خطأ، إنما هو هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يقول هذا، رواه جرير هكذا.

وقال أبو زرعة: حدثنا يوسف بن عدي هذا الحديث، وهو منكر[1].

تخريج الحديث.

هذا الحديث مداره على هشام بن عروة واختلف عنه بوجهين:

الوجه الأول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. (مرفوعًا).

الوجه الثاني: هشام بن عروة، عن أبيه. (موقوفًا).

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢/٣٧، ٥/٢٨٦، ٥/٣٧٣).

(أ) تخريج الوجه الأول: المرفوع

أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب (النعوت) باب (العزيز الغفار)، (١٣٥/٧ح٧٦٤١)، قال: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَتَّامٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا تَصَوَّرَ أَيْ تَقَلَّبَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ».

وأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب (الزينة والتطييب)، باب (آداب النوم) (٣٤٠٥٥٣٠/١٢)، قال: أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا أحمد بن سيار قال حدثنا يوسف بن عدي، به بمثله.

وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب (الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر)، (٧٢٤١٩٨٠/١)، قال: حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، ثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبدي، ثنا يوسف بن عدي، به بمثله.

وقال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

وأخرجه الطبراني في الدعاء (٢٤٤/١ح٧٦٤)، قال حدثنا عمرو بن أبي الطاهر بن السرح، وأحمد بن رشدين المصريان، قالا: ثنا يوسف بن عدي، به بمثله.

(ب) تخريج الوجه الثاني: الموقوف.

لم أقف عليه مسندًا في أي مصدر من مصادر السنة حسب الوسع والطاقة، وإنما ذكره ابن أبي حاتم في العلل في (٣٧/٢، ٢٨٦/٥، ٣٧٣/٥).

دراسة الأسانيد:

(أ) دراسة إسناد الوجه الأول: إسناد النسائي في الكبرى

١- عمر بن عبد العزيز بن عمران بن أيوب بن مقلاص الخزاعي، مولاهم، أبو حفص المصري، قال النسائي: صالح، وقال ابن يونس: فقيها ثقة، وكان يجلس في جامع مصر في حلقة أبيه، وكان فاضلاً منصفًا جيدًا، وقال الذهبي: كان فقيهًا ثقة خيرًا، وقال ابن حجر: ثقة فاضل[(١)].

٢- يوسف بن عدي بن زريق بن إسماعيل، ويقال: يوسف بن عدي بن الصلت بن

(١) ينظر: (مشيخة النسائي ص٩٣، وتاريخ ابن يونس ٣٦٥/١، وتاريخ الإسلام ٧٨٦/٦، والتقريب ص٤١٥).

بسطام التيمي، أبو يعقوب الكوفي، قال العجلي: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة(١).

٣- عَثَّام بن علي بن هُجَير بن بجير بن زرعة بن عمرو بن مالك بن خالد بن ربيعة بن الوحيد، قال ابن سعد: كان ثقة، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق وهو أحب إلي من يحيى بن عيسى بن يونس، وقال ابن حجر: صدوق(٢).

٤- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي، الأسدي، أبو المنذر، وقيل: أبو عبد الله المدني، قال ابن سعد: كان ثقة ثبتًا، كثير الحديث حجة، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة إمام في الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه: كان حافظًا متقنًا ورعًا فاضلًا، وقال ابن حجر: ثقة فقيه ربما دلس. وذكره في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين(٣).

٥- عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي، أبو عبد الله المدني، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، فقيهًا عالمًا، مأمونًا ثبتًا، وقال العجلي: تابعي ثقة كان رجلًا صالحًا لم يدخل في شيء من الفتن، وقال الذهبي: كان ثبتًا حافظًا فقيهًا عالمًا بالسيرة، وهو أول من صنف المغازي، وقال ابن حجر: ثقة فقيه مشهور(٤).

٦- أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، زوج النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-(٥).

(ب) دراسة إسناد الوجه الثاني (كما ورد عند ابن أبي حاتم في العلل).

١- جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي، أبو عبدالله الرازي، القاضي، قال ابن سعد: كان ثقة، كثير العلم، يرحل إليه، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو زرعة: صدوق من أهل

(١) ينظر: (الثقات للعجلي ٣٧٥/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢٧/٩، الكاشف ٤٠٠/٢، التقريب صـ٦١١).

(٢) ينظر: (الطبقات الكبرى ٥١٥/٨، تاريخ ابن معين رواية الدارمي صـ١٨٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٤/٧)، تهذيب الكمال ٢٣٢/٣٠، التقريب صـ ٣٨٢).

(٣) ينظر: (الطبقات الكبرى٣٢١/٧، الثقات للعجلي٣٣٢/٢، الجرح والتعديل ٦٣/٩، ثقات ابن حبان٥٠٢/٥، التقريب صـ٥٧٣، طبقات المدلسين صـ٢٦).

(٤) ينظر: (الطبقات الكبرى١٧٧/٧، الثقات للعجلي١٣٣/٢، الجرح والتعديل ٣٩٦/٦، تاريخ الإسلام (١١٣٩/٢، وتهذيب التهذيب١٨٠/٧، التقريب صـ ٣٨٩).

(٥) ينظر ترجمتها في: (الاستيعاب في معرفة الأصحاب١٨٨١/٤، الإصابة في تمييز الصحابة ٢٣١/٨).

العلم، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي الأحوص وجرير في حديث حصين فقال: كان جرير أكيس الرجلين جرير أحب إلي، قلت جرير يحتج بحديثه؟ فقال: نعم، جرير ثقة وهو أحب إلي في هشام بن عروة من يونس بن بكير، وقال ابن حجر: ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه[١].

٢- هشام بن عروة: ثقة فقيه ربما دلس، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٣- عروة بن الزبير: ثقة فقيه مشهور، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

النظر في الخلاف :

مما تقدم في التخريج ودراسة الأسانيد نجد أن هذا الحديث مداره على هشام بن عروة واختلف عنه بوجهين:

الوجه الأول: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- (مرفوعًا).

الوجه الثاني: هشام بن عروة، عن أبيه (موقوفًا).

ونجد أن الوجه الأول رواه عن هشام بن عروة، عثام بن علي وهو صدوق، ولم يتابع على رواية هذا الوجه.

ونجد أن الوجه الثاني رواه عن هشام بن عروة، جرير بن عبد الحميد وهو ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه، ولم يتابع على رواية هذا الوجه.

وبناء على ما تقدم يكون الوجه الثاني هو الراجح، وقرينة ترجيحه أحفظية جرير بن عبد الحميد، وكونه من أوثق الناس في هشام بن عروة كما ذكر ذلك أبو حاتم، والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار بعد أن روى هذا الحديث بإسناده مرفوعا من طريق الإمام الطبراني وحكم عليه بالحسن: أعله أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان. قال ابن أبي حاتم في كتاب العلل: رواه أبو زرعة عن يوسف بن عدي، وقال: هذا منكر قال: وسألت أبي عنه قال: هذا خطأ، إنما رواه هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول. هكذا قال جرير عن هشام.

قلت - أي ابن حجر-: وعثام -بفتح المهملة وتثقيل المثلثة-، حديثه مخرج في الصحيح، لكن جرير أحفظ منه، ومسألة تعارض الرفع والوقف معروفة والأكثر على

(١) ينظر: (الطبقات الكبرى ٣٨٤/٩، تهذيب الكمال ٥٤٠/٤، الثقات للعجلي ٢٦٧/١، والجرح والتعديل ٥٠٥/٢، التقريب صـ ١٣٩).

تقديم الرفع، والله أعلم[١].

بيان وجه النكارة:

يتّضح من هذا الموضع أن إطلاق الإمام أبي زرعة لوصف "المنكر" على هذا الحديث جاء مقترنًا ببيان واضح لعلّة الإسناد، وهو وقوع الخطأ من الراوي عَثَّام بن علي بن هجَير، الذي رفع الحديث إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، في حين أن المحفوظ عن هشام بن عروة، عن أبيه، هو القول موقوفًا لا مرفوعًا.

وبمراجعة طرق الحديث يتبيّن الآتي:

الوجه الأول (المرفوع) من رواية عثام بن علي، وهو صدوق، إلا أنه لم يُتابَع على رفع الحديث، كما في رواية يوسف بن عدي عنه.

الوجه الثاني (الموقوف) من رواية جرير بن عبد الحميد، وهو ثقة، بل من أوثق الناس في روايته عن هشام بن عروة، كما نصّ على ذلك أبو حاتم الرازي.

بناءً على ذلك، فإن: رواية عثام المرفوعة يُحيط بها الخطأ، وقد خالف فيها الرواية المحفوظة.

والمحفوظ عن هشام بن عروة هو الموقوف لا المرفوع، كما رجّحه الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم.

لذلك، أطلق الإمام أبو زرعة على الحديث وصف "المنكر"، مع تصريحه بوجود الخطأ.

وبهذا يتضح أن إطلاق النكارة في هذا الحديث عند أبي زرعة وأبي حاتم جاء مصحوبًا ببيان صريح لوجه الخطأ، وهو رفع الحديث على خلاف ما هو محفوظ، مما يعكس دقة المحدثين في تتبّع وجوه العلل الخفية، وعدم الاكتفاء بالتصريح بوصف النكارة دون تعليل، وهو من أبرز سمات منهج الإمام أبي زرعة في نقد الحديث.

المثال الثاني

قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبا زرعة، وحدثنا عن محمد بن بكار، عن يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، عن ابن أبي ليلى، وعن إدريس الأودي، كلاهما عن عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن صفوان ابن عسال؛ قال: **سَجَدَ بِنَا رسولُ الله** -

(١) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للحافظ ابن حجر (١٠٤/٣).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[١].

فقال أبو زرعة: هذا حديث منكر خطأ؛ إنما هو: عاصم، عن زر؛ قال: قرأ عمار على المنبر: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾، فنزل فسجد، ويحيى ضعيف الحديث.

قلت: ورواه الثوري، وحماد بن سلمة، وأبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عمار، موقوف[٢].

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على عاصم بن أبي النجود واختلف عنه بوجهين:

الوجه الأول: عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن صفوان بن عسال أن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سجد في إذا السماء انشقت.

الوجه الثاني: عاصم، عن زر قال: «قرأ عمار على المنبر إذا السماء انشقت، ثم نزل إلى القرار، فسجد بها) (موقوفًا على عمار -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-).

(أ) تخريج الوجه الأول: (المرفوع).

أخرجه الطبراني في الكبير، (٦٨/٨ح٧٣٩٣)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبْدُوسِ بْنِ كَامِلٍ السَّرَّاجُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي الْعَيْزَارِ، عَنْ إِدْرِيسَ الْأَوْدِيِّ، وابْنِ أَبِي لَيْلَى، كِلَاهُمَا عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، «أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سَجَدَ فِي إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ».

وأخرجه ابن المقرئ في معجمه، (٢٦١/١ح٨٤٩)، قال: حدثنا أبو شيبة داود بن إبراهيم بن روزبة بمصر، ثنا محمد بن بكار الزيات، به بمثله.

(ب) تخريج الوجه الثاني. (الموقوف).

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب (الجمعة)، باب (القراءة على المنبر). (١٣٩/٣ح٥٢٨٤)، قال: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ " أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ، قَرَأَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ثُمَّ نَزَلَ فَسَجَدَ".

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه، كتاب (الصلاة)، باب (من كان يسجد فِي المفصل)، (٣٩٦/٣ح٤٢٨١)، قال حدثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم، به بنحوه.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب (الصلاة)، باب (المفصل هل فيه

(١) سورة الانشقاق الآية رقم (١).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥٢٢/٢).

سجود أم لا،) (٣٥٦/١ح ٢١٠٣)، قال: حدثنا أبو بكرة، قال: ثنا روح، قال: ثنا شعبة، والثوري، وحماد عن عاصم، به بنحوه.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب (الصلاة)، باب (سجدة إذا السماء انشقت)، (٣١٦/٢ح٣٧٨٨)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا عبد الله بن جعفر بن درستويه، ثنا يحيى بن أبي طالب، ثنا يزيد، أنبأ سفيان، وشعبة وشريك، عن عاصم، به بنحوه.

دراسة الأسانيد.

(أ) دراسة إسناد الوجه الأول: (المرفوع) (إسناد الطبراني)

١- محمد بن عبدوس بن كامل أبو أحمد السلمي السراج يقال: إن اسم أبيه عبد الجبار ولقبه عبدوس، قال ابن المنادي: كان من المعدودين في الحفظ وحسن المعرفة بالحديث، أكثر الناس عنه لثقته وضبطه، وقال أحمد بن كامل: كان حسن الحديث كثيره، ثبتًا، وقال الخطيب: كان من أهل العلم والمعرفة والفضل، وقال ابن عبد الهادي: الحافظ المأمون، وقال الذهبي: الإمام، الحجة، الحافظ[(١)].

٢- محمد بن بكار بن الريان الهاشمي مولاهم أبو عبد الله البغدادي الرصافي، قال ابن معين: شيخ لا بأس به، وقال أيضًا: ثقة، وقال صالح جزرة: صدوق يحدث، عن الضعفى، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ثقة، وقال الذهبي: وثقوه، وقال ابن حجر: ثقة[(٢)].

٣- يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، أبو القاسم الكوفي، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أيضًا: كذاب خبيث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ذاهب الحديث، كان يفتعل الحديث، وقال صالح جزرة: ضعيف، منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة[(٣)].

٤- إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الزعافري، أبو عبد الله الكوفي، قال ابن

(١) ينظر: (تاريخ بغداد ٦٦٣/٣، وطبقات علماء الحديث ٤٠١/٢، سير أعلام النبلاء ٥٣١/١٣).

(٢) ينظر: (الجرح والتعديل ٢١٢/٧، الثقات لابن حبان ٨٨/٩، تاريخ بغداد ٤٥٦/٢، تهذيب الكمال ٥٢٥/٢٤، والكاشف ١٥٩/٢، التقريب صـ٤٧٠).

(٣) ينظر: (تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤٠١/٣، التاريخ الكبير ٢٩٧/٨، والجرح والتعديل ١٧٩/٩، لسان الميزان ٤٦٤/٨).

معين: ثقة، وقال البخاري: ثبت صدوق، وقال أبو داود: ثقة، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حبان: من متقني أهل الكوفة بها مات وكان متيقظًا، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة[١].

٥- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عبد الرحمن الكوفي الفقيه قاضي الكوفة، قال شعبة: ما رأيت أحدًا أسوأ حفظًا من ابن أبي ليلى، وقال علي ابن المديني: كان سيئ الحفظ، واهي الحديث، وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث، وقال أيضًا: ضعيف وعن عطاء أكثره خطأ، وقال العجلي: صدوق ثقة، وقال عنه أيضًا: صدوق جائز الحديث، وقال أبو زرعة: صالح ليس بأقوى ما يكون، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة عدل في حديثه بعض المقال لين الحديث عندهم وقال الذهبي: صدوق إمام سئ الحفظ وقد وثق، وقال ابن حجر: صدوق سئ الحفظ جدًا[٢].

٦- عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود الأسدي، مولاهم، الكوفي، أبو بكر المقرئ، قال ابن سعد: كان عاصم ثقة، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال أيضًا: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: ثقة رجل صالح خير ثقة والأعمش أحفظ منه، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح هو أكثر حديثًا من أبى قيس الأودي وأشهر منه وأحب إلي من أبى قيس، وقال أيضًا: محله عندي محل الصدق صالح الحديث ولم يكن بذاك الحافظ، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الذهبي: كان صالحاً خيراً حجةً في القرآن، صدوقاً في الحديث، وقال أيضًا: وثق، وقال أيضًا: ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهم، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون[٣].

٧- زر بن حبيش بن حباشة بن أوس بن بلال، أبو مريم، ويقال: أبو مطرف، الكوفي، مخضرم أدرك الجاهلية، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال العجلي:

(١) ينظر: (العلل الكبير للترمذي صـ١٩٩، الجرح والتعديل ٢٦٤/٢، ومشاهير علماء الأمصار صـ٢٦٥، وتهذيب الكمال ٢٩٩/٢، والكاشف ٢٣٠/١، التقريب صـ٩٧).

(٢) ينظر: (العلل ومعرفة الرجال لأحمد٤١١/١، العلل الكبير للترمذي٣٩٢/١، الضعفاء والمتروكون للنسائي صـ٢١٤، الثقات للعجلي٢٤٣/٢، والجرح والتعديل ٣٢٢/٧، تهذيب التهذيب٣٠١/٩، التقريب صـ٤٩٣).

(٣) ينظر: (الطبقات الكبرى ٤٣٨/٨، الجرح والتعديل ٣٤١/٦، العبر في خبر من غبر ١٢٨/١، الكاشف ٥١٨/١، ميزان الاعتدال ٣٥٧/٢، التقريب صـ٢٨٥).

ثقة كان شيخا قديما إلا أنه كان فيه بعض الحمل على علي بن أبي طالب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وقال ابن حجر: ثقة جليل مخضرم[١].

٩- صفوان بن عسال بمهملتين مثقل، المرادي، من بني زاهر بن عامر بن عوثبان بن مراد. قال أبو عبيد: عداده في بني حمد. له صحبة[٢].

(ب) دراسة إسناد الوجه الثاني. (الموقوف) (إسناد عبد الرزاق).

١- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي، قال ابن معين: أمير المؤمنين في الحديث، وقال العجلي: ثقة كوفي رجل صالح زاهد عابد ثبت في الحديث فقيه صاحب سنة واتباع، وقال أبو حاتم: سفيان فقيه، حافظ، زاهد، إمام أهل العراق، وأتقن أصحاب أبي إسحاق، وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة فالثوري، وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة وكان ربما دلس. وذكره في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[٣].

٢- عاصم بن أبي النجود: صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

٣- زر بن حبيش: ثقة جليل مخضرم، تقدمت ترجمته في الوجه الأول.

النظر في الخلاف

مما تقدم في التخريج ودراسة الأسانيد نجد أن هذا الحديث مداره على عاصم بن أبي النجود واختلف عنه بوجهين:

الوجه الأول: عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن صفوان بن عسال أن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سجد في إذا السماء انشقت.

الوجه الثاني: عاصم، عن زر قال: «قرأ عمار على المنبر إذا السماء انشقت، ثم نزل إلى القرار، فسجد بها". (موقوفًا على عمار -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-).

ونجد أن الوجه الأول رواه عن عاصم بن أبي النجود، إدريس بن يزيد الأودي، وهو ثقة، وتابعه على رواية هذا الوجه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو صدوق

---

(١) ينظر: (الطبقات الكبرى ٢٢٦/٨، والثقات للعجلي ٣٧٠/١، التقريب صـ٢١٥).

(٢) ينظر: (الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٧٢٤/٢، الاصابة في تمييز الصحابة ٣٥٣/٣).

(٣) ينظر: (الثقات للعجلي ٤٧/١، الجرح والتعديل ٦٣/١، التقريب صـ٢٤٤، طبقات المدلسين صـ٣٢).

سيء الحفظ جدًا، كما تقدم في التخريج.

ونجد أن الوجه الثاني رواه عن عاصم بن أبي النجود، سفيان الثوري، وهو ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة وكان ربما دلس، وتابعه على رواية هذا الوجه أبو بكر بن عياش، وشعبة بن الحجاج وحماد بن سلمة، وشريك بن عبد الله بن أبي شريك، -كما تقدم في التخريج- وجميعهم ثقات عدا شريك فهو صدوق.

وبناء على ما تقدم يكون الوجه الثاني هو الراجح لرواية الأكثرية، والأحفظية لهذا الوجه.

الحكم على الحديث من وجهه الراجح

الحديث من وجهه الراجح (الموقوف) حسن، فيه عاصم بن أبي النجود صدوق له أوهام.

قلت: والحديث قد صح من حديث أبي هريرة، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب (المساجد ومواضع الصلاة)، باب (سجود التلاوة)، (٨٩/٢ ح ٥٧٨).

بيان وجه النكارة:

أطلق الإمام أبو زرعة الرازي على هذا الحديث وصف "منكر خطأ"، وقد فسّر وجه النكارة صراحة ببيان الخطأ الواقع في السند، وهو نسبة السجود في هذه الآية إلى فعل النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، في حين أن المحفوظ هو ما ورد موقوفًا على الصحابي عمار بن ياسر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

وبمراجعة طرق الحديث يتبيّن الآتي:

الوجه الأول (المرفوع) رواه يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، وهو راوٍ متروك ضعيف جدًا، قال فيه أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وهو ما يُضعف هذا الطريق ويُسقطه عن درجة الاعتبار.

الوجه الثاني (الموقوف) رواه جمع من الثقات الحفاظ عن عاصم بن أبي النجود، منهم: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وأبو بكر بن عياش، وحماد بن سلمة، وشريك بن عبد الله (وهو صدوق).

وجميعهم رووا الحديث موقوفًا على عمار بن ياسر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وهو ما يدل على أن رواية الموقوف هي الرواية المحفوظة المعتمدة.

إضافة إلى ذلك، تقوية الإمام أبي زرعة لحكمه ببيان حال الراوي يحيى بن عقبة،

واتهامه بالضعف الشديد، يكشف عن سبب إطلاق النكارة، فاجتمع في هذه الرواية أمران:

الأول: ضعف الراوي وتفرده بطريق مخالف للمحفوظ.

الثاني: وجود روايات صحيحة مشهورة عن الثقات تثبت أن السجود في هذه الآية من فعل عمار بن ياسر، لا من فعل النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

كما أن الحديث المرفوع في هذا الباب ثابت من طريق آخر عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، مما يزيد من وضوح التفريق بين الحديث الصحيح الثابت، وبين الحديث المنكر بسبب الطريق الضعيف أو الخطأ في الرواية.

٢- أن يقرنه بما يدل على أنه لا أصل له، أو إطلاق المنكر بمعنى ما ليس له أصل.

أمثلة ذلك:

المثال الأول:

قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو موسى محمد بن المثنى، عن حماد بن عيسى الجهني، عن حنظلة بن أبي سفيان؛ قال: سمعت سالم بن عبد الله يحدث عن أبيه عبد الله بن عمر، عن أبيه: أن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **كَانَ إِذَا مدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ، لَمْ يردَّهما حَتَّى يمسحَ بِهِمَا وجهَهُ؟**

قال أبو زرعة: هو حديث منكر، أخاف ألا يكون له أصل[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الترمذي في سننه، (أبواب الدعوات عن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)، باب (ما جاء في رفع الأيدي عند الدعاء)، (٣٩٥/٥، ح ٣٣٨٦)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ عِيسَى الْجُهَنِيُّ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْجُمَحِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ، لَمْ يَحُطَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ». قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى فِي حَدِيثِهِ: لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ. قال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ وَهُوَ قَلِيلُ الحَدِيثِ.

وأخرجه أيضًا الإمام الحاكم في المستدرك، كتاب (الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر)، (٧١٩/١، ح١٩٦٧)، وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده،

(١) العلل لابن أبي حاتم (٤٥٣/٥، ٤٥٤).

(٤٤/١، ح٣٩)، والبزار في مسنده، (٢٤٢/١، ح ١٢٩)، والطبراني في الأوسط، (١٢٤/٧، ح٧٠٥٣)، جميعهم من طريق حماد بن عيسى الجهني، عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب.

وقال الإمام البزار: وهذا الحديث إنما رواه عن حنظلة: حماد بن عيسى وهو لين الحديث وإنما ضعف حديثه بهذا الحديث، ولم نجد بدا من إخراجه إذ كان لا يروى عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إلا من هذا الوجه أو من وجه دونه.

وقال الإمام الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به: حماد بن عيسى الجهني.

دراسة إسناد الإمام الترمذي:

١- محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس بن دينار العنزي، أبو موسى البصري الحافظ المعروف بالزمن، قال يحيى ابن معين: ثقة، وقال الدارقطني: أحد المحدثين الثقات، وقال الخطيب: كان ثقة ثبتًا، احتج سائر الأئمة بحديثه، وقال الذهبي: ثقة ورع، وقال ابن حجر: ثقة ثبت(١).

٢- إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أبو إسحاق الجوزجاني، قال النسائي: لا بأس به، وقال الدارقطني: كان من الحفاظ المصنفين والمخرجين الثقات لكن كان فيه انحراف عن علي بن أبي طالب، وقال ابن حجر: ثقة حافظ، رمي بالنصب(٢).

٣- حماد بن عيسى بن عبيدة بن الطفيل الجهني الواسطي، قال أبو داود: ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، وقال الذهبي: ضعفوه، وقال ابن حجر: ضعيف(٣).

٤- حنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية القرشي الجمحي

---

(١) ينظر: (الجرح والتعديل ٩٥/٨، سؤالات السلمي للدارقطني٢٩٤/١، وتاريخ بغداد ٤٥٨/٤، الكاشف/٢١٤، تهذيب الكمال ٣٥٩/٢٦، التقريب صـ٥٠٥).

(٢) ينظر: (مشيخة النسائي صـ٦٠، سؤالات السلمي للدارقطني صـ٣٢، تهذيب الكمال ٢٤٤/٢، التقريب صـ٩٥).

(٣) ينظر: (سؤالات الآجري لأبي داود ٣٦٠/١، والجرح والتعديل ١٤٥/٣، المؤتلف والمختلف ٢٢٧/١، تهذيب الكمال ٢٨١/٧، ديوان الضعفاء صـ١٠١، التقريب صـ١٧٨).

المكي، قال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال الذهبي: من الأثبات، وقال ابن حجر: ثقة حجة[١].

٥- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، العدوي، أبو عمر، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو عبيد الله، المدني الفقيه، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث عاليًا من الرجال ورعًا، وقال العجلي: ثقة، وقال الذهبي: أحد فقهاء التابعين، وقال ابن حجر: أحد الفقهاء السبعة وكان ثبتًا عابدًا فاضلًا كان يشبه بأبيه في الهدي والسمت[٢].

٦- عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-[٣].

٧- عمر بن الخطاب- أمير المؤمنين -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-- ابن نقيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب القرشي العدوي، أبو حفص-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-[٤].

الحكم على الإسناد:

ضعيف؛ فيه حماد بن عيسى ضعيف، كما سبق في ترجمته، وقد تفرد به كما ذكر الإمام الترمذي، والبزار، والطبراني، وقد حكم عليه الحافظ أبو زرعة بالنكارة.

بيان وجه النكارة:

يتّضح من إطلاق الإمام أبي زرعة لوصف الحديث بأنه "منكر" وقرنه بعبارة "أخاف ألا يكون له أصل" أن وجه النكارة في هذا الحديث يرتكز تفرد الراوي الضعيف بهذا الحديث.

فالحديث تفرد به حماد بن عيسى الجهني، وهو راوٍ ضعيف، كما أجمع على تضعيفه عدد من الأئمة، منهم أبو داود، وأبو حاتم، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر،

---

(١) ينظر: (الطبقات الكبرى ٥٥/٨، والجرح والتعديل ٢٤١/٣، وتهذيب الكمال ٤٣٣/٧، الكاشف ٣٥٨/١، التقريب صـ ١٨٣).

(٢) ينظر: (الطبقات الكبرى١٩٨/٧، الثقات للعجلي٣٨٣/١، تهذيب الكمال ١٤٥/١٠، الكاشف٤٢٢/١، التقريب صـ ٢٢٦).

(٣) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٩٥٠/٣).

(٤) ينظر: (الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١١٤٤/٣، الإصابة في تمييز الصحابة٤٨٤/٤).

وقد أشار الإمام الترمذي نفسه إلى هذا التفرد بقوله: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن عيسى."

وقد أكّد الإمام البزار والطبراني هذا المعنى، ونصّا على أنه لا يُروى هذا الحديث عن عمر إلا من هذا الوجه، وأن تفرد حماد بن عيسى بهذا الحديث يُضعف من الاعتبار به.

ثم استعمل الإمام أبو زرعة عبارة: "أخاف ألا يكون له أصل"، وهي عبارة دقيقة تُظهر أن الحديث بهذا الطريق منكر، يُشك في صحته، وليس له أصل معروف يُستند إليه من طرق ثابتة أو صحيحة، وهو ما يتفق مع قواعد النقد الحديثي عند الأئمة المتقدمين، حيث يُردّ الحديث إذا تفرد به راوٍ ضعيف ولم يُعرف له أصل صحيح.

وبالنظر في طرق الحديث يتبين الآتي:

جميع الطرق تدور على حماد بن عيسى، وهو ضعيف.

أئمة الحديث، كالإمام الترمذي والبزار والطبراني، صرّحوا بعدم وجود طريق معتمد لهذا الحديث سوى هذا الطريق الضعيف كما سبق.

اتفاق النقاد على نكارة الحديث وتضعيفه، حيث تعاقب كبار المحدثين على تضعيف هذا الطريق:

قال الإمام ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال يحيى بن معين: هو حديث منكر، وقال أحمد بن حنبل وأبو حاتم والدارقطني: حماد ضعيف(١).

وقال الحافظ الذهبي: أخرجه الحاكم في مستدركه، فلم يُصب، وحماد ضعيف(٢).

وقال أيضا: أخرجه الحاكم في المستدرك وما هو بالثابت؛ لأنهم ضعفوا حمادًا(٣).

وقال الحافظ العراقي: رواه الحاكم في المستدرك وسكت عليه، وهو ضعيفٌ(٤).

مما يجعل إطلاق الإمام أبي زرعة لوصف "المنكر" مقترنًا بالتعبير عن غياب

---

(١) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي (٨٤٠/٢).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٦٧/١٦).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (٦٨/٣).

(٤) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار للحافظ زين الدين العراقي (٢٥٩/١).

الأصل، قائمًا على أساس نقدي دقيق.

المثال الثاني:

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة وسئل عن حديث رواه محمد بن عمران بن أبي ليلى، عن سليمان بن رجاء، عن عبد العزيز بن مسلم، عن أبي نصيرة العبدي، عن أبي رجاء العطاردي، عن أبي بكر الصديق، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: الوَالِي العَادِلُ المُتَوَاضِعُ ظِلُّ اللهِ ورُمْحُهُ فِي أَرْضِهِ، فَمَنْ نَصَحَهُ فِي نَفْسِهِ وفِي عِبَادِ اللَّهِ؛ حَشَرَهُ اللهُ فِي وَفْدِهِ يَوْمَ لا ظِلَّ إِلا ظِلُّهُ، ومَنْ غَشَّهُ فِي نَفْسِهِ وفِي عِبَادِ اللهِ خَذَلَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، ويُرْفَعُ لِلْوَالِي العَادِلِ المُتَوَاضِعِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ولَيْلَةٍ عَمَلُ سِتِّينَ صِدِّيقًا، كُلُّهُمْ عَابِدٌ مُجْتَهِدٌ فِي نَفْسِهِ؟

قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، لا يعرف سليمان بن رجاء هذا، ولا يعرف له أصل من حديث عبد العزيز بن مسلم، ولا نعلم عبدالعزيز بن مسلم روى عن أبي نصيرة العبدي شيئا(١).

تخريج الحديث:

أخرجه حمزة بن يوسف السهمي في تاريخ جرجان، (٦٩/١)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ الْجُرْجَانِيُّ حدثنا محمد بن جَعْفَرٍ أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الْمِصْرِيِّ الْجُرْجَانِيُّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ آدَمَ غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ رَجَاءٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي نَصْرٍ الْبَغْدَادِيِ الْعَبْدِيِّ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: "الْوَالِي الْعَادِلُ الْمُتَوَاضِعُ ظِلُّ اللَّهِ وَرُمْحُهُ فِي أَرْضِهِ فَمَنْ نَصَحَهُ فِي نَفْسِهِ وَفِي عِبَادِ اللَّهِ حَشَرَهُ اللَّهُ فِي وزرِهِ يَوْمَ لا ظِلَّ إِلا ظِلُّهُ وَمَنْ غَشَّهُ فِي نَفْسِهِ وَفِي عِبَادِ اللَّهِ خَذَلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُرْفَعُ لِلْوَالِي الْعَادِلِ الْمُتَوَاضِعِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عَمَلُ سَبْعِينَ صِدِّيقًا كُلُّهُمْ عَابِدٌ مُجْتَهِدٌ فِي نَفْسِهِ".

وأخرجه أبو نعيم في كتاب "فضيلة العادلين من الولاة"، (١٢٤/١، ح١٨)، وأخرجه ابن حجر في الأمالي المطلقة (صـ١٥٥)، كلاهما من طريق محمد بن عوف عن محمد بن عمران، عن سليمان بن رجاء، به بمثله. وقال ابن حجر: هذا حديث غريب.

دراسة إسناد حمزة بن يوسف السهمي

(١) العلل لابن أبي حاتم (٦/٥٩٠، ٥٩١).

١- إبراهيم بن محمد بن سهل الجرجاني المؤدب[١]، لم أقف على أي قول للعلماء فيه جرحًا أو تعديلاً.

٢- محمد بن جعفر أبو جعفر بن المصري الجرجاني، لم أقف له على ترجمة.

٣- أحمد بن آدم، أبو جعفر الخلنجي[٢] الجرجاني، عبدك الحافظ. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال حمزة بن يوسف السهمي: صاحب حديث مكثر ثقة[٣].

٤- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، سبقت ترجمته وهو صدوق سيئ الحفظ[٤].

٥- سليمان بن رجاء، قال أبو زرعة: لا يعرف، وقال أبو حاتم: شيخ مجهول، وقال الذهبي: مجهول[٥].

٦- عبد العزيز بن مسلم القسملي[٦]، مولاهم أبو زيد المروزي، ثم البصري، قال ابن معين: ثقة، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ثقة، وقال الذهبي: ثقة عابد، وقال ابن حجر: ثقة عابد ربما وهم[٧].

٧- أبو نصيرة الواسطي، اسمه: مسلم بن عبيد، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة[٨].

٨- عمران بن ملحان، ويقال: ابن تيم، ويقال: ابن عبد الله، أبو رجاء العطاردي

---

(١) تاريخ الإسلام (٢٨٥/٨).

(٢) الخَلَنْجي: بفتح الخاء المعجمة واللام وسكون النون وفي آخرها الجيم، هذه النسبة إلى خلنج، وهو نوع من الخشب. (الأنساب للسمعاني ١٨٤/٥).

(٣) ينظر: (الثقات لابن حبان ٣٠/٨، تاريخ جرجان ص٦٩، تاريخ الإسلام ١٩/٦).

(٤) سبقت ترجمته ص ٣٦٠

(٥) ينظر: (الجرح والتعديل ١١٧/٤، وديوان الضعفاء ص١٧٢).

(٦) القَسمَلى: بفتح القاف وسكون السين المهملة وفتح الميم بعدها لام، هذه النسبة إلى القساملة- بفتح القاف وكسر الميم، وهي قبيلة من الأزد نزلت البصرة فنسبت الخطة والمحلة إليهم. (اللباب في تهذيب الأنساب ٣٧/٣).

(٧) ينظر: (الثقات للعجلي ٩٨/٢، الجرح والتعديل ٣٩٥/٥، وتهذيب التهذيب ٢٠٢/١٨، والكاشف ٦٥٨/١، التقريب ص ٣٥٩).

(٨) ينظر: (سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين ص ٣٧٠، الجرح والتعديل ١٨٩/٨، تهذيب الكمال ٣٤٥/٣٤، الكاشف ٤٦٨/٢، التقريب ص٦٧٨).

البصري، قال ابن سعد: كان ثقة في الحديث، وله رواية وعلم بالقرآن، وقال ابن معين: ثقة، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال الذهبي: عالم عامل نبيل مقرئ، وقال ابن حجر: مخضرم ثقة معمر(١).

٩- عبد الله بن أبي قحافة، أبو بكر الصديق -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، كان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة، فسماه رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عبد الله. هذا قول أهل النسب: الزبيري وغيره، واسم أبيه أبي قحافة: عثمان بن عامر بن عمرو ابن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر القرشي التيمي(٢).

الحكم على الإسناد:

ضعيف؛ فيه سليمان بن رجاء مجهول.

بيان وجه النكارة:

يتّضح من تعليل الإمام أبي زرعة الرازي للحكم بالنكارة أن الحديث اجتمع فيه عدة قرائن نقدية قوية:

أولا: جهالة الراوي سليمان بن رجاء؛ حيث صرّح الإمام أبو زرعة أنه لا يُعرف، ووافقه أبو حاتم الرازي والذهبي، حيث قالا: "شيخ مجهول"، مما يُسقط روايته عن درجة الاعتبار.

ثانيا: نفي وجود أصل لهذا الحديث عن عبد العزيز بن مسلم؛ حيث أكد الإمام أبو زرعة أن الحديث لا يُعرف له أصل ثابت عن عبد العزيز بن مسلم، وهو ثقة عابد، ولو ثبت عنه مثل هذا الحديث لعُرف واشتهر، مع تعلقه بفضائل الوُلاة العادلين، مما يُقوي احتمال نكارة المتن.

ثالثا: انقطاع السند بين عبد العزيز بن مسلم وأبي نصيرة العبدي؛ فقد نصّ أبو زرعة على أنه لا يُعلم أن عبد العزيز بن مسلم روى شيئًا عن أبي نصيرة العبدي، وهو ما يُشير إلى وجود انقطاع في الإسناد، ما بين الطبقات، مما يُضاف إلى جهالة الراوي.

رابعا: تصريحات الأئمة في الحكم على الحديث بالغرابة والنكارة؛ حيث أكّد الحافظ ابن حجر في الأمالي المطلقة أن الحديث غريب، وهو تعبير نقدي يُشير إلى غرابة

(١) ينظر: (الطبقات الكبرى ١٣٩/٩، الثقات للعجلي ٤٠١/٢، والجرح ٣٠٤/٦، تهذيب الكمال ٣٥٦/٢٢، الكاشف ٩٥/٢، التقريب صـ ٤٣٠).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٩٦٣/٣).

الإسناد أو ضعف المتن، إضافة إلى نصّ الإمام الذهبي وأبي نعيم على تفرده وضعف طريقه.

٣- أن يقرنه بما يدل على التفرد، أو إطلاق المنكر بمعنى الحديث الفرد الذي ليس له متابع.

مثال ذلك :

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه الأشج، عن عقبة بن خالد، عن ابن قدامة - يعني: عصام - عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: **قال رسولُ الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- لِبَعْضِ نِسَائِهِ: لَيْتَ شِعْرِي! أَيَّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الجَمَلِ [الأَدْبَبِ]؟، وذكر الحديث؟** قال أبي: لم يرو هذا الحديث غير عصام، وهو حديث منكر.

وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث منكر، لا يروى من طريق غيره(١).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه، كتاب (الجمل)، باب (في مسير عائشة وعلي وطلحة والزبير -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ-)، (٣٧٨/٢١، ح ٣٨٩٤٠)، قال حدثنا وكيع، عن عصام بن قدامة، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ-: أَيَّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الْجَمَلِ الْأَدْبَبِ(٢)، يُقْتَلُ حَوْلَهَا قَتْلَى كَثِيرَةٌ، تَنْجُو بَعْدَ مَا كَادَتْ.

وأخرجه أيضًا البزار في مسنده، (٧٣/١١، ح ٤٧٧٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، (باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- من قوله لنسائه أيتكن صاحبة الجمل الأدبب)، (٢٦٥/١٤،ح ٥٦١١)، كلاهما من طريق عصام بن قدامة، عن عكرمة، عن ابن عباس -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ-.

دراسة إسناد ابن أبي شيبة

١- وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، قال يحيى بن معين: ثبت،

(١) العلل لابن أبي حاتم (٥٨٩/٦، ٥٩٠).

(٢) قال ابن حجر: الأدبب بهمزة مفتوحة ودال ساكنة ثم موحدتين الأولى مفتوحة. (فتح الباري ٥٥/١٣). وقال ابن الأثير: وفيه «أنه قال لنسائه. ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدبب. تنبحها كلاب الحوأب» أراد الأدب فأظهر الإدغام لأجل الحوأب. والأدب: الكثير وبَر الوجه. (النهاية في غريب الحديث والأثر ٩٦/٢).

وقال علي بن المديني: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: ما رأيت أحدًا أوعى للعلم منه ولا أحفظ، وقال العجلي: ثقة عابد صالح أديب من حفاظ الحديث وكان يفتي وهو أثبت في سفيان من جماعة ذكرهم، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال الذهبي: أحد الأعلام، وقال ابن حجر: ثقة حافظ عابد.(١)

٢- عصام بن قدامة البجلي، ويقال: الجدلي، أبو محمد الكوفي، قال ابن معين: صالح، وقال أبو زرعة: لا بأس به، قال أبو داود: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال ابن عبد البر: ثقة، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق(٢).

٣- عكرمة القرشي الهاشمي، أبو عبد الله المدني، مولى عبد الله بن عباس، قال يحيي بن معين: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: يحتج به، وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا الا وهو يحتج بعكرمة، وقال العجلي: ثقة، وقال النسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة(٣).

٥- عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- (٤).

الحكم على الإسناد

الحديث بهذا صحيح.

وقد قال الإمام الهيثمي: رواه البزار، ورجاله ثقات(٥)، وقال الإمام ابن حجر في الفتح: ومن طريق عصام بن قدامة عن عكرمة عن بن عباس أن رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال لنسائه أيتكن صاحبة الجمل الأدبب بهمزة مفتوحة ودال ساكنة ثم موحدتين الأولى مفتوحة تخرج حتى تنبحها كلاب الحوأب يقتل عن يمينها وعن شمالها

(١) ينظر: (العلل ومعرفة الرجال لأحمد١/١٥٢، الثقات للعجلي٢/٣٤١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم٩/٣٨، تهذيب الكمال ٣٠/٤٦٢، والكاشف٢/٣٥٠، التقريب ص٥٨١).

(٢) ينظر: (الجرح والتعديل ٧/٢٥، سؤالات الآجري لأبي داود ١/٢٤٦، ثقات ابن حبان ٧/٣٠٠، الاستيعاب لابن عبد البر ٤/١٨٨٥، تهذيب الكمال ٢٠/٦٠، التقريب ص٣٩٠).

(٣) ينظر: (الثقات للعجلي٢/١٤٥، والجرح والتعديل ٧/٧، تهذيب الكمال٢٠/٢٦٤، التقريب ص٣٩٧).

(٤) ينظر ترجمته في (الاستيعاب في معرفة الأصحاب٣/٩٣٣، والإصابة في تمييز الصحابة٤/١٢١).

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/٢٣٤).

قتلى كثيرة وتنجو من بعد ما كادت وهذا رواه البزار ورجاله ثقات [١]، وقال الإمام البوصيري: رواه أبو بكر بن أبي شيبة، ورواته ثقات[٢].

بيان وجه النكارة:

يتّضح من كلام الإمام أبي زرعة، ومن سياق السؤال، أن النكارة هنا مرتبطة بتفرد الرواية دون اتهام مباشر بضعف الراوي أو اضطراب المتن، ويؤكد هذا قوله الصريح: "لا يُروى من طريق غيره"، في إشارة إلى أن الحديث من الأحاديث الفردية الغريبة التي انفرد بها راويها، وهو عصام بن قدامة البجلي، وقد نصّ الأئمة على أنه ثقة، وثّقه النسائي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ولم يضعفه أحد، فمثله حجة، وسائر الرواة ثقات كما سبق في دراسة الإسناد، وذلك أيضا ما صرح به الهيثمي وابن حجر والبوصيري، مما يدل على أن النكارة هنا ليست بسبب ضعف ظاهر في إسناد الحديث، بل بسبب تفرد عصام به، دون أن يُتابع عليه من وجه آخر.

وتعزز هذه القراءة ما قاله الإمام أبو حاتم الرازي أيضًا: "لم يروِ هذا الحديث غير عصام، وهو حديث منكر"، إذ يدل قولهما معًا على أن وجه النكارة هو التفرد المجرّد، وهو من الدلالات المعروفة لمصطلح النكارة عند النقاد المتقدمين، خاصة إذا تعلق الحديث بواقعة كبرى.

وقد ذهب إلى هذا التأويل المحدّد الشيخ محمد عوامة في تحقيقه لمصنف ابن أبي شيبة، حيث قال: "فقول الإمامين أبي حاتم وأبي زرعة عن حديثه هذا حديث منكر - كما في العلل لابن أبي حاتم - لا بد من تأويله بمعنى التفرد، أي: هو حديث فرد، لا النكارة المصطلح عليها عند المتأخرين: مخالفة الضعيف للقوي، فقد صرحا في كلامهما المشار إليه أن الحديث لا يُروى عن غير عصام[٣].

قلت: يتّضح من هذا المثال أن إطلاق الإمام أبي زرعة لوصف "المنكر" لا يقتصر دائمًا على معنى المخالفة أو الخطأ، بل يتوسع ليشمل الأحاديث التي يُفرد بها الراوي الثقة، خاصة في القضايا التاريخية الكبرى، مع غياب المتابعة والشواهد، مما يُبرز احتراز الإمام في قبول الأخبار الفردية ذات الدلالة الحساسة، حتى مع سلامة ظاهر الإسناد.

وهو ما يُبرز اختلاف اصطلاح "المنكر" عند النقاد المتقدمين بحسب السياق

(١) فتح الباري (٥٥/١٣).

(٢) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد مسانيد العشرة، للإمام أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (٢٢/٨).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة بتحقيق الشيخ محمد عوامة (٣٧٨/٢١).

والتطبيق، ويُحذر من الجمود على المعاني الاصطلاحية المتأخرة عند تفسير أقوال الأئمة.

٤- أن يقرنه بما يدل على أنه خلاف المعروف

أمثلة ذلك:

المثال الأول:

قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبا زرعة وحدثنا عن سعيد بن سليمان الواسطي، عن الهذيل بن بلال الفزاري، عن نافع؛ حدثني أبو هريرة، **عن النبي** -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- **قال: مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ، فَلْيَغْتَسِلْ.**

فسمعت أبا زرعة يقول: إنما هو: نافع، عن ابن عمر. وعن أبي هريرة منكر[(١)].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على نافع مولى ابن عمر واختلف عنه بوجهين:

الوجه الأول: نافع، عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

الوجه الثاني: نافع، عن عبد الله بن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

(أ) تخريج الوجه الأول:

أخرجه أحمد بن علي المروزي في الجمعة وفضلها، (٥٣/١، ح ٣٠)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَرِّمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا الْهُذَيْلُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ خَلِيلِي أَبَا الْقَاسِمِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ».

وأخرجه أيضًا العقيلي في الضعفاء الكبير، (٣٦٤/٤)، وابن عدي في الكامل، (٤٣٢/٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (١١٨/١٦)، جميعهم من طريق سعيد بن سليمان الواسطي، عن الهذيل بن بلال، عن نافع، عن أبي هريرة.

وقال الإمام العقيلي: وقال مالك، وعبيد الله بن عمر، وأيوب، والناس جمعًا غفيرًا، عن نافع، عن ابن عمر

(ب) تخريج الوجه الثاني:

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب (الجمعة)، باب (فضل الغسل يوم الجمعة

(١) العلل لابن أبي حاتم (٥٨٣/٢).

وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء)، (٢/٢ ح٨٧٧)، قال حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ.

وأخرجه أيضًا مسلم في صحيحه، كتاب (الجمعة)، (٢/٣ ح ٨٤٤)، من طريق الليث بن سعد عن نافع عن عبد الله بن عمر-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عن النبي-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

وقد أخرجه أيضًا البخاري في صحيحه، كتاب (الجمعة)، باب (هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم)، (٢/٥ ح٨٩٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب (الجمعة)، (٢/٣ ح٨٤٤)، والترمذي في سننه، أبواب (الجمعة)، باب (ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة)، (١/٥٠٢ ح٤٩٢)، وأحمد في مسنده، (٢/٧٣٣ ح ٣١١٦)، جميعهم من طريق الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

وقد أخرجه أيضًا أحمد في مسنده، (٣/١١٠٦ ح ٥٠٣٧)، وابن حبان في صحيحه، كتاب (الطهارة)، باب (غسل الجمعة)، (٤/٢٤ ح ١٢٢٣)، والحميدي في مسنده، (١/٥١٣ ح ٦٢١)، جميعهم من طريق عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عن النبي-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

دراسة الأسانيد

(أ) دراسة إسناد الوجه الأول (إسناد ابن أبي حاتم) :

١- أبو زرعة الرازي: إمام حافظ ثقة كما سبق في ترجمته في المبحث الأول.

٢- سعيد بن سليمان الضبي، أبو عثمان الواسطي، البزاز المعروف بسعدويه، قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة مأمون ولعله أوثق من عفان إن شاء الله، وقال ابن قانع: ثقة،وقال الذهبي: ثقة مشهور، وقال أيضًا: حافظ ثقة، وقال ابن حجر: ثقة حافظ[١].

٣- هذيل بن بلال الفزاري المدائني، قال ابن سعد: كان ضعيفًا في الحديث، وقال ابن معين: ليس بشئ، وقال أبو زرعة: لين، ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: محله الصدق يكب حديثه، وقال النسائي: ضعيفٌ، مدائنيٌّ. وقال ابن حبان: كان ممن يقلب

(١) ينظر: (الطبقات الكبرى ٣٤٢/٩، الثقات للعجلي ٤٠٠/١، الجرح والتعديل ٢٦/٤، وتهذيب الكمال ٤٨٣/١٠، والمغني في الضعفاء ٤٠٥/١، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق صـ٨٦، إكمال تهذيب الكمال ٣٠٧/٥، التقريب صـ٢٣٧).

الأسانيد ويرفع المراسيل على قلة روايته فلما كثر مخالفته الثقات فيما يرويه عن الأثبات خرج عن حد العدالة إلى الجرح وصار في عداد المتروكين ممن لا يحتج به[١].

٤- نافع، مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الله المدني. قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال ابن خراش: ثقة نبيل، وقال العجلي: ثقة، وقال النسائي: ثقة، وقال الذهبي: من أئمة التابعين وأعلامهم، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه مشهور[٢].

٥- عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، أبو عبد الرحمن-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- صحابي جليل[٣].

(ب) دراسة إسناد الوجه الثاني:

أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، فيكتفى بإخراج الشيخان له.

النظر في الخلاف:

مما تقدم في التخريج ودراسة الأسانيد نجد أن هذا الحديث مداره على نافع مولى ابن عمر واختلف عنه بوجهين:

الوجه الأول: نافع، عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

الوجه الثاني: نافع، عن عبد الله بن عمر-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عن النبي-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

ونجد أن الوجه الأول رواه عن نافع، الهذيل بن بلال، وهو ضعيف ولم يتابع على رواية هذا الوجه.

ونجد أن الوجه الثاني رواه عن نافع مالك بن أنس، وهو إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين[٤]، وتابعه على رواية هذا الوجه الليث بن سعد وهو ثقة ثبت فقيه إمام مشهور[٥]. (كما تقدم في التخريج).

---

(١) ينظر: (الطبقات الكبرى ٣٢١/٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١١٣/٩، والمجروحين لابن حبان ٩٥/٣).

(٢) ينظر: (الطبقات الكبرى٤٢٣/٧، الثقات للعجلي٣١٠/٢، الجرح والتعديل ٤٥٢/٨، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين٢٤٠/١، الكاشف٣١٥/٢، التقريب ص٥٥٩).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٩٥٠/٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص٥١٦).

(٥) المصدر السابق (ص٤٦٤).

وقد تابع نافع مولى ابن عمر على رواية هذا الوجه، سالم بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن دينار. (كما تقدم في التخريج).

وبناء على ما تقدم يكون الوجه الثاني هو الراجح لرواية أكثر الثقات لهذا الوجه، ولإخراج البخاري ومسلم له في صحيحيهما.

الحكم على الإسناد:

الحديث من وجهه الراجح، صحيح لإخراج البخاري ومسلم له في صحيحيهما.

ومن وجهه المرجوح ضعيف، فيه هذيل بن بلال، ضعيف.

بيان وجه النكارة:

يتّضح من قول الإمام أبي زرعة أن النكارة هنا ليست بسبب تفرد مطلق، أو بسبب ضعف مطلق فقط، بل بسبب مخالفة الراوي لما هو معروف ومستقر عند الحفاظ مع ضعفه، وبيان ذلك كالآتي:

أولا: الرواية المشهورة المعروفة، والمحفوظ عن نافع، مولى ابن عمر، أنه روى هذا الحديث عن ابن عمر بن الخطاب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، لا عن أبي هريرة، كما ثبت عن الثقات مثل مالك، وعبيد الله بن عمر، وأيوب، وغيرهم، وهو ما أكده الإمام البخاري بقوله: "قال مالك والحكم وعدة: نافع، عن ابن عمر، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-".

وكذلك نصّ الإمام العقيلي على أن هذا الحديث رواه الجم الغفير من الثقات عن نافع، عن ابن عمر، مما يدل على أن الرواية بخلاف هذا الإسناد شاذة أو منكرة.

ثانيا: ضعف الراوي المخالف للمحفوظ، فالحديث الذي أنكره الإمام أبو زرعة جاء من طريق الهذيل بن بلال الفزاري، وهو ضعيف الحديث، كما نص على ذلك الأئمة، وقد سبق بيان ذلك في ترجمته.

ثالثا: إشارة صريحة من النقاد إلى الخطأ في هذا الإسناد، فقد قال الإمام الدارقطني عند سؤاله عن هذا الحديث: "يرويه هذيل بن بلال، عن نافع، عن أبي هريرة، ووهم فيه، والصحيح: عن نافع، عن ابن عمر، كذلك رواه أيوب، ومالك، وعبيد الله بن عمر، وغيرهم من الحفاظ "[(١)].

(١) العلل للإمام الدارقطني (١٥٩/١١).

من ذلك يتضح أن مقصد الإمام أبي زرعة من النكارة عندما وصف هذا الحديث بأنه "منكر"، وقرنه بقوله: "إنما هو نافع، عن ابن عمر"، أنه لا يقدح في أصل المتن من جهة العموم، وإنما يوضح أن هذا الوجه بعينه منكر؛ لأنه مخالف للمعروف عند أهل الحديث.

وهذا يُبرز دقة استعمال الإمام أبي زرعة لمصطلح "المنكر"، حيث يُطلقه بمعنى المخالفة للمعروف، لا بمعنى الطعن في أصل الحديث إذا ورد من طرق صحيحة أخرى، وهو منهج أصيل عند النقاد المتقدمين في ضبط المصطلحات وفق التطبيق الواقعي.

المثال الثاني:

قال ابن أبي حاتم: وسئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن عائشة، عن محمد بن الحارث، عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: **قَالَ رَسُولُ اللهِ** -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **لا شُفْعَةَ لِغَائِبٍ وَلا لِصَغِيرٍ؟**

فقال أبو زرعة: «هذا حديث منكر، لا أعلم أحدا قال بهذا، الغائب له شفعة، والصبي حتى يكبر»[(١)].

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه ابن ماجه في سننه، (أبواب الشفعة)، باب (طلب الشفعة)، (٥٤٨/٣ ح ٢٥٠١)، قال: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لَا شُفْعَةَ لِشَرِيكٍ عَلَى شَرِيكٍ، إِذَا سَبَقَهُ بِالشِّرَاءِ، وَلَا لِصَغِيرٍ، وَلَا لِغَائِبٍ».

وأخرجه أيضًا الإمام البزار في مسنده، (٣٠/١٢ ح٥٤٠٥)، والطبراني في الكبير، (٣٣٥/١٣ ح ١٤١٤٤)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب (الشفعة)، باب (رواية ألفاظ منكرة يذكرها بعض الفقهاء في مسائل الشفعة)، (١٧٨/٦ ح١١٥٨٧)، جميعهم من طريق محمد بن الحارث البصري، عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر، بألفاظ متقاربة.

دراسة إسناد ابن ماجه:

١- سويد بن سعيد بن سهل بن شهريار الهروي، أبو محمد الحدثاني[(٢)] الأنباري، قال علي

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢٩٨/٤).

(٢) الحدثاني: بفتح الحاء والدال المهملتين والثاء المنقوطة بثلاث وفي آخرها النون (الأنساب =

بن المديني: ليس بشيء، وقال الإمام أحمد: متروك، وقال البخاري: فيه نظر وكان قد عمي فتلقن ما ليس من حديثه، وقال العجلي: ثقة من أروى الناس عن علي بن مسهر، وقال يعقوب بن شيبة: صدوق مضطرب الحفظ ولا سيما بعدما عمي، وقال أبو زرعة: أما كتبه فصحاح، وقال أبو حاتم: كان صدوقًا وكان يدلس يكثر ذاك يعني التدليس، وقال عبد الله بن أحمد: عرضت على أبي أحاديث سويد عن ضمام بن إسماعيل فقال لي أكتبها كلها فإنه صالح أو قال ثقة، وقال الخليلي: ثقة، وقال البغوي: كان من الحفاظ، كان أحمد بن حنبل ينتقي عليه لولديه، وقال الذهبي: كان يحفظ لكنه تغير، وقال أيضًا: محدث نبيل له مناكير، وقال ابن حجر: صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش فيه ابن معين القول[١].

٢- محمد بن الحارث بن زياد بن الربيع الحارثي أبو عبد الله البصري، قال عمرو بن علي: روى أحاديث منكرة وهو متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بشئ، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال ابن أبي حاتم: ترك أبو زرعة حديث محمد بن الحارث الحارثي ولم يقرأ علينا في كتاب الشفعة، وقال الذهبي: ضعفوه وتركه أبو زرعة، وقال ابن حجر: ضعيف[٢].

٣- محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني[٣] الكوفي النحوي مولى عمر بن الخطاب. قال ابن معين: ليس بشئ، وقال البخاري: منكر الحديث كان الحميدي يتكلم فيه، وقال أبو حاتم: منكر الحديث ضعيف الحديث مضطرب الحديث، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال ابن حبان: حدث عن أبيه بنسخة شبيها بمائتي حديث كلها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على جهة

للسمعاني٤/٨٨).

(١) ينظر: (الثقات للعجلي١/٤٤٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم٤/٢٤٠، الإرشاد في معرفة علماء الحديث١/٢٤٧، الكاشف١/٤٧٢، المغني في الضعفاء١/٢٩٠، تاريخ الإسلام٥/٨٣٦، ميزان الاعتدال٢/٢٤٨، تهذيب التهذيب٤/٢٧٢، التقريب صـ٢٦٠).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/٢٣١، والمجروحين لابن حبان ٢/٢٩٣، وتهذيب الكمال ٢٥/٢٩، الكاشف ٢/١٦٣، التقريب صـ٤٧٢).

(٣) بيلمان: بالفتح: موضع تنسب إليه السيوف البيلمانية، ويشبه أن يكون من أرض اليمن، ينسب إليه محمد بن عبد الرحمن البيلماني، وفي كتاب فتوح البلدان للبلاذري: البيلماني من بلاد السند والهند، تنسب إليها السيوف البيلمانية. (معجم البلدان ١/٥٣٤).

التعجب، وقال ابن حجر: ضعيف، وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان[١].

٤- عبد الرحمن بن البيلماني، والد محمد بن عبد الرحمن ابن البيلماني، مولى عمر بن الخطاب. قال أبو حاتم: لين، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن حجر: ضعيف[٢].

٥- عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- [٣].

الحكم على الإسناد:

الحديث بهذا الإسناد ضعيف، فيه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني منكر الحديث، وفيه محمد بن الحارث بن زياد، وعبد الرحمن ابن البيلماني ضعيفان.

بيان وجه النكارة:

يتبيّن من كلام الإمام أبي زرعة الرازي أن نكارة الحديث هنا تعود إلى أمرين رئيسيين:

أولًا: مخالفة المتن لما هو معروف ومستقر عند أهل العلم. فالإمام أبو زرعة صرّح بأن متن الحديث مخالف لما عليه العمل والفتوى عند أهل الفقه والحديث، حيث قال: "لا أعلم أحدًا قال بهذا، الغائب له شفعة، والصبي حتى يكبر"، ما يدل على أن هذا المتن يُخالف المعروف، ويُثبت الشفعة للغائب والصغير في أقوال أهل العلم الثقات، بخلاف ما جاء في هذا الحديث المنكر.

ثانيًا: ضعف الإسناد وكثرة علله، فالإسناد الذي أنكره الإمام أبو زرعة يشتمل على عدد من الرواة الضعفاء والمجروحين، من أبرزهم:

١- محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، منكر الحديث، متروك، متهم بالوضع،

٢- محمد بن الحارث الحارثي، متروك الحديث عند الأئمة،

٣- عبد الرحمن بن البيلماني، ضعيف الحديث،

وضعف السند هذا أكده كبار النقاد مثل الإمام البزار، البيهقي، ابن الملقن، وغيرهم، حيث نصّوا على تضعيف هذا الحديث من جهة السند والمتن معًا.

---

(١) ينظر: (التاريخ الكبير ١٦٣/١، الجرح والتعديل ٣١١/٧، الضعفاء والمتروكين للنسائي صـ٢١٥، المجروحين لابن حبان ٢٦٤/٢، تهذيب الكمال ٥٩٤/٢٥، صـ٤٩٢).

(٢) ينظر: (الجرح والتعديل ٢١٦/٥، سنن الدارقطني ١٥٦/٤، تهذيب الكمال ٨/١٧، التقريب صـ٣٣٧).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٩٥٠/٣).

قال ابن القطان: محمد بن الحارث هذا ضعيف جدا، أسوأ حالا من ابن البيلماني وأبيه، وهو أبو عبد الله البصري، الحارثي. قال عمرو بن علي فيه: متروك الحديث وقال ابن معين: ليس بشيء. وترك أبو زرعة حديثه، ولم يقرأه عليه في الشفعة -يعني هذا الحديث-. وكذلك ضعفه أبو حاتم الرازي وغيره. ولم أر من له فيه رأي أحسن من رأي البزار، وذلك أنه قال فيه: رجل مشهور، ليس به بأس، وإنما تأتي نكرة هذه الأحاديث من محمد بن عبد الرحمن ابن البيلماني، فاعلم ذلك[١].

وقال ابن الملقن في البدر المنير: هذا إسناد ضعيف، اشتمل على ثلاثة ضعفاء: أحدهم: محمد بن الحارث وهو متروك، وثانيهم: محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني وهو منكر الحديث، ثالثهم: عبد الرحمن والده وهو لين خير من ولد. وقد شهد غير واحد من الحفاظ لهذا الحديث بالضعف، قال أبو حاتم بن حبان: هذا الخبر لا أصل له. ولما رواه البيهقي في «سننه» باللفظ السالف، في باب عقده لبيان ألفاظ منكرة يذكرها بعض الفقهاء في مسائل الشفعة. وقال: محمد بن الحارث متروك، ومحمد بن عبد الرحمن ضعيف، ضعفهما يحيى بن معين وغيره من أئمة أهل الحديث. وقال في «خلافياته»: هذا حديث ليس بثابت، وابن البيلماني ضعيف. وقال: عبد الحق: هذا حديث ضعيف الإسناد، فيه البيلماني وغيره[٢].

٥- أن يقرنه بما يدل على جهالة الراوي

مثال ذلك :

قال ابن أبي حاتم: وسئل أبو زرعة عن حديث رواه موسى بن أيوب النصيبي، عن الهذيل بن أبي الغريف الهمداني، عن موسى بن هلال النخعي، عن أبي إسحاق، عن هبيرة، عن علي؛ قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: إن أخوف ما أتخوف على أمتي: النساء والخمر؟.

قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، لا أدري موسى بن هلال هذا من هو؟[٣].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الخرائطي في "اعتلال القلوب" (١/١٠٨/ح٢١٤) قال: حدثنا أبو

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/١٣٠).

(٢) البدر المنير لابن الملقن (٧/١٢-١٤).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (٤/١٣١).

الأحوص، قاضي عكبرا قال: حدثنا محمد بن منصور الطوسي قال: حدثنا الهذيل بن عمر قال: حدثنا موسى بن هلال قال: حدثنا أبو إسحاق، عن هبيرة بن يريم، عن علي بن أبي طالب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي النِّسَاءُ وَالْخَمْرُ».

وأخرجه أيضا المحاملي في "أماليه"، رواية ابن يحيى البيع" (١٧٧:١٧٦/ح١٤٨) من طريق الهذيل عن موسى بن هلال... به بلفظه.

دراسة إسناد الإمام الخرائطي:

١- محمد بن الهيثم بن حماد، أبو الأحوص قاضي عكبرا، قال الدارقطني: كان من الثقات الحفاظ، وقال أيضا: ثقة مأمون حافظ، وقال الخطي: كان من أهل الفضل والرحلة، وقال ابن حجر: ثقة حافظ(١).

٢- محمد بن منصور بن داود بن إبراهيم الطوسي، قال أحمد: لا أعلم إلا خيرا، صاحب صلاة. وقال النسائي: ثقة، وقال مرة: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي: ثقة، عالم، زاهد، وقال الحافظ: عابد ثقة(٢).

٣- الهذيل بن عمر بن أبي العريف الهمداني أخو محمد بن عمير بن أبي العريف كوفي يروي عن موسى بن هلال النخعي عن أبي إسحاق السبيعي روى عنه محمد بن خلف الحدادي مات سنة أربع أو خمس عشرة ومائتين وكان يتشيع(٣).

٤- موسى بن هلال النخعي، روى عن: أبي إسحاق الهمداني، روى عنه: الهذيل بن ابى الغريف الهمداني، قال عنه أبو زرعة: "ضعيف الحديث" وقال: لا أدري من هو.(٤).

٥- عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: ابن علي، ويقال: ابن أبي شعيرة السَّبِيعِي، كنيته: أبو إسحاق(٥)، قال أحمد وابن معين وأبو حاتم: ثقة، وذكره الحافظ في المرتبة الثالثة، وقال: مشهور بالتدليس، وقال الذهبي: وهو: ثقة حُجَّة بلا نزاع،

(١) ينظر: (تاريخ بغداد ٥٧٥/٤، تهذيب الكمال ٥٧١/٢٦، تاريخ الإسلام ٤٦٦/٢٠، التقريب صـ٥١١).

(٢) ينظر: (تهذيب الكمال ٥٠٠/٢٦، تاريخ بغداد ٤٠٦/٤، الثقات ١٣٠/٩، الإرشاد ٨٦٤/٣، الكاشف ٢٢٤/٢، التقريب التهذيب صـ٥٠٨).

(٣) الثقات لابن حبان (٢٤٥/٩:٢٤٤).

(٤) ينظر: (الجرح والتعديل ١٦٦/٨، الضعفاء لأبي زرعة ٨٣١/٣، ميزان الاعتدال ٢٢٦/٤).

(٥) التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم صـ(١٥١).

وقد كبر وتغيَّر حفظه تَغَيُّر السِّنِّ ولم يختلط، وقال ابن حجر: ثقة مُكثر عابد اختلط بآخرة[١].

٧- هبيرة بن يريم الشيباني الكوفي[٢]. وتعقبه مغلطاي فقال: هو غير جيد؛ لأن هبيرة من اليمن إجماعا، وأنى يجتمع شيبان مع خارق من همدان، والصواب الشبامي[٣]، قال العجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في جملة الثقات، وقال أحمد: أحب إلينا من الحارث الأعور، ولا أعلم حدث عنه غير ابى اسحاق، وقال مرة: لا بأس بحديثه، هو أحسن استقامة من غير، وقال ابن حجر: لا بأس به[٤].

٨- أمير المؤمنين علي بن أبى طالب -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، صحابي جليل[٥].

الحكم على الإسناد:

ضعيف؛ فيه موسى بن هلال النخعي ضعيف، كما سبق في ترجمته.

بيان وجه النكارة:

يتضح من كلام الإمام أبي زرعة أن إطلاق النكارة في هذا الموضع مرتبط بجهالة أحد رواته وهو موسى بن هلال النخعي، وبيان ذلك كما يلي:

أولا: التصريح بجهالة الراوي، فالإمام أبو زرعة قال بوضوح: "لا أدري موسى بن هلال هذا من هو"، وهي عبارة صريحة يستعملها المحدثون في بيان الجهالة، سواء كانت جهالة عين أو حال، ما يجعل روايته غير مقبولة.

ثانيا: حال موسى بن هلال عند بقية النقاد، فقد جاء عن الإمام أبي زرعة نفسه وصفه بأنه "ضعيف الحديث"، وهي مرتبة قريبة من الجهالة عند من يُضعف

(١) ينظر: (الجرح والتعديل ٢٤٣/٦، طبقات المدلسين صـ ٤٢، سير أعلام النبلاء ٣٩٤/٥، التقريب صـ ٤٢٣).

(٢) تهذيب الكمال (١٥١/٣٠).

(٣) بكسر الشين المعجمة وفتح الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها الميم بعد الألف، هذه النسبة إلى شبام، وهي مدينة باليمن الأنساب للسمعاني (٥/٨).

(٤) ينظر: (تهذيب الكمال ١٥١/٣٠، الثقات ٤٥٥ ١٧١٩، الثقات ٥١١/٥، الجرح والتعديل ١٠٩/٩، التقريب صـ ٥٧٠).

(٥) ينظر: (معجم الصحابة للبغوي ٣٥٤/٤، معرفة الصحابة لأبى نعيم الأصبهاني ٧٦:٧٧/١، الإصابة في تمييز الصحابة ٤٦٥/٤).

بسبب جهالة العدالة أو الرواية، مما يُعضد سبب الحكم بالنكارة.

ثالثا: ضعف السند و انفراده، الحديث جاء من طريق موسى بن هلال عن أبي إسحاق عن هبيرة عن علي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وقد انفرد موسى بن هلال بهذا الطريق، مع كونه مجهولًا أو ضعيفًا، مما يضاعف احتمال الخطأ والوهم في الرواية.

مما سبق يتضح أن الحكم بالنكارة هنا عند الإمام أبي زرعة مبني على: جهالة الراوي موسى بن هلال، وضعف السند بسبب هذا الراوي، وتفرده بهذا المتن الذي لم يُعرف من وجه آخر موثوق.

مما يُبرز جانبًا مهمًّا من استعمال الإمام أبي زرعة لمصطلح "المنكر"، حيث يُقرن إطلاقه للنكارة بوجود راوٍ مجهول، وهو ما يتسق مع مناهج أئمة الحديث في اعتماد الجهالة أحد أهم أسباب الحكم بالنكارة أو الرد على الأحاديث.

٦- أن يقرنه بما يدل على عدم المعرفة أو أنه لا يعرفه

مثال ذلك:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عمرو بن حكام، عن شعبة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: أهدى ملك الروم إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هدايا، فكان فيما أهدى إليه جرة فيها زنجبيل؟

فقالا: لا نعرفه من حديث شعبة! رواه يزيد بن هارون، عن سفيان بن حسين، عن علي بن زيد، عن أنس.

قلت: فهذا صحيح؟ قالا: هذا أشبه. وأما حديث عمرو بن حكام: فإنه حديث منكر؛ لا نعلمه أنه رواه أحد سوى عمرو بن حكام.

قال: قلت: فما حال عمرو بن حكام؟ قالا: ليس بقوي.

قال أبو زرعة: كان قدم الري، فكتب عنه أخي أبو بكر[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الطبراني في "المعجم الأوسط" (٣/٤٣/ح٢٤١٦) قال: حدثنا أبو مسلم قال: نا عمرو بن حكام قال: نا شعبة قال: سمعت علي بن زيد، يحدث، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري قال: أَهْدَى مَلِكُ الرُّومِ إِلَى رَسُولِ اللهِ -

(١) العلل لابن أبي حاتم (٣/٣٢٦- ٣٢٨).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هَدَايَا، وَكَانَ فِيمَا أَهْدَى إِلَيْهِ جَرَّةٌ فِيهَا زَنْجَبِيلٌ، فَأَطْعَمَ كُلَّ إِنْسَانٍ قِطْعَةً، وَأَطْعَمَنِي قِطْعَةً. قال الإمام الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا عمرو.

وأخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" (١/١٧٦:١٧٥/ح٣٠٠) من طريق عمرو بن حكام عن شعبة... به بنحوه.

وأخرجه العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣/٢٦٧) من طريق عمرو بن حكام عن شعبة... به من بمثله.

وأخرجه ابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار مسند علي" (٣/٢١٢/ح٢٤٦) من طريق عمرو بن حكام عن شعبة... به بمثله، وأخرجه الجرجاني في "معجم أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي" (٢/٥٤٥:٥٤٤/ح١٨٠) بمثله،

وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب (الأطعمة)، (ذكر إهداء ملك الهند الزنجبيل إلى النبي) (٤/١٥٠/ح٧١٩٠) من طريق عمرو بن حكام عن شعبة عن علي بن زيد... به بمثله. وقال الحاكم: لم أخرج من أول هذا الكتاب إلى هنا لعلي بن زيد بن جدعان القرشي -رَحِمَهُ اللَّهُ- تعالى حرفا واحدا ولم أحفظ في أكل رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الزنجبيل سواه فخرجته». وقال الذهبي في التلخيص: هذا مما ضعفوا به عمرا تركه أحمد.

دراسة إسناد الإمام الطبراني:

١- أبو مسلم: إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز بن مهاجر البصري،

قال موسى بن هارون: ثقة، وقال الدارقطني: صدوق ثقة، وقال عبد الغني بن سعيد: ثقة نبيل، وقال الخطيب: وكان من أهل الفضل والعلم والأمانة، وقال الذهبي: الشيخ، الإمام، الحافظ، المعمر، شيخ العصر[(١)].

٢- عمرو بن حكام الأزدي البصري أبو عثمان، قال أحمد: كان يروي عن شعبة نحوا من أربعة آلاف حديث وترك حديثه، وقال علي بن المديني: عمرو بن حكام ذهب حديثه، وقال أبو حاتم: خرج إلى خراسان ورجع فأخرج حديثا كثيرا عن شعبة، فلم ينكر عليه إلا حديث الزنجبيل أن النجاشي أهدى إلى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الزنجبيل وقال: فلا أبعد فإن الحديث له أصل، قلت (أي: ابنه): ما تقول فيه؟ قال: هو شيخ

(١) ينظر: (تهذيب الكمال ١٥/٢٤٧، سير أعلام النبلاء ١٣/٤٢٣، تاريخ بغداد ٧/٣٧، إكمال الكمال ١/٢٢٦، وطبقات الحفاظ للذهبي ٢/١٤٦).

ليس بالقوي لين يكتب حديثه، وقال مسلم: ترك حديثه، وقال أبو داود: أنكر على عمرو بن حكام حديث الزنجبيل، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد عن الثقات مما لا يشبه حديث الأثبات لا يحتج به إذا انفرد،[١].

٣- شُعْبة بن الحجاج بن الوَرْد الأَزْدِي العَتَكِي: قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: كان شعبة أمة وحدة في هذا الشأن - يعني في الرجال - وبصره بالحديث وتثبته وتنقية للرجال، وقال الثوري وابن مهدى: شعبة أمير المؤمنين في الحديث، وقال أبو حاتم: وكان شعبة بصيرا بالحديث جدا فهما له كأنه خلق لهذا الشأن[٢].

٤-علي بن زيد بن عبد الله بن أبي مليكة، واسمه زهير بن عبد الله بن جُدْعان القرشي البصري، أبو الحسن، قال ابن سعد: كان كثير الحديث وفيه ضعف ولا يحتج به، وقال حماد بن زيد: كان علي بن زيد يحدثنا اليوم بالحديث ثم يحدثنا غدا فلكأنه ليس ذلك، وقال أحمد: ليس هو بالقوى روى عنه الناس، وقال ابن معين: ليس بحجة، وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال ابن حبان: كان شيخا جليلا وكان يَهِم في الأخبار ويُخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره وتبيَّن فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير فاستحق ترك الاحتجاج به، وقال ابن حجر: ضعيف[٣].

٥-علي بن داود ويقال بن دؤاد بضم الدال بعدها واو بهمزة أبو المتوكل الناجي. قال أحمد: ما علمت إلا خيرا، وقال ابن معين، وعلي بن المديني، وأبو زرعة: ثقة. وقال ابن حجر: ثقة[٤].

٦- أبو سعيد الخدري: سعد بن مالك، صحابي جليل[٥].

---

(١) ينظر: (الجرح والتعديل ٢٢٨/٦:٢٢٧، سؤالات الآجري ٦٤/٢، الكنى والأسماء لمسلم ٥٥٢/١، الضعفاء والمتروكون للنسائي ص٧٩، المجروحين لابن حبان ٨٠/٢، لسان الميزان ٢٠٠/٦).

(٢) ينظر: (تهذيب الكمال ٤٧٩/١٢: ٤٨٨، العلل ومعرفة الرجال ٥٣٩/٢، الجرح والتعديل ١٢٧/١، ١٢٨).

(٣) ينظر: (تهذيب الكمال ٤٣٤/٢٠: ٤٣٦، الطبقات الكبرى ١٨٧/٧، الجرح والتعديل ١٨٦/٦، ١٨٧، المجروحين ١٠٣/٢، التقريب ص٤٠١).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ١٨٤/٦، تهذيب الكمال ٤٢٥/٢٠، الجرح والتعديل ١٨٤/٦، تقريب التهذيب ص٤٠١.

(٥) ينظر: (الاستيعاب (٦٠٢/٢، أسد الغابة ١٣٨/٦، الإصابة ٦٦/٣).

الحكم على الإسناد:

ضعيف جدا؛ فيه عمرو بن حكام متروك كما قال الإمام أحمد ومسلم والنسائي، وقد سبق ذكر ذلك في ترجمته.

بيان وجه النكارة:

يتضح من نصّ الإمام أبي زرعة أن الحكم بالنكارة هنا مبني على عنصرين رئيسيين:

أولًا: نفي المعرفة بهذا الطريق. فالإمام أبو زرعة صرّح بوضوح حيث قال: "لا نعرفه من حديث شعبة"، وقال: "لا نعلمه أنه رواه أحد سوى عمرو بن حكام".

وهي عبارات منهجية صريحة عند النقاد في نفي ثبوت الحديث من هذا الوجه، ما يُعدّ قرينة قوية على النكارة.

ثانيًا: ضعف الراوي المنفرد بالرواية. فالحديث جاء من طريق عمرو بن حكام، وقد أجمع الأئمة على تضعيفه؛ بل اتهامه، كما سبق في ترجمته.

ثالثا: نصّ العلماء على نكارة حديث الزنجبيل، فقال أبو حاتم: خرج إلى خراسان ورجع فأخرج حديثا كثيرا عن شعبة، فلم ينكر عليه إلا حديث الزنجبيل، وقال الخليلي: لم يتابعه عليه أحد وسئل يحيى بن معين عنه فقال الزنجبيلي الزنجبيلي كأنه ضعفه وهو معروف.

رابعا: المتن مُستنكر من جهة المعقول، حيث أشار الإمام الذهبي إلى وجه نكارة المتن ذاته من ناحية المعقول، فقال: "هذا منكر من وجوه، أحدها: لا يُعرف أن ملك الروم أهدى شيئًا للنبي -صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ-. ثانيها: أن هدية الزنجبيل من الروم ينكره العقل، فهو نظير هدية التمر من الروم إلى المدينة[1]".

مما يُضيف بُعدًا آخر في إنكار الحديث من جهة المتن والسياق التاريخي.

٧- أن يقرنه بما يدل على ضعف أحد رواته

أمثلة ذلك:

المثال الأول:

قال ابن أبي حاتم: وسئل أبو زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق بن عمر

(١) ينظر: (الجرح والتعديل ٢٢٧:٢٢٨/٦، المجروحين لابن حبان ٨٠/٢، "الإرشاد" ١٣٩/٤٩٠/٣، ميزان الاعتدال ٢٥٤/٣).

الدمشقي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أنه قال: سأبعث عليكم قويا أمينا، فقال عمر: فتعرضت؛ لما رجوت أن تصيبني كلمة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فدعا أبا عبيدة، فأمره، وتركني؟

قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، وعبد الرزاق بن عمر ضعيف[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٤٨٨/١) قال: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ الْحَرَّانِيُّ عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرزاق بن عمر عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: مَا تَعَرَّضْتُ لِإِمَارَةٍ قَطُّ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ عَلَيْهَا إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فَإِنَّ قَوْمًا أَتَوُا النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَشْكُونَ عَامِلَهُمْ فَقَالَ: لَأَبْعَثَنَّ إِلَيْكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقٌّ أَمِينٌ. قَالَ: فَتَعَرَّضْتُ أَنْ تُدْرِكَنِي دَعْوَةُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَأَمَرَ أَبَا عُبَيْدَةَ وَتَرَكَنِي.

وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٥٩/٢٥)، من طريق عبد الغفار بن داود عن عبد الرزاق بن عمر به بمثله.

دراسة إسناد الإمام الفسوي :

١- عبد الغفار بن داود بن مهران أبو صالح الحراني، قال أبو حاتم: لا بأس به صدوق، وذكره ابن حبان: في الثقات، وقال الدارقطني: ثقة، وقال الذهبي: ثقة، وقال الحافظ: ثقة[٢].

٢- عبد الرزاق بن عمر الثقفي أبو بكر الدمشقي، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ليس بثقة، وقال مرة: كذاب، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث لا يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث ولم يقرأ علينا حديثه، وقال: روى عن الزهري أحاديث مقلوبة، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار من سوء حفظه وكثرة وهمه فلما كثر ذلك في روايته استحق الترك، وذكره البرقي في كتاب " الطبقات " في " باب من اتهم بالكذب في روايته عن الزهري "، وقال عبد الرزاق: لما ذهبت كتبه كان إذا سمع بعد ذلك حديثا من حديث الزهري قال: هذا مما

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٤١٠/٦).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (٢٢٥:٢٢٧/٨)، الجرح والتعديل (٥٤/٦)، الثقات (٤٢١/٨)، الكاشف (٦٦٠/١)، التقريب صـ٣٦٠).

سمعت، وقال ابن حجر: متروك الحديث عن الزهري لين في غيره[١].

٣- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهْرِي، قال أيوب السختياني: ما رأيت أحدا أعلم من الزهري، فقال له صخر بن جويرية: ولا الحسن؟ قال: ما رأيت أحدا أعلم من الزهري، وقال سفيان بن عيينة: كان الزهري أعلم أهل المدينة[٢].

٤- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العَدَوِي المدني، قال النووي: وأجمعوا على إمامته وجلالته وزَهادته وعُلُو مرتبته، وقال الذهبي: الفقيه الحجة، أَحَد مَن جمع بين العلم والعمل والزهد والشَّرَف، وقال ابن حجر: أحد الفقهاء السبعة وكان ثبتا عابدا فاضلا[٣].

٥- عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نُفَيل، أبو عبد الرحمن، صحابي جليل [٤].

٦- أمير المؤمنين: عمر بن الخطاب، صحابي جليل[٥].

الحكم على الإسناد:

ضعيف جدا؛ فيه عبد الرزاق بن عمر الثقفي متروك، كما سبق في ترجمته.

بيان وجه النكارة:

يتضح من نصّ الإمام أبي زرعة أن الحكم بالنكارة هنا صُرِّح بعلّته، وهي ضعف أحد رواة السند، وبيان ذلك:

أولا: ضعف الراوي المؤثر في الإسناد، فالحديث جاء من طريق عبد الرزاق بن عمر الدمشقي، وهو متفق على تضعيفه كما سبق بيان ذلك في ترجمته.

ومن الواضح أن هذا الراوي متروك عند كبار الأئمة، لا سيما في روايته عن

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٤٨:٤٩/١٨) ذكره للتمييز، الجرح والتعديل (٣٩/٦)، إكمال تهذيب الكمال (٢٦٤/٨)، المجروحين (١٥٩/٢)، التقريب صـ٣٥٤).

(٢ ينظر: تهذيب الكمال (٤١٩/٢٦: ٤٢٩)، التاريخ الكبير للبخاري (٢٢٠/١)، الجرح والتعديل (٧٤/٨).

(٣ ينظر: تهذيب الكمال (١٤٥/١٠: ١٤٨)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٠٧/١)، تذكرة الحفاظ (٦٨/١)، التقريب صـ ٢٢٦).

(٤ ينظر: الطبقات الكبرى (١٠٥/٤)، أسد الغابة (٢٣٦/٣).

(٥ ينظر: معجم الصحابة للبغوي (٣٠٨/٤)، الاستيعاب (١١٤٥/٣)

الزهري التي اتُّهم فيها بقلب الأسانيد ونقل الأحاديث المقلوبة.

ثانيا: تفرده بوجه لا يُعرف عند الحفاظ، حيث أشار الإمام أبو زرعة إلى نكارة هذا الوجه بعينه؛ لأنه يُخالف ما هو معروف في الروايات الصحيحة، حيث قال: "هذا حديث منكر، وعبد الرزاق بن عمر ضعيف".

وقد أخرج الإمام الفسوي وغيره هذا الحديث من هذا الوجه، مع اتفاق النقاد على ضعف سنده، ولم يُعرف له متابع معتبر عن الزهري في هذا المتن.

المثال الثاني:

قال ابن أبي حاتم: سمعان بن مالك الأسدي روى عن أبي وائل شقيق بن سلمة روى عنه أبو بكر بن عياش.

حدثنا عبد الرحمن قال سمعت أبا زرعة يقول: الحديث الذي رواه سمعان بن مالك عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في بول الأعرابي في المسجد وما أمر بحفر موضع البول **إنه حديث منكروسمعان ليس بالقوى**(١).

تخريج الحديث :

أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٦/٣١٠ح ٣٦٢٦)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، حَدَّثَنَا سَمْعَانُ بْنُ مَالِكٍ الْمَالِكِيُّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِمَكَانِهِ فَاحْتُفِرَ وَصُبَّ عَلَيْهِ دَلْوٌ مِنْ مَاءٍ، قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْمَرْءُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَعْمَلْ بِعَمَلِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ».

وأخرجه الإمام الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (باب الماء يقع فيه النجاسة) (١/١٤/ح١٣) من طريق أبي بكر بن عياش، عن سمعان بن مالك،... به بنحوه.

وأخرجه الدارقطني في "سننه" (باب في طهارة الأرض من البول) (١/٢٣٩/ح٤٧٧) من طريق أبي بكر بن عياش، عن سمعان بن مالك،... به بنحوه. وقال الدارقطني: سمعان مجهول.

دراسة إسناد الإمام أبي يعلى:

١- محمد بن يزيد بن محمد بن كثير أبو هشام الرفاعي الكوفي قاضي بغداد، قال ابن محرز: سألت يحيى ابن معين عنه، فقال: ما أرى به بأسا. وقال العجلي: كوفي، لا بأس به، صاحب قرآن، وولي قضاء المدائن. وقال البخاري: رأيتهم مجتمعين

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/٣١٦).

على ضعفه. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن حجر: ليس بالقوي[١].

٢- أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، قال ابن معين: صدوق ولكنه ليس بمستقيم الحديث، وقال أحمد: ثقة وربما غلط، وقال أبو داود: ثقة، وقال ابن حبان: من الحفاظ المتقنين، وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روى، وقال ابن عدي: هو في رواياته عن كل من روى عندي لا بأس به، وذاك أني لم أجد له حديثا منكرا إذا روى عنه ثقة، إلا أن يروي عنه ضعيف، وقال الذهبي: أحد الاعلام، وقال الحافظ: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه[٢].

٣- سمعان بن مالك الأسدي، قال أبو زرعة: في بول الأعرابي في المسجد حديث منكر، وسمعان ليس بالقوي، وقال الدارقطني: وابن خراش: مجهول[٣].

٤- شقيق بن سلمة الأسدي، قال وكيع: ثقة، وقال ابن معين: ثقة لا يسأل عن مثله، وذكره ابن حبان: في الثقات، وقال: أدرك النبي (-صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-) وليست له صحبة، وقال الذهبي: مخضرم من العلماء العاملين، وقال الحافظ: ثقة ثقة، من الثانية، مخضرم[٤].

٥- الصحابي الجليل: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب[٥].

الحكم على الإسناد:

ضعيف؛ فيه سمعان بن مالك مجهول، وفيه محمد بن يزيد ضعيف.

بيان وجه النكارة:

يتّضح من كلام الإمام أبي زرعة الرازي أن حكمه على هذا الحديث بالنكارة جاء

(١) ينظر: (تاريخ يحيى بن معين برواية ابن محرز ٩٠/١، الضعفاء والمتروكون صـ٢٣٥، تاريخ بغداد ٣٦٧/٣، التقريب صـ ٥١٤).

(٢) ينظر: (تهذيب الكمال ١٢٩:١٣٢/٣٣، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ٦٩/١، العلل ومعرفة الرجال ٢٨٠/٢، سؤالات الآجري ٢٩٨/١، الثقات ٦٦٩/٧، الكامل ٤٦/٥، الكاشف ٤١٢/٢، التقريب صـ٦٢٤).

(٣) ينظر: (الجرح والتعديل ٣١٦/٤، سنن الدارقطني ٢٣٩/١، ميزان الاعتدال ٢٣٤/٢).

(٤) ينظر: (تهذيب الكمال ٥٤٨/١٢: ٥٥١، الجرح والتعديل ٣٧١/٤، الثقات ٣٥٤/٤، الكاشف ٤٨٩/١، التقريب صـ٢٦٨).

(٥ ينظر: (أسد الغابة ٢٨٠/٣، الإصابة (١٩٩/٤).

نتيجة لاجتماع عدة قرائن نقدية جوهرية، أهمها:

أولا: ضعف الراوي سمعان بن مالك الأسدي، فقد صرّح الإمام أبو زرعة بقوله: "سمعان ليس بالقوي"، وهو تعبير صريح يُشير إلى ضعف، ما يجعل حديثه لا يُحتمل فيه الانفراد، خاصة في المسائل التي وردت بأسانيد أقوى وأصح.

ثانيا: جهالة حال الراوي عند كبار النقاد، حيث وصفه الإمام الدارقطني وابن خراش بأنه مجهول، والجهالة في حد ذاتها تُضعف الرواية وتُشكك في ضبطها وسلامتها.

ثالثا: تفرد الرواية من هذا الطريق الضعيف، الحديث ورد من طريق سمعان بن مالك عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود، ولم يُرو من هذا الوجه إلا بهذا الإسناد، وقد أشار الإمام أبو زرعة إلى ذلك ضمنيًا بإنكاره لهذا الطريق تحديدًا، وهو ما يُعزز شبهة النكارة.

رابعا: وجود أصل القصة من طريق آخر صحيح، قصة بول الأعرابي ثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس بن مالك وغيره بأسانيد صحيحة مشهورة، ما يعني أن هذا الطريق المنفرد الذي جاء بزيادة أو بتفاصيل من راوٍ ضعيف أو مجهول يُعدّ منكرًا عند النقاد المتقدمين؛ لأنه يخالف الروايات المعروفة المحفوظة.

المطلب الثاني
مدلول لفظ النكارة عند الإمام أبي زرعة الرازي

يتّضح من خلال تتبع إطلاقات الإمام أبي زرعة الرازي لمصطلح "المنكر" أنه لم يلتزم دلالة اصطلاحية جامدة، بل كان يستعمله بأوجه متنوعة بحسب سياق الحديث، وحال الرواية، وأحوال الرواة.

ومن خلال استقراء الأمثلة التطبيقية الواردة في أقواله، يمكن تصنيف دلالات النكارة عنده على النحو الآتي:

أولا: النكارة بمعنى تفرد راوٍ لا يُحتمل تفرده مع كونه ثقة أو صدوق سواء خالف أو لم يخالف

ومن أوضح الأمثلة على تفرد الثقة مع عدم المخالفة: حديث عصام بن قدامة، عن عكرمة، عن ابن عباس: «**أَيَتُكُنَّ صَاحِبَةُ الجَمَلِ الأَدْبَبِ**[1]»، حيث قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، لا يروى من طريق غيره.

ومن أوضح الأمثلة على تفرد الثقة مع المخالفة حديث: العلاء بن عبد الرحمن «**إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ، فَلَا تَصُومُوا**[2]»، حيث قال الإمام أبو عثمان البرذعي: وشهدت أبا زرعة ينكر حديث العلاء بن عبد الرحمن " إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ" وزعم أنه منكر.

فوجه النكارة هنا قائم على تفرد راوٍ لا يُحتمل تفرده، ولو كان في الأصل ثقة.

ويُفهم من هذا أن الإمام أبا زرعة يستعمل "المنكر" أحيانًا للدلالة على التفرد سواء خالف او لم يخالف.

ثانيا: النكارة بسبب تفرد راوٍ متهم أو شديد الضعف

ومن أبرز الأمثلة على ذلك: حديث يحيى بن العلاء البجلي، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي أيوب الأنصاري، أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «**لا يُصِبْكَ السُّوءُ يَا أَبَا أَيُّوبَ**[3]»، حيث قال أبو زرعة: "هذا حديث منكر".

وقد أجمعت كلمات الأئمة على ضعف يحيى بن العلاء، بل رُمي بالوضع، مما يجعل تفرده سببًا صريحًا للحكم بالنكارة.

---

(١) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (صـ٣٧٠ - ٣٧٢).

(٢) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (صـ٣٣٦ - ٣٤١).

(٣) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (صـ٣٤١ - ٣٤٣).

ثالثا: النكارة بمعنى الخطأ أو إطلاق النكارة على الأحاديث التي أخطأ فيها رواتها

مثال ذلك: حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: **أَنَّ النبيَ -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- كَانَ إِذَا تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ الوَاحِدُ القَهَّارُ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا العَزِيزُ الغَفَّارُ**[(١)].

حيث قال أبو زرعة: "هذا خطأ، إنما هو موقوف"، وأضاف: "وهو منكر".

وكذلك حديث: محمد بن بكار، عن يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، عن ابن أبي ليلى، وعن إدريس الأودي، كلاهما عن عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش، عن صفوان ابن عسال؛ قال: **سَجَدَ بِنَا رسولُ الله -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- في:** ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾[(٢)].

حيث قال أبو زرعة: هذا حديث منكر خطأ؛ إنما هو: عاصم، عن زر؛ قال: قرأ عمار على المنبر: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾، فنزل فسجد، ويحيى ضعيف الحديث.

وفي هذه الأمثلة يُفهم أن النكارة تتعلق بخطأ الراوي.

رابعا: النكارة بمعنى نفي أصل الحديث أو الاشتباه في ثبوته

ومن أبرز الأمثلة على ذلك: حديث حماد بن عيسى، عن حنظلة، عن سالم، عن أبيه، عن عمر -رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ-، أن النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- **كَانَ إِذَا مدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ، لَمْ يردَّهما حَتَّى يمسحَ بِهِمَا وجهَهُ**[(٣)]. حيث قال أبو زرعة: "حديث منكر، أخاف ألا يكون له أصل".

خامسا: النكارة بمعنى مخالفة الرواية للمحفوظ المروي عن الثقات أو لما هو معروف.

إذ يحكم الإمام أبو زرعة بالنكارة إذا خالفت الرواية الأحاديث المحفوظة الثابتة أو ما هو معروف عند الأئمة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك: حديث محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر، أن النبي -صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ- قال: «**لا شُفْعَةَ لِغَائِبٍ وَلا لِصَغِيرٍ**[(٤)]»،

---

(١) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (ص٣٥٣ - ٣٥٧).

(٢) سورة الانشقاق الآية رقم (١). وقد سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (ص٣٥٧ - ٣٦٣)

(٣) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (ص٣٦٣ - ٣٦٦).

(٤) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (ص٣٧٧ - ٣٨٠).

حيث قال أبو زرعة: «هذا حديث منكر، لا أعلم أحدا قال بهذا، الغائب له شفعة، والصبي حتى يكبر».

وكذلك حديث: سعيد بن سليمان الواسطي، عن الهذيل بن بلال الفزاري، عن نافع؛ عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: **مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ، فَلْيَغْتَسِلْ**[١].

حيث قال أبو زرعة: إنما هو: نافع، عن ابن عمر. وعن أبي هريرة منكر.

سادسا: النكارة بسبب جهالة أحد الرواة

ومن أبرز الأمثلة على ذلك: حديث موسى بن هلال، عن أبي إسحاق، عن هبيرة، عن علي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «**إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي النِّسَاءُ وَالْخَمْرُ**[٢]».

حيث قال أبو زرعة: "هذا حديث منكر، لا أدري من موسى بن هلال هذا".

سابعا: النكارة بسبب وقوع خلط أو إدخال حديث في حديث

فقد يحكم الإمام بالنكارة إذا تبين أن الراوي خلط بين حديثين أو أدخل حديثًا في سياق حديث آخر.

ومثاله حديث عروة بن مروان العرقي، عن ابن المبارك، عن عاصم، عن أنس قال: قال: **قال رَسُولُ اللَّهِ** -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**[٣]. حيث قال أبو زرعة: "هذا حديث منكر بهذا الإسناد"، وعلل أبو حاتم بقوله: "هذا خطأ، إنما هو عاصم، عن أنس: من كذب بالشفاعة لم تنله".

وفي هذا إشارة واضحة إلى أن النكارة بسبب وقوع إدخال حديث في حديث.

ثامنا: النكارة بسبب ورود الحديث من طريق مجهول أو غير معروف

ومن أبرز الأمثلة على ذلك: حديث عمرو بن حكام، عن شعبة، عن علي بن زيد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري قال: **أَهْدَى مَلِكُ الرُّومِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ** -

(١) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (ص٣٧٣ - ٣٧٧).

(٢) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (صـ٣٨٠ - ٣٨٣).

(٣) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (صـ٣٥٠ - ٣٥٣).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- **هَدَايَا، وَكَانَ فِيمَا أَهْدَى إِلَيْهِ جَرَّةٌ فِيهَا زَنْجَبِيلٌ**[١].

حيث قال أبو زرعة: "حديث منكر، لا نعرفه من حديث شعبة".

تاسعا: النكارة بسبب ضعف راوٍ معين صراحة

كما في حديث عبد الرزاق بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أنه قال: **سأبعث عليكم قويا أمينا، فقال عمر: فتعرضت؛ لما رجوت أن تصيبني كلمة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فدعا أبا عبيدة، فأمره، وتركني**[٢].

حيث قال أبو زرعة: "حديث منكر، وعبد الرزاق بن عمر ضعيف".

ثم إن النكارة التي يطلقها الإمام أبو زرعة الرازي على الحديث قد تكون من جهة الإسناد - وهو الغالب - كما في حديث عروة بن مروان العرقي، عن ابن المبارك، عن عاصم، عن أنس قال: قال: **قَالَ رَسُولُ اللَّهِ** -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي**[٣]. حيث قال أبو زرعة: "هذا حديث منكر بهذا الإسناد". وحديث عبد الله بن عيسى أبي خلف الخزاز، عن يونس ابن عبيد، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: **خَرَجَ رسولُ اللَّهِ** -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- **عِنْدَ الظَّهِيرة، فوجَدَ أَبَا بَكْرٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَا أَخْرَجَكَ هَذِهِ السَّاعَةَ؟، قَالَ: أخرجَنِي الَّذِي أخرجَكَ، وَجَاءَ عمرُ بْنُ الخطَّاب، فَقَالَ: يَا ابْنَ الخَطَّابِ، مَا أَخْرَجَكَ...الحديث**[٤]. حيث قال أبو زرعة: «هذا حديث منكر»؛ يعني: بهذا الإسناد.

وقد تكون من جهة المتن - وهو قليل- كما في حديث محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر، أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «**لا شُفْعَةَ لِغَائِبٍ وَلا لِصَغِيرٍ**[٥]».

الخلاصة:

يتضح من تتبع استعمال الإمام أبي زرعة الرازي لمصطلح "النكارة" أن إطلاقه لهذا الحكم لا يجري على وتيرة اصطلاحية واحدة، بل يتنوع بحسب حال الراوي، وطبيعة المتن، ومدى شهرة الرواية، وانسجامها مع المعروف والمحفوظ عند أهل الحديث.

---

(١) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (ص٣٨٣ - ٣٨٦).

(٢) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (ص٣٨٦ - ٣٨٨).

(٣) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (ص٣٥٠ - ٣٥٣).

(٤) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (ص٣٤٦ - ٣٥٠).

(٥) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان وجه النكارة فيه (ص٣٧٧ - ٣٨٠).

وقد كشفت الأمثلة التطبيقية أن النكارة عند أبي زرعة تشمل معاني متعددة، أبرزها: تفرد راوٍ لا يُحتمل تفرده خالف أو لم يخالف، أو تفرد راوٍ متهم أو شديد الضعف، أو وقوع خطأ في الإسناد أو المتن، أو مخالفة الرواية للمحفوظ الثابت، أو نفي أصل الحديث، أو جهالة بعض الرواة، أو إدخال حديث في حديث أو ورود الحديث من طريق غير معروف.

ويمثل هذا التعدد في توظيف المصطلح دليلاً على دقة المنهج النقدي عند الإمام أبي زرعة، وعمق بصره بعلل الحديث، وحرصه على الجمع بين النظر في الأسانيد والمتون معاً، وهو ما يجعله في طليعة الأئمة المتقدمين الذين أسسوا قواعد النقد الحديثي على بصيرة وتمحيص بالغين.

الخـاتـمـة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبعد جهد علمي استقرائي تحليلي، تناول هذا البحث بالدراسة مصطلح "المنكر" كما يستعمله الإمام أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ) في نقد الأحاديث، من خلال تتبع إطلاقاته في ثلاثة مصادر أساسية هي: الجرح والتعديل والعلل لابن أبي حاتم، وسؤالات البرذعي.

وقد هدف البحث إلى الكشف عن دلالة هذا المصطلح عند الإمام أبي زرعة الرازي، واستجلاء مراده من استعماله، وذلك عبر جمع النصوص التي أطلق فيها لفظ النكارة على الأحاديث خاصة، وتحليلها في سياقاتها، وتصنيفها تصنيفًا نقديًّا.

وفيما يلي أبرز النتائج والتوصيات:

أولا: أهم النتائج

١- اتّسم استعمال الإمام أبي زرعة لمصطلح "المنكر" بالتنوع وعدم الانحصار في دلالة واحدة، وجاء استعماله مرنًا، يخضع للسياق النقدي، ويتأثر بعلل متعددة في الإسناد أو المتن أو الراوي.

٢- لم يقتصر الحافظ أبو زرعة في إطلاق النكارة على جهة واحدة، بل استعملها في ضوء قرائن مركبة، مثل: جهالة الراوي، التفرد، ضعف الضبط، نكارة المتن، الانقطاع، نفي الأصل، أو اختلاط الأسانيد.

٣- أطلق الإمام وصف "المنكر" أحيانًا مجردًا دون تفسير، وأحيانًا قرنه بعبارات تُبيّن وجه النكارة، مثل قوله: "لا أصل له"، أو "ما أدري ما هو"، أو "لا يُعرف له طريق"، مما يُظهر عمقًا في الرؤية النقدية، وحرصًا على الإشارة إلى خفاء بعض العلل.

٤- برزت بعض الدلالات الغالبة على إطلاق "المنكر" عند أبي زرعة، منها: الردّ على الحديث بسبب الانقطاع أو التركيب في السند، ورفض الرواية بسبب جهالة الراوي أو تفرده، أو لأن الحديث غريب المعنى أو مستنكَر اللفظ.

٥- اتضح أن الإمام أبا زرعة لا يستخدم مصطلح "المنكر" بوصفه حكمًا اصطلاحيًّا واحدًا كما عرّفه المتأخرون، بل بوصفه تعبيرًا عن نقدٍ تطبيقي واقعي يُراعى فيه مجموع العلل الظاهرة والخفية.

٦- يُعدّ هذا الاستقراء شاهدًا على أهمية الرجوع إلى تطبيقات الأئمة المتقدمين لفهم

مصطلحاتهم، دون إسقاط تعريفات المدارس المتأخرة عليها، وهو ما يُسهم في ضبط مناهج النقد عند الأوائل.

ثانيا: أهم التوصيات

١- الدعوة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية الاستقرائية لمصطلحات النقاد المتقدمين، لفهم مرادهم من خلالها، بعيدًا عن التعميم أو التجريد النظري.

٢- أهمية دراسة مصطلح "المنكر" عند غير أبي زرعة من النقاد الكبار (كأحمد، وابن معين، وعلي بن المديني)، ومقارنة استعمالاتهم به لتحصيل صورة منهجية أشمل.

٣- العناية بكتب النقد التطبيقي مثل العلل والسؤالات، واعتبارها المرجعية الأولى لفهم المصطلحات الحديثية كما أرادها أصحابها، دون الاكتفاء بالتعريفات النظرية.

٤- التنبيه إلى خطورة الإسقاط المصطلحي العكسي، أي محاولة تفسير ألفاظ النقاد المتقدمين على ضوء المعاني الاصطلاحية المستقرّة عند المتأخرين دون نظر في السياق والواقع التطبيقي.

٥- دعوة طلاب العلم إلى التدريب على قراءة السياق النقدي الكامل، لا الاقتصار على لفظ الحكم، إذ إن النكارة عند الأئمة غالبًا ما تكون خلاصة لعلل متراكبة.

المصادر والمراجع

١- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية
٢- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، ت: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط: دار الوطن للنشر، الرياض
٣-الإرشاد في معرفة علماء الحديث: لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، ت: د. محمد سعيد عمر إدريس
الناشر: مكتبة الرشد - الرياض،
٤-الاستيعاب في معرفة الأصحاب: المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ت: علي محمد البجاوي، ط: دار الجيل، بيروت،
٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، ت: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، ط: دار الكتب العلمية،
٦- الإصابة في تمييز الصحابة: المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية - بيروت،
٧- اعتلال القلوب للخرائطي: المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، ت: حمدي الدمرداش، ط: نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-الرياض
٨- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر،
٩- الأنساب: المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد،
١٠- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: المؤلف: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير - أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، إشراف: د. علي محمد ونيس، المشرف العلمي لمكتب الأجهوري ط: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع
١١- البحر الزخار المعروف بمسند البزار: المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت،

١٢- البداية والنهاية: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، ط: دار الفكر،
١٣- بذل المجهود في حل سنن أبي داود: المؤلف: الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (المتوفى: ١٣٤٦ هـ)، اعتني به وعلق عليه: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، ط: مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، الهند
١٤- تاريخ ابن معين (رواية الدوري): المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، ت: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة،
١٥- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، ت: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق،
١٦- تاريخ ابن يونس المصري: المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت،
١٧- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ت: عمر عبد السلام التدمري، ط: دار الكتاب العربي،
١٨- تاريخ الثقات: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)، ط: دار الباز،
١٩- التاريخ الكبير: المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن،
٢٠- تاريخ بغداد: المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ت: الدكتور بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي - بيروت،
٢١- تاريخ جرجان: المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (المتوفى: ٤٢٧هـ)، ت: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، ط: عالم الكتب - بيروت،
٢٢- تاريخ دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، ت: عمرو بن غرامة العمروي، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،
٢٣- التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم: المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله المقدمي (المتوفى: ٣٠١هـ)، ت: محمد بن إبراهيم اللحيدان، ط: دار الكتاب والسنة
٢٤- تذكرة الحفاظ: المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ط: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان،
٢٥- تذهيب تهذيب الكمال للحافظ الذهبى ت: غنيم عباس غنيم، أيمن سلامة - ط - دار الفاروق الحديثة
٢٦- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد): لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ): ت:

الشريف حاتم بن عارف العوني: الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة
٢٦- تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان،
٢٧- تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ت: محمد عوامة، ط: دار الرشيد - سوريا،
٢٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب
٢٩- تهذيب الآثار (الجزء المفقود): المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، ت: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، ط: دار المأمون للتراث - دمشق/سوريا
٣٠- تهذيب الأسماء واللغات: المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،
٣١- تهذيب التهذيب: المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ط: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند،
٣٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت،
٣٣- تهذيب اللغة، لأبى منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (المتوفى: ٣٧٠هـ) ت: محمد عوض مرعب - ط - دار إحياء التراث العربي - بيروت -
٣٤- الثقات لابن حبان، طبعة دار الفكر{بيروت}، الطبعة الأولى {١٣٩٥هـ}، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
٣٥- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وسننه وأيامه = صحيح البخاري: للإمام محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، ط: دار طوق النجاة - بيروت،
٣٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، طبعة دار إحياء التراث العربي{بيروت}، الطبعة الأولى {١٣٧١هـ}.
٣٧ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، ط: السعادة
٣٨- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني)
المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية/دار

البشائر - حلب/بيروت
٣٩- الدعاء للطبراني: المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية - بيروت
٤٠- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ت: حماد بن محمد الأنصاري، ط: مكتبة النهضة الحديثة - مكة،
٤١- رجال صحيح مسلم: المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت،
٤٢- الزهد: المؤلف: أبو السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق بن عمرو بن زرارة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي الكوفي (المتوفى: ٢٤٣هـ)، ت: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت،
٤٣- سنن ابن ماجه: المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني
ط: دار الرسالة العالمية،
٤٤- سنن أبي داود: المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ط: دار الكتاب العربي. بيروت - لبنان،
٤٥- سنن الترمذي: المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، ط: دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان،
٤٦- سنن الدارقطني: المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان،
٤٧- السنن الكبرى للبيهقي: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ط: مجلس دائرة المعارف العمانية بحيدر آباد الدكن - الهند،
٤٨- السنن الكبرى للنسائي: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان،
٤٩- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ت: أحمد محمد نور سيف - ط - مكتبة الدار - المدينة المنورة -
٥٠- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة،
٥١- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، ت: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،
٥٢- سؤالات السلمي للدارقطني: المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، ت: فريق من الباحثين بإشراف وعناية

د/سعد بن عبد الله الحميد و د/خالد بن عبد الرحمن الجريسي،
٥٣- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، ت: موفق عبد الله عبد القادر، ط: مكتبة المعارف - الرياض،
٥٤- سير أعلام النبلاء: المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: مؤسسة الرسالة،
٥٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، ت: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، ط: دار ابن كثير، دمشق - بيروت،
٥٦- شرح سنن أبي داود: المؤلف: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (المتوفى: ٨٤٤ هـ)، ت: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، ط: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية
٥٧- شرح علل الترمذي: المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن،
٥٨- شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، ط: عالم الكتب
٥٩- الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ)
ت: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، ط: دار الوطن - الرياض/السعودية
٦٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، ت: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت
٦١- صحيح ابن حبان: المؤلف: محمد بن حبان البُستي، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان
٦٢- الضعفاء الكبير: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، ط: دار المكتبة العلمية - بيروت،
٦٣- الضعفاء والمتروكون: المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، ت: محمود إبراهيم زايد، ط: دار الوعي - حلب،
٦٤- الضعفاء والمتروكون: المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ت: عبد الله القاضي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت
٦٥- طبقات الحفاظ: المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ط: دار الكتب العلمية - بيروت،
٦٦- طبقات الحنابلة: لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)

ت: محمد حامد الفقي، ط: دار المعرفة - بيروت،
٦٧- الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، ت: إحسان عباس، ط: دار صادر - بيروت،
٦٨- طبقات علماء الحديث المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، ت: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، ط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان
٦٩- العبر في خبر من غبر: المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ت: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط: دار الكتب العلمية - بيروت،
٧٠ علل الترمذي الكبير: المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت،
٧١- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ت: إرشاد الحق الأثري، ط: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان
٧٢- العلل لابن أبي حاتم: المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/سعد بن عبد الله الحميد و د/خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي
٧٣- العلل ومعرفة الرجال: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، ت: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض،
٧٤- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: المؤلف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ)، ط: دار الكتب العلمية - بيروت،
٧٥- فضيلة العادلين من الولاة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، ت: مشهور حسن محمود سلمان، ط: دار الوطن - الرياض
٧٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ت: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة،
٧٧- الكامل في ضعفاء الرجال: المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)
ت: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط: الكتب العلمية - بيروت-لبنان،
٧٨- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ت: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة ط: دار الكتب

العلمية - بيروت
٧٩- لسان العرب: المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، ط: دار صادر - بيروت،
٨٠- لسان الميزان: المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط: دار البشائر الإسلامية
٨١- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف: المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)
ط: دار ابن حزم للطبتعة والنشر
٨٢- المجروحين من المحدثين: المؤلف: ابن حبان، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، ط: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية،
٨٣- المحكم والمحيط الأعظم: المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، ت: عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية - بيروت
٨٤- المستدرك على الصحيحين: المؤلف: الإمام الحافظ أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ط: دار المعرفة - بيروت - لبنان،
٨٥- مسند أبي يعلى الموصلي: المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - سوريا،
٨٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل: المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: مؤسسة الرسالة،
٨٧- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ط: دار الجيل - بيروت
٨٨- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار: المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم، ط: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة،
٨٩- مصنف عبد الرزاق: المؤلف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ط: المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان،
٩٠- المصنف لابن أبي شيبة: المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، الناشر: دار القبلة - جدة - السعودية، مؤسسة علوم القرآن - دمشق - سوريا،
٩١- معجم ابن الأعرابي: المؤلف: أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (المتوفى: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، ط: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية
٩٢- المعجم الأوسط: المؤلف: سليمان بن أحمد الطبراني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة
٩٣- معجم الصحابة: لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ)، ت: محمد الأمين بن محمد الجكني

الناشر: مكتبة دار البيان - الكويت،
٩٤- معجم ألفاظ الصوفية للدكتور حسن الشرقاوي، ط: مؤسسة مختار لنشر وتوزيع الكتاب
٩٥- المعجم الكبير: المؤلف: سليمان بن أحمد الطبراني، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة
أما الأجزاء: (١٣، ١٤، ٢١) فهي بتحقيق فريق من الباحثين بإشراف: سعد بن عبد الله الحميد، وخالد بن عبد الرحمن الجريسي،
٩٦- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: المؤلف: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (المتوفى: ٣٧١هـ)، ت: د. زياد محمد منصور، ط: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة
٩٧- المعجم لابن المقرئ: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (المتوفى: ٣٨١هـ)، ت: أبي عبد الحمن عادل بن سعد ط: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع
٩٨- معجم مقاييس اللغة: المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر
٩٩- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز: المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، ت: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق
١٠٠- معرفة الصحابة: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، ت: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض،
١٠١- معرفة أنواع علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح، ت: نور الدين عتر - ط - دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت
١٠٢- المعرفة والتاريخ: المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، ت: أكرم ضياء العمري، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت،
١٠٣- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، ط: دار ابن حزم، بيروت - لبنان
١٠٤- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت،
١٠٥- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ) ت: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط: دار الفكر - دمشق
١٠٦- المؤتَلِف والمختَلِف: المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر،

ط: دار الغرب الإسلامي - بيروت،
١٠٧- الموضوعات: المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة،
١٠٨- موطأ مالك: المؤلف: مالك بن أنس، ط: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات،
١٠٩- الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، ت: عبد الفتاح أبى غُدّة - ط - مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب -
١١٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان،
١١١- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني، ت: حمدي عبد المجيد، دار ابن كثير، ط: الأولى.
١١٢- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لابن حجر، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي - ط - مطبعة سفير بالرياض -
١١٣- النكت على كتاب ابن الصلاح: المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

Sources and References

1. Abū Zurʻah al-Rāzī and His Contributions to the Prophetic Sunnah: Kitāb al-Ḍuʻafāʼ by Abū Zurʻah al-Rāzī. Academic thesis by: Saʻdī ibn Mahdī al-Hāshimī. Published by: Deanship of Scientific Research, Islamic University, Al-Madīnah Al-Munawwarah, Kingdom of Saudi Arabia.
2. Ithāf al-Khiyarah al-Mahrah bi-Zawāʾid al-Masānīd al-ʿAsharah by Abū al-ʿAbbās Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Abī Bakr al-Būṣīrī al-Shāfiʿī (d. 840 AH). Presented by: Shaykh Dr. Aḥmad Maʿbad ʿAbd al-Karīm. Supervised by: Abū Tamīm Yāsir ibn Ibrāhīm. Published by: Dār al-Mishkāh for Scientific Research and Dār al-Waṭan, Riyadh.
3. Al-Irshād fī Maʿrifat ʿUlamāʾ al-Ḥadīth by Abū Yaʿlā al-Khalīlī al-Qazwīnī (d. 446 AH). Edited by: Dr. Muḥammad Saʿīd ʿUmar Idrīs. Publisher: Maktabat al-Rushd, Riyadh.
4. Al-Istīʿāb fī Maʿrifat al-Aṣḥāb by Abū ʿUmar Yūsuf ibn ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Barr al-Qurṭubī (d. 463 AH). Edited by: ʿAlī Muḥammad al-Bajjāwī. Edition: Dār al-Jīl, Beirut.
5. Usd al-Ghābah fī Maʿrifat al-Ṣaḥābah by ʿIzz al-Dīn Ibn al-Athīr (d. 630 AH). Edited by: ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ and ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd. Publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
6. Al-Iṣābah fī Tamyīz al-Ṣaḥābah by Aḥmad ibn ʿAlī ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī (d. 852 AH). Edited by: ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd and ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ. Publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.
7. Iʿtilāl al-Qulūb by Abū Bakr Muḥammad ibn Jaʿfar al-Khārīṭī al-Sāmirī (d. 327 AH). Edited by: Ḥamdī al-Damardāsh. Publisher: Nizār Muṣṭafā al-Bāz, Mecca-Riyadh.
8. Ikmāl Tahdhīb al-Kamāl fī Asmāʾ al-Rijāl by ʿAlāʾ al-Dīn Mughlṭāy al-Ḥanafī (d. 762 AH). Edited by: Abū ʿAbd al-Raḥmān ʿĀdil ibn Muḥammad and Abū Muḥammad Usāmah ibn Ibrāhīm. Publisher: Al-Fārūq al-Ḥadīthah for Printing and Publishing.
9. Al-Ansāb by Abū Saʿd ʿAbd al-Karīm ibn Muḥammad al-Samʿānī (d. 562 AH). Edited by: ʿAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyā al-Muʿallimī al-Yamānī and others. Publisher: Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah, Hyderabad.
10. Al-Bāʿith al-Ḥathīth Sharḥ Ikhtiṣār ʿUlūm al-Ḥadīth by Ismāʿīl ibn Kathīr and Aḥmad Muḥammad Shākir. Supervised by: Dr. ʿAlī Muḥammad Wanīs. Publisher: Dār Ibn al-Jawzī.
11. Al-Baḥr al-Zakhkhār al-Maʿrūf bi-Musnad al-Bazzār, by Abū Bakr Aḥmad ibn ʿAmr al-Bazzār. Publisher: Maktabat al-ʿUlūm wa-l-Ḥikam - Madinah / Muʾassasat ʿUlūm al-Qurʾān - Beirut.
12. Al-Bidāyah wa-l-Nihāyah, by Abū al-Fidāʾ Ismāʿīl ibn ʿUmar ibn Kathīr al-Qurashī al-Baṣrī, then al-Dimashqī (d. 774 AH). Publisher: Dār al-Fikr.

13. Badhl al-Majhūd fī Ḥall Sunan Abī Dāwūd, by Shaykh Khalīl Aḥmad al-Sahāranfūrī (d. 1346 AH), edited and annotated by Prof. Taqī al-Dīn al-Nadwī. Publisher: Markaz al-Shaykh Abī al-Ḥasan al-Nadwī li-l-Buḥūth wa-l-Dirāsāt al-Islāmiyyah - India.
14. Tārīkh Ibn Maʿīn (Narration of al-Dūrī), by Abū Zakariyyā Yaḥyá ibn Maʿīn al-Baghdādī (d. 233 AH), edited by Dr. Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf. Publisher: Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī - Makkah.
15. Tārīkh Ibn Maʿīn (Narration of ʿUthmān al-Dārimī), by Abū Zakariyyā Yaḥyá ibn Maʿīn al-Baghdādī (d. 233 AH), edited by Dr. Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf. Publisher: Dār al-Maʾmūn li-l-Turāth - Damascus.
16. Tārīkh Ibn Yūnus al-Miṣrī, by ʿAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad ibn Yūnus al-Ṣadafī, Abū Saʿīd (d. 347 AH). Publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah - Beirut.
17. Tārīkh al-Islām wa-Wafayāt al-Mashāhīr wa-l-Aʿlām, by Shams al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān ibn Qāymāz al-Dhahabī (d. 748 AH), edited by ʿUmar ʿAbd al-Salām al-Tadmurī. Publisher: Dār al-Kitāb al-ʿArabī.
18. Tārīkh al-Thiqāt, by Abū al-Ḥasan Aḥmad ibn ʿAbd Allāh ibn Ṣāliḥ al-ʿAjlī al-Kūfī (d. 261 AH). Publisher: Dār al-Bāz.
19. Al-Tārīkh al-Kabīr, by Muḥammad ibn Ismāʿīl ibn Ibrāhīm ibn al-Mughīrah al-Bukhārī, Abū ʿAbd Allāh (d. 256 AH). Publisher: Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah - Hyderabad, Deccan.
20. Tārīkh Baghdād, by Abū Bakr Aḥmad ibn ʿAlī ibn Thābit al-Baghdādī (d. 463 AH), edited by Dr. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf. Publisher: Dār al-Gharb al-Islāmī - Beirut.
21. Tārīkh Jurjān, by Abū al-Qāsim Ḥamzah ibn Yūsuf ibn Ibrāhīm al-Sahmī al-Qurashī al-Jurjānī (d. 427 AH), supervised by Muḥammad ʿAbd al-Muʿīd Khān. Publisher: ʿĀlam al-Kutub - Beirut.
22. Tārīkh Dimashq, by Abū al-Qāsim ʿAlī ibn al-Ḥasan ibn Hibat Allāh Ibn ʿAsākir (d. 571 AH), edited by ʿAmrū ibn Gharāmah al-ʿUmrawī. Publisher: Dār al-Fikr li-l-Ṭibāʿah wa-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ.
23. Al-Tārīkh wa-Asmāʾ al-Muḥaddithīn wa-Kunāhum, by Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad, Abū ʿAbd Allāh al-Muqaddimī (d. 301 AH), edited by Muḥammad ibn Ibrāhīm al-Laḥīdān. Publisher: Dār al-Kitāb wa-l-Sunnah.
24. Tadhkirat al-Ḥuffāẓ, by Shams al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān ibn Qāymāz al-Dhahabī (d. 748 AH). Publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah - Beirut, Lebanon.

25. Tadhhīb Tahdhīb al-Kamāl by al-Ḥāfiẓ al-Dhahabī, edited by Ghunaym ʿAbbās Ghunaym and Ayman Salāmah. Publisher: Dār al-Fārūq al-Ḥadīthah.

---

26. Tasmiyat Mashāyikh Abī ʿAbd al-Raḥmān al-Nasāʾī wa-Dhikr al-Mudallisīn by Abū al-Raḥmān Aḥmad ibn Shuʿayb al-Khurrāsānī al-Nasāʾī (d. 303 AH), edited by Sharīf Ḥātim ibn ʿĀrif al-ʿAwnī. Publisher: Dār ʿĀlam al-Fawāʾid - Madīnah.
27. Taʿrīf Ahl al-Taqdīs bi-Marātib al-Mawṣūfīn bi-l-Tadlīs by Aḥmad ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī (d. 852 AH), edited by Dr. ʿĀṣim ibn ʿAbd Allāh al-Qariyūṭī. Publisher: Maktabat al-Manār - Amman.
28. Taqrīb al-Tahdhīb by Aḥmad ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī (d. 852 AH), edited by Muḥammad ʿAwāmah. Publisher: Dār al-Rashīd - Syria.
29. Tamḥīd limā fī al-Muwaṭṭāʾ min al-Maʿānī wa-l-Asānīd by Abū ʿUmar Yūsuf al-Qurṭubī (d. 463 AH), edited by Muṣṭafā ibn Aḥmad al-ʿAlawī & Muḥammad ʿAbd al-Kabīr al-Bakri. Publisher: Ministry of Endowments / Morocco.
30. Tahdhīb al-Athār (al-Juzʾ al-Mafqūd) by Abū Jāʿfar al-Ṭabarī (d. 310 AH), edited by ʿAlī Riḍā ibn ʿAbd Allāh Riḍā. Publisher: Dār al-Maʾmūn - Damascus.
31. Tahdhīb al-Asmāʾ wa-al-Lughāt by Abū Zakariyyā al-Nawawī (d. 676 AH), corrected, annotated and verified by Sharīkāt al-ʿUlamāʾ and Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah. Publisher: Beirut.
32. Tahdhīb al-Tahdhīb by Aḥmad ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī (d. 852 AH). Publisher: Matbaʿat Dāʾirat al-Maʿārif - India.
33. Tahdhīb al-Kamāl fī Asmāʾ al-Rijāl by Ibn al-Zakī al-Quḍāʿī (d. 742 AH), edited by Dr. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf. Publisher: Dār al-Risālah - Beirut.
34. Tahdhīb al-Lughah by Abū Manṣūr al-Azharī al-Harawī (d. 370 AH), edited by Muḥammad ʿAwaḍ Murʿab. Publisher: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī - Beirut.
35. Al-Thiqāt by Ibn Ḥibbān (Beirut edition). First Edition 1395 AH, edited by Al-Sayyid Sharaf al-Dīn Aḥmad. Publisher: Dār al-Fikr.
36. Al-Jāmiʿ al-Musnad al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min Umūr Rasūl Allāh ﷺ wa-Sunanihi wa-Ayyāmihi = Ṣaḥīḥ al-Bukhārī by Muḥammad al-Bukhārī. Publisher: Dār Ṭawq al-Najāh - Beirut.
37. Al-Jarḥ wa-al-Taʿdīl by Ibn Abī Ḥātim (Beirut first edition 1371 AH). Publisher: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.
38. Ḥilyat al-Awliyāʾ wa-Ṭabaqāt al-Aṣfiyāʾ by Abū Nuʿaym al-Aṣbahānī (d. 430 AH). Publisher: Dār al-Saʿādah.
39. Khulāṣat Tahdhīb al-Kamāl fī Asmāʾ al-Rijāl by Aḥmad ibn ʿAbd Allāh al-Khazrajī al-Anṣārī (d. after 923 AH), edited by ʿAbd al-Fattāḥ Abū

Ghuddah. Publisher: Dār al-Bashā'ir - Aleppo / Beirut.
40. Al-Duʿā' by al-Ṭabarānī (d. 360 AH), edited by Muṣṭafā 'Abd al-Qādir ʿAṭṭā. Publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah - Beirut.
41. Dīwān al-Ḍuʿafā' wa-al-Matrūkīn wa-Khalq min al-Majhūlīn wa-Thiqāt fīhim Layyin by al-Dhahabī (d. 748 AH), edited by Ḥammād ibn Muḥammad al-Anṣārī. Publisher: Maktabat al-Nahḍah al-Ḥadīthah - Mecca.
42. Rijāl Ṣaḥīḥ Muslim by Ibn Manjūyah (d. 428 AH), edited by ʿAbd Allāh al-Laythī. Publisher: Dār al-Maʿrifah - Beirut.
43. Al-Zuhd by Abū al-Sarī Ḥannād al-Tamīmī al-Dārimī (d. 243 AH), edited by ʿAbd al-Raḥmān ʿAbd al-Jabbār al-Furayyūʾī. Publisher: Dār al-Khulafā' - Kuwait.
44. Sunan Ibn Mājah, by Ibn Mājah. Publisher: Dār al-Risālah al-ʿĀlamiyyah.
45. Sunan Abī Dāwūd, by Abū Dāwūd al-Sijistānī. Publisher: Dār al-Kitāb al-ʿArabī - Beirut.
46. Sunan al-Tirmidhī, by Muḥammad ibn ʿĪsā al-Tirmidhī. Publisher: Dār al-Gharb al-Islāmī - Beirut.
47. Sunan al-Dāraqṭnī, by Abū al-Ḥasan al-Dāraqṭnī. Publisher: Mu'assasat al-Risālah - Beirut.
48. Sunan al-Kubrá by al-Nasāʾī. Publisher: Mu'assasat al-Risālah - Beirut.
49. Suʾālāt Ibn al-Junayd by Abū Zakariyyā Yaḥyá ibn Maʿīn, edited by Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf. Publisher: Maktabat al-Dār - Madinah.
50. Suʾālāt Abī Dāwūd fī Jarḥ al-Ruwāt wa-Taʿdīlihim by Abū ʿAbd Allāh Aḥmad ibn Ḥanbal (d. 241 AH), edited by Dr. Ziyād Muḥammad Manṣūr. Publisher: Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam - Madinah.
51. Suʾālāt Abī ʿUbayd al-Ājrī Abī Dāwūd al-Sijistānī by Abū Dāwūd al-Sijistānī (d. 275 AH), edited by Muḥammad ʿAlī Qāsim al-ʿAmrī. Publisher: Deanship of Scientific Research, Islamic University, Madinah.
52. Suʾālāt al-Sulamī li-al-Dāraqṭnī by Abū al-Raḥmān al-Sulamī (d. 412 AH), edited under supervision of Prof. Saʿd b. ʿAbd Allāh al-Ḥamīd & Dr. Khālid b. ʿAbd al-Raḥmān al-Juraysī.
53. Suʾālāt Muḥammad ibn ʿUthmān ibn Abī Shaybah li-ʿAlī ibn al-Madīnī by ʿAlī ibn ʿAbd Allāh al-Saʿdī, edited by Muwafaq ʿAbd Allāh ʿAbd al-Qādir. Publisher: Maktabat al-Maʿārif - Riyadh.
54. Siyar Aʿlām al-Nubalā' by al-Dhahabī (d. 748 AH), edited by a team under al-Shaykh Shuʿayb al-Arnā'ūṭ. Publisher: Mu'assasat al-Risālah.
55. Shudhūrāt al-Dhahab fī Akhbār man Dhahab, by ʿAbd al-Ḥayy ibn Aḥmad al-ʿAkkarī (d. 1089 AH), edited by Maḥmūd al-Arnā'ūṭ; hadiths authenticated by ʿAbd al-Qādir al-Arnā'ūṭ. Publisher: Dār Ibn Kathīr - Damascus & Beirut.
56. Sharḥ Sunan Abī Dāwūd by Shihāb al-Dīn Abū al-ʿAbbās al-Muqaddasī al-

Ramlī (d. 844 AH), edited by researchers at Dār al-Falāḥ under supervision of Khālid al-Rabāṭ. Publisher: Dār al-Falāḥ - Fayoum, Egypt.
57. Sharḥ ʿIlal al-Tirmidhī by Zayn al-Dīn al-Salāmī (d. 795 AH), edited by Dr. Hammām ʿAbd al-Raḥīm Saʿīd. Publisher: Maktabat al-Manār - Jordan.
58. Sharḥ Maʿānī al-Athār by Abū Jaʿfar al-Ṭaḥāwī (d. 321 AH), edited and introduced by Muḥammad Zuhayr al-Najjār & Muḥammad Sayyid Jād al-Ḥaqq; indexed by Dr. Yūsuf al-Marʿashlī. Publisher: ʿĀlam al-Kutub.
59. Al-Sharīʿah by Abū Bakr al-Ājrī (d. 360 AH), edited by Dr. ʿAbd Allāh ibn ʿUmar al-Dumayjī. Publisher: Dār al-Waṭan - Riyadh.
60. Al-Ṣiḥāḥ Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-ʿArabīyah by Al-Jawharī (d. 393 AH), edited by Aḥmad ʿAbd al-Ghaffūr ʿAṭṭār. Publisher: Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn - Beirut.
61. Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān by Muḥammad ibn Ḥibbān al-Bustī. Publisher: Mu’assasat al-Risālah - Beirut.
62. Al-Ḍuʿafāʾ al-Kabīr by Abū Jaʿfar Muḥammad ibn ʿAmr al-ʿUqaylī (d. 322 AH), edited by ʿAbd al-Muʿṭī Amīn Qalʿajī. Publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah - Beirut.
63. Al-Ḍuʿafāʾ wa-al-Matrūkūn by al-Nasāʾī (d. 303 AH), edited by Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid. Publisher: Dār al-Waʿī - Aleppo.
64. Al-Ḍuʿafāʾ wa-al-Matrūkūn by Jamāl al-Dīn al-Jawzī (d. 597 AH), edited by ʿAbd Allāh al-Qāḍī. Publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah - Beirut.
65. Ṭabaqāt al-Ḥuffāẓ by Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (d. 911 AH). Publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah - Beirut.
66. Ṭabaqāt al-Ḥanābilah by Ibn Abī Yaʻlà (d. 526 AH), edited by Muḥammad Ḥāmid al-Fiqī. Publisher: Dār al-Maʿrifah - Beirut.
67. Ṭabaqāt al-Kubrā by Ibn Saʿd al-Ḥāshimī (d. 230 AH), edited by Ihsān ʿAbbās. Publisher: Dār Ṣādir - Beirut.
68. Ṭabaqāt ʿUlamāʾ al-Ḥadīth by Abū ʿAbd Allāh Muḥammad al-Dimashqī al-Ṣāleḥī (d. 744 AH), edited by Akram al-Būshī & Ibrāhīm al-Zaybaq. Publisher: Mu’assasat al-Risālah - Beirut.
69. Al-ʿIbar fī Khabar man Ghayr by al-Dhahabī (d. 748 AH), edited by Abū Hājar Muḥammad al-Sāʾid ibn Bisūnī Zaghlūl. Publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah - Beirut.
70. ʿIlal al-Tirmidhī al-Kabīr by al-Tirmidhī (d. 279 AH), arranged by Abū Ṭālib al-Qāḍī, edited by Ṣubḥī al-Samarāʾī, Abū al-Maʿāṭī al-Nūrī & Maḥmūd Khalīl al-Ṣaeedī. Publisher: ʿĀlam al-Kutub & Maktabat al-Nahḍah al-ʿArabīyah - Beirut.
71. Al-ʿIlal al-Mutanāhiyah fī al-Aḥādīth al-Wāhīyah by Jamāl al-Dīn al-Jawzī (d. 597 AH), edited by Irshād al-Ḥaqq al-Atharī. Publisher: Directorate of Hadīth Sciences - Faisalabad, Pakistan.
72. Al-ʿIlal by Ibn Abī Ḥātim (d. 327 AH), edited by team under supervision of

Saʿd bin ʿAbd Allāh al-Ḥamīd & Khālid bin ʿAbd al-Raḥmān al-Juraysī. Publisher: al-Ḥumaydī Press.
73. Al-ʿIlal wa-Maʿrifat al-Rijāl by Ibn Ḥanbal (d. 241 AH), edited by Waṣī Allāh ibn Muḥammad ʿAbbās. Publisher: Dār al-Khānī - Riyadh.
74. ʿAwn al-Maʿbūd Sharḥ Sunan Abī Dāwūd with Ḥāshiyyat Ibn al-Qayyim, by Muḥammad Ashraf al-Ṣiddīqī al-ʿAẓīmābādī (d. 1329 AH). Publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah - Beirut.
75. Faḍīlat al-ʿĀdilīn min al-Wulatāʾ by Abū Nuʿaym al-Aṣbahānī (d. 430 AH), edited by Mashhūr Ḥasan Maḥmūd Salmān. Publisher: Dār al-Waṭan - Riyadh.
76. Al-Kāshif fī Maʿrifat man Lahu Riwāyah fī al-Sitta by al-Dhahabī (d. 748 AH), edited by Muḥammad ʿAwāmah & Aḥmad Muḥammad Nimir al-Khaṭīb. Publisher: Dār al-Qiblah - Jeddah.
77. Al-Kāmil fī Ḍuʿafāʾ al-Rijāl by Abū Aḥmad ibn ʿAdī al-Jurjānī (d. 365 AH), edited by ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd & ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ; co-edited by ʿAbd al-Fattāḥ Abū Sunnah. Publisher: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah - Beirut.
78. Al-Lāla' al-Maṣnūʿah fī al-Aḥādīth al-Mawḍūʿah by Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (d. 911 AH), edited by Abū al-Raḥmān Ṣalāḥ ibn Muḥammad ibn 'Uwayḍah. Publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah - Beirut.
79. Lisān al-'Arab by Ibn Manẓūr (d. 711 AH). Publisher: Dār Ṣādir - Beirut.
80. Lisān al-Mīzān by Aḥmad ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī (d. 852 AH), edited by ʿAbd al-Fattāḥ Abū Ghuddah. Publisher: Dār al-Bashā'ir al-Islāmiyyah.
81. Laṭāʾif al-Maʿārif fīmā Lamawāsim al-'Ām min al-Waẓā'if by Zayn al-Dīn al-Salāmī (d. 795 AH). Publisher: Dār Ibn al-Ḥazm.
82. Al-Majrūḥīn min al-Muḥaddithīn by Ibn Ḥibbān, edited by Ḥamdī ʿAbd al-Majīd al-Salfī. Publisher: Dār al-Ṣumayʿī - Riyadh.
83. Al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-Aʿẓam by Abū al-Ḥasan al-Mursī (d. 458 AH), edited by ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī. Publisher: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah - Beirut.
84. Al-Mustadrak 'alā al-Ṣaḥīḥayn by al-Ḥākim al-Naysābūrī. Publisher: Dār al-Maʿrifah - Beirut.
85. Musnad Abī Yaʿlā al-Mawṣilī, by Abū Yaʿlā Aḥmad ibn ʿAlī. Publisher: Dār al-Maʾmūn - Damascus.
86. Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, by Aḥmad ibn Muḥammad al-Ḥanbal. Edited by Shuaib al-Arnā'ūṭ, ʿAdil Murshid et al., supervised by Dr. ʿAbd Allāh al-Turkī. Publisher: Mu'assasat al-Risālah.
87. Al-Musnad al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min Naql al-ʿAdl 'an al-ʿAdl ila Rasūl Allāh = Ṣaḥīḥ Muslim by Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī. Publisher: Dār al-Jīl - Beirut.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــوع الصفحة

مقدمة ٣٢١
المبحث الأول: التعريف بالحافظ أبي زرعة الرازي وتعريف المنكر في اللغة والاصطلاح ٣٢٥
المطلب الأول: التعريف بالحافظ أبي زرعة الرازي ٣٢٥
المطلب الثاني: تعريف المنكر في اللغة والاصطلاح ٣٢٩
المبحث الأول: إطلاقات لفظ النكارة عند الإمام أبي زرعة، ومدلوله ٣٣٥
المطلب الأول: إطلاقات لفظ النكارة عند الإمام أبي زرعة ٣٣٥
المطلب الثاني: مدلول لفظ النكارة عند الإمام أبي زرعة الرازي ٣٩٢
الخاتمة ٣٩٧
المصادر والمراجع ٣٩٩
فهرس الموضوعات ٤١٤